المرتزقة

جيوش الظل



باسل يوسف النيرب

العبيكان
Obeikan



المرتزقة

جيوش الظل

باسل يوسف النيرب





ⓒ مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النيرب، باسل يوسف

المرتزقة جيوش الظل./ باسل يوسف النيرب.- الرياض، ١٤٢٨هـ

١٥٨ص؛ ١٤ × ١٢سم

ردمك: ٧-٣٦٩-٥٤-٩٩٦٠-٩٧٨

١- المرتزقة   أ- العنوان

ديوي ٣٢٢,٤٢   ١٤٢٨/ ٧١٣٦

رقم الإيداع: ١٤٢٨/ ٧١٣٦

ردمك: ٧-٣٦٩-٥٤-٩٩٦٠-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م

الناشر: العبيكان Obeikan للنشر

الرياض – شارع العليا العام – جنوب برج المملكة

هاتف ٢٩٣٧٥٧٤ /٢٩٣٧٥٨١ فاكس ٢٩٣٧٥٨٨

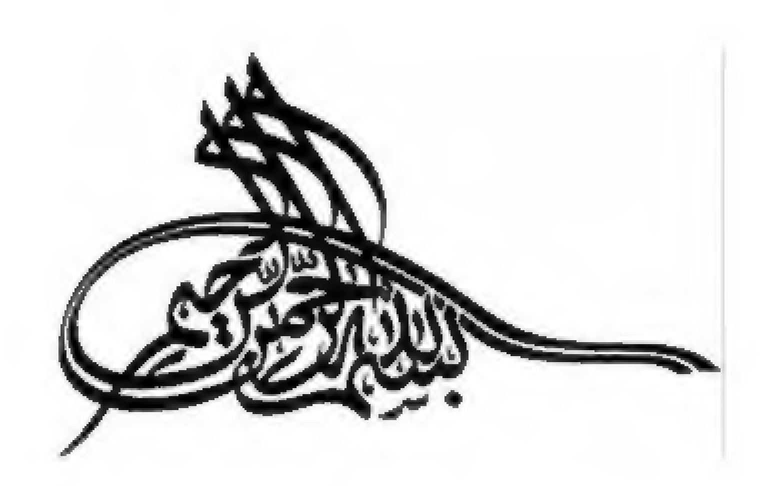
ص. ب ٦٧٦٢٢ الرمز ١١٥١٧

التوزيع: مكتبة العبيكان Obeikan

الرياض – العليا – تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

هاتف ٤١٦٠٠١٨ /٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

ص. ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥



المحتويات

استهلال

عندما تفشـل الحكومات، وتسـود الفوضى ويعم غياب القانون، يطفو على السطح قطاع جديد يأخذ في الازدهار، هو قطاع شركات توريد الأسـلحة وعناصر المرتزقة، وهي الشـركات التي ذاع صيتها، وتوسـعت بشـكل رهيب، منذ التسـعينيات من القرن الماضي، يشير مصطلح (الارتزاق الاستثماري) إلى التعبير عن ظهور حروب من نوع جديد أدت إلى إضعاف دور الدول الكبرى على الساحة الدولية بسبب خصخصة العنف، وهذا الفعل أدى إلى ظهور الشركات الخاصة التي توفر مادة الحروب المتواصلة، وكذا ظهور شركات توريد الأسلحة.

لقد غيرت حرب العراق كل شيء، وأصبح الجنود المحترفون سلعة مطلوبة تدفع لهم الـدول المبالغ الطائلة لقاء بعض الخدمات التي لا ترغب الدول الكبرى أن تنجزها بنفسها، أما خوفاً على حياة جنودها أو حتى يستفيد القائمون على توريد السلاح من تلك الشركات.

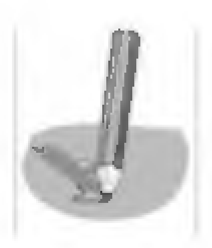
وتعـد الجيوش البديلة مـن المرتزقة التي تعمـل خارج الولايات المتحـدة وقود الحـروب التي تخوضهـا الإدارة الأمريكية في حربها المسـتعرة على الإرهاب، أمـا العائد الاقتصادي التـي تحملها تلك الشـركات على الخزينة الأمريكية فتتلخـص في أن الإدارة لن تدفع

رواتب ومخصصات العلاج والتأمين الصحي وغيرها من المصروفات التــي تصرف للجندي في أرض المعركة؛ بل يكفي أن تدفع ثمن العقد لهؤلاء القتلــة المحترفين، حتى وإن قُتل هذا القَاتل الأجير فلن يجبر أحد الإدارة التي توظف شركات الارتزاق أن تدفع تعويضات.

إن إرســال جندي إلى أرض المعركة ســيكلف لا محالة، وقد تظهر بعض التصرفات التي لا ترغب الإدارة التي تقود الحرب إظهارها للعلن، أما وجود قوات تحارب وتَقْتل وتُقتل في أرض المعركة فإن ذلك لن يلفت انتباه أحد؛ تلك الحالة لأنهم يأخذون أجرهم مطلع كل شهر.

هذا الكتاب يوضح دور المرتزقة في الحالة العراقية بشكل خاص من خلال معالجة تلك الحالة، حيث أعلنت مصادر في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف أن هناك ما بين ١٥ - ٢٠ ألف مرتزق أجنبي يعملون في العراق تحت مسميات مختلفة، وأن الولايات المتحدة تتجه لخصخصة وجودها العسكري بجعله يعتمد في أغلبه على «عسكريين للحمايــة الخاصة، بدلاً من الجيش النظامي، أمــا الميزانية فقدرت بنحــو ثلاثة مليارات دولار لخصخصة جزء من مهام قواتها النظامية فــي العراق بإناطتها لشــركات خاصة متعددة الجنســية تســتخدم مرتزقة تحت مســميات جديدة من بينها (قوات عســكرية خاصة)، و(قــوات للتدريب والتأهيل)، و(قــوات للحماية)، وبعضها متخصص في تنفيذ عمليات عســكرية كبيرة في إفريقيا أو ضد إمبراطوريات تجــارة المخدرات في أمريكا اللاتينية، وبالطبع هذه الثلاثة مليارات خلقت ســوقاً رائجة في بغداد جذبت اليوم أعداداً كبيرة من المرتزقة والمغامرين من أنحاء العالم كافة.

هذا الكتاب محاولة لتسـليط الضوء على الشـركات العسكرية الخاصة التـي توفر الجنـود المحترفين في المعـارك، وتحالف تلك الشركات مع المجمع الصناعي العسكري الذي يَدُر على بعض الأفراد فـي الولايات المتحدة من المسـتفيدين من الحروب دخلاً لا يمكن أن يتوقف، فجشـع المال والقتل طغى على تفكيرهم إن لم يكن قد طغى على تفكير العقل الجمعي في أمريكا كلها!!



تعريف الارتزاق

يشكل تجنيد الأجانب لخوض الحروب سياسة قديمة عند الدول والأشخاص المستفيدين منها، وقد تكون معركة قادش التي جرت على ضفة نهر العاصي في سوريا سنة ١٢٨٨ ق.م بين المصريين يقودهم رمسيس الثاني والحيثيين بقيادة موتاللو هي التجربة الأولى لاستخدام جنود مستأجرين يقاتلون مقابل أجور في سبيل قضية لا تعنيهم. فقد تضمن الجيش المصري مجاميع من أولئك الجنود، ومنذ تلك المعركة كان لحكام مصر مصادرهم الخاصة للحصول على المرتزقة وخاصة الإغريق ومجاوريهم الذين يطلق عليهم الشعوب البحرية، فقد كرر رمسيس الثالث استخدامهم لقتال عدو قوي يخشى بأسه ألا وهو الفلسطينيون عام ١١٧٤ ق.م، حيث وقعت معركة فاصلة دارت رحاها بين الطرفين في المدن الفلسطينية الساحلية (غزة وعسقلان وأسدود) شاركت فيها أعداد غفيرة من الجنود المرتزقة الإغريق ضمن صفوف الجيش المصري، ومن بعدها وكل الإمبراطوريات (مصر الفرعونية، الإمبراطورية البريطانية، وحتى الأمريكية اليوم) استخدمت القوات الأجنبية بشكل أو بآخر في الحروب، وأطلق عليهم اسم «المرتزقة» Mercenaries هاجسهم الأول والأخير كسب المال فقط، وقد ظهر هذا النوع من الخدمة بعد التحولات التي أصابت الأنظمة الحاكمة، فحين تظهر الحكومات بمظهر الضعف تواجه انقلابات ومؤامرات، عندها قد يلجأ الحاكم إلى الاستعانة بقوة أكبر وأكثر تنظيماً، وقدرة في ذات الوقت على تحقيق الأهداف المنشودة، وفي الغالب تعد

الشـــركات العاملة عبر الدول هـي التي توظف وتؤجر المرتزقة، وهـي في ذات الوقت أكثر فاعلية في الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها لاعتبارات من أهمها سهولة حركتها وتسللها عبر الدول.

كانـــت إحدى العواقب المحـــددة للضغط المتعاظم الذي مارســه هؤلاء المرتزقة انهيار الكثير من الإمبراطوريات، وبوجه خاص اختفاء الإمبراطورية الرومانية، وفرض تدفّق عشـــائر البربر إعادة التفكير في التنظيم السياســـي الذي انتهى بتأسيس النظام الإقطاعي، وقد ترتـــب على هذا الأمـــر إعادة توزيع أوراق اللعبـــة وانصهرت الممالك الأوروبية الكبيرة، ولكنها تكاثرت بشـــكل لا نهائي للممالك والإمارات ذات الـــولاءات المتعددة، حيث أصبحت الـــدول القوية نادرة الوجود، واحتلت الرقعةَ الأساسيةَ للمسرح العام كياناتٌ صغيرةٌ جداً يحكمها سادة تتغير سلطاتهم تبعاً للظروف.

وفي هذا الحيز الذي نسجته ولاءات متشابكة ظهر العنف كوسيلة عادية لتوســـيع الســـلطات وفرض احترامها، وولد من هذه التركيبة الاجتماعية السياســـية الخاصة عددٌ من منازعات القرون الوسطى التي اتجهت إلى التحول إلى مسائل خصوصية، وتحوّلت الحرب التي أخذت شكل أداة للتأكيد السياسي لسلطة شخص ما أو سلطة أبنائه من بعده إلى نشاط متميز للنبالة، ومن ثم إلى أعمال تجارية سرعان مـــا كان يوكل القيام بها إلى مقاولين عســـكريين هـــم قادة جماعات المرتزقـــة؛ وكانت المعارك تراعي من حيـــث المبدأ قواعد معينة أطلق عليها اسم قواعد الفروســـية بهدف تقليل المخاطر - سواء البشرية أو المادية؛ نظرا لأن الأســـلحة والخيل والجنود تمثل كل رأسمال قائد

المرتزقـة – التـي يواجهها الذيـن يديرون الحرب. ولـم تكن اللعبة تهدف إلى إبادة العدو وإنما إخضاعه والحصول على فدية عن قادته المأسـورين. على أنه بقدر ما كان الاحتـراب يتلخص في نظر قادته في لعبـة مثيرة، فإن حالات الارتداد والتحزب وتقلب التحالفات، بل والخيانة، لم تكن حالات استثنائية.

رؤية تاريخية للمفهوم

إن هذه الحالات كانت تحدث لدى أتباع القادة الذين يسـمحون لهم بتنفيذ الأعمال العدائية، بدءاً بالمرتزقة: فالرجال الذين يجندون على هذا النحو كانوا ينتمون عموماً إلى مجتمع مهمّش. وسواء كانوا أبناء عائلات معدمة، أو انتهازيين، أو بؤسـاء بسـطاء، فإنه كان من السـهل أن يتحولوا إلى متمردين لا يتوقع ما يمكن أن يفعلوه: ولأنهم يتقاضـون أجراً ليقاتلوا، فـإن هؤلاء الجنود لا يكونون متحمسـين لعمل ذلك كثيراً، ولا سـيما إذا تأخرت أنصبتهم، ولذلك لم يكن من المسـتغرب أن تكون هـذه الجيوش المركّبة مـن عناصر مختلفة غير مسـتقرة ومتقلبة وعلى استعداد لبيع نفسـها لمن يدفع ثمناً أكبر أو للهـروب لدى تعرضهـا لأقل هجوم. وفوق كل ذلـك، فإن جنود هذه الجيـوش لم يكن لديهـم ذات الاهتمام أو الهمّ الذي يوجه سـادتهم الذيـن يجندونهم، وكان بإمكانهم في حالة عدم فرارهم أن يكشـفوا عن شراسة ليسـت لها حدود، وقد كان المرتزقة الذين ينتسبون إلى سويسـرا الحالية، الذين كانوا يمثلون الجندية المأجورة لزمن طويل، معروفين أيضاً بوحشيتهم ولامبالاتهم الكاملة بمدوّنة الشرف المعمول بها في الفروسية.

أما البروتستانت الفرنسيون فتفسر صلابتهم قبل كل شيء بأنهم كانوا يسلكون كمدنيين دفعوا إلى عنف الحرب المتطرف أكثر منهم كمحاربين محترفين، ولم يكن هذا الأمر نادراً، فقد مزقت القرون الوسطى معارك مشهودة صنع فيها البورجوازيون مكانة مرموقة لأنفسهم، وكانوا ينتمون إلى مدن تتمتع بقدر من الاستقلال وقادرين على التمتع برخاء مادي كان يعكسه نفوذ إداري، وفي هذه الظروف كان يهمهم تماماً أن يقاتلوا بكفاءة. وفي ظل حسن تنظيم وتدريب المليشيات تجاهلوا عمدًا روح الفروسية التي لم يكن يتطلبها منهم كونهم ممثلين لقوم من غير النبلاء، وتحت تأثيرهم أصبحت الكمائن والفخاخ، والخدع، وكل الأسلحة القاذفة التي كانت ممنوعة لزمن طويل، طوعاً أو كرهًا، أدوات لازمة لتحقيق النصر. وفضلاً عن ذلك، أدخلوا في إدارة الحرب شراسة كبيرة، ولاسيما أن تلك الشراسة كانت تستخف بالفروق الطبقية، ولا تميز بين النبلاء وعامة الشعب الذي كان يتكون هو ذاته من تجار متنافسين أو خصوم إيديولوجيين.

وكانت وحشية المجابهات التي شارك فيها هؤلاء (المقاتلون المدنيون) تتناسب مع الدوافع التي تحركها، وكان يمكن أن تكون تلك الأهداف (سياسية) على غرار أهداف الفرسان، لكنها كانت تتطور لتشمل مدى أوسع كثيراً وكثيراً، لم يكن الهدف توسيع رقعة النفوذ، وإنما ضمان الاحتفاظ بسلطات كانت مهددة بالزوال نهائياً في حالة الهزيمة، وكما هو الحال مع المرتزقة كان يمكن أن تخضع هذه الأهداف لتطلعات اقتصادية؛ على أن الرهان كان يتجاوز هذا بشكل واضح لمجرد الحصول على راتب أو المشاركة في الغنيمة، فكانت

الأعمال العدائية التي تشن على هذا النحو تتوخى أحياناً فتح أسواق هائلة، أو الاستيلاء على ثروات قابلة للرّسملة، أو تدمير صناعات منافسة، إن لم يكن مجرد السيطرة على طرق النقل التجارية.

ومن خلال ما سبق وتخصيصاً نجد أن المدن الإيطالية طورت من مبدأ الاعتماد على الوحدات المقاتلة، وقد استخدم سياسيّو مدينة البندقية الوحدات المقاتلة لجر السفن إلى البحر في زمن الحروب الصليبية (١٠٩٥ - ١٢٧٠م)، وما لبثت أن جندت آخرين ولكن للاستخدام على البر وفي وحدات للقتال الفعلي، ثم انتشر هذا النظام الذي استحدثته البندقية في أغلب المدن الأوربية، وعمد زعماء الإقطاع في أوروبا إلى إقرار مبدأ (Scutagium) والتي تعني «مال الحماية» أي تسليح رجل واحد بشكل جيد عوضاً عن تجنيد العديد من الفلاحين، ويشكل هذا التحول الأوروبي البداية الفعلية للعمل في نظام المرتزقة، وهنا لابد من التذكير أن النظام السياسي والاقتصادي الذي كان سائداً في أوروبا خلال تلك الحقبة -وهو النظام الإقطاعي- قد غذى تلك النظرة الإيجابية نحو (مال الحماية)؛ مما سهل انتشاره في مختلف المدن الأوروبية التي كانت مزدهرة وقتذاك.

ومع تزايد حالة عدم الاستقرار السائدة في الممالك الأوروبية من خلال جشع القائمين على الإقطاع، وعدم الاستقرار في الحياة السياسية، أخذت ظاهرة انتشار القوات العسكرية الخاصة تتنامى، ووجدت أوج قوتها في حرب المئة عام (١٣٣٧ - ١٤٣٥م) كنتيجة لغياب السلطة المركزية، مما تطلب أن يقوم رجالات الإقطاع بتجنيد جنود خاصين على أساس العمل وفق ما سمي بـ (مقاتل حرب) والتي

عرفت في الأدبيات الأوربية في ذلك الوقت باسم (Free Lance) أي (رمح حر).

لقد أقرّت حروبَ المئة عام هذه الظاهرة كأحد أنماط العسكرية في أوروبا، ونجد هذا واضحاً فيما فعله الجيش البريطاني بعد ذلك وخلال حروب الاستقلال الأمريكية، فقد استأجر البريطانيون إبان حرب الاستقلال أكثر من ٣٠ ألفاً من الجنود المرتزقة الألمان المعروفين بـ (الهسيانز)، هُزِم بعضهم على يد جورج واشنطن في هجوم عبر نهر ديلاور، ولابُدَّ من التأكيد على أن أكثر من ثلث القوات البريطانية التي كانت تعمل في أمريكا آنذاك كانت بمثابة رماح مستأجرة، كما اتجهت الولايات المتحدة إلى تحويل السفن التجارية إلى سفن عمليات حربية خاصة بموجب خطابات تكليف، وقد اتضح مؤخّراً أن أول أبطال الحرب في البحرية الأمريكية وهو (جون بول جونز) كان يعمل مستأجراً في بحرية الإمبراطورية الروسية، مما يعطي دلالات واضحة للواقع الأخلاقي للإمبراطورية الأمريكية اليوم السائرة على هذا النهج في البحث عن أفضل القتلة وضمهم إلى جنودها!!.

إن مما لا شك فيه أن تاريخ المرتزقة يمتد إلى الأعماق الموغلة في التاريخ الإنساني، فهم محاربون بالأمر، انتهازيون على أعلى مستوى، ولاؤهم الوحيد لأنفسهم، ثم للشخص الذي يدفع لهم، أما الوطنية، أو الشرف، أو حتى معاني الديمقراطية وغيرها من المسميات، فإنها اعتبارات ومفاهيم لا تدخل في إطار ما يعقدونه من صفقات؛ لأن همهم الرئيس هو أن ينفذوا ما تعاقدوا عليه من عمل بأي وسيلة،

ثم يحصلوا علــى عائد مالي مقابل ما فعلوه، وغالبية هؤلاء المرتزقة من ســقط المتاع الفاشــلين في حياتهم، ومنهم من خدم ذات يوم في ســلك الجيش، وراق له طعــم القتل والدم، فاستســاغه. يقول وليم أولتمان واصفاً عمل هؤلاء المرتزقة: «إنهم يمارسون أعمالاً لا تخطر علــى بال، وأخطر بكثير ممــا يفعله الجنود النظاميــون، ولا ينطبق عليهم ما ينطبق على البشــر؛ لأنهم بلا مشاعر أو ضمائر، ومن أين تأتي الضمائر لبشــر مهنتهم القتل مقابل المــال»[1]، وعندما تتوقف الحرب يجد القتلة أنفسهم دون عمل، ثم يعمدون إلى تنظيم أنفسهم في مجموعات هدفهــم الحصول على لقمة العيش مقابل حماية من يستأجرهم لذلك.

فكان لدى البريطانيين الجورك والسيخ والهنود، ولدى الفرنسيين فيلقهــم الأجنبي، ولدى الهولنديين ســكان أمبوتيا، وهي إحدى جزر مولوكا في منطقة الإنديز الهولنديــة، وعند الروس قوقازهم، وعند اليابانيــين جيوش الدمــى من منغوليا والصين وإندونيســيا وبورما، وكانت السياســة البريطانية تقوم على تأليب جماعة عرقية أو دينية من الســكان الأصليين ضد أخرى وتتم لإخضاع شــعب آخر، وكانت تتضمــن تدريب القــوات المحلية من أجل الخدمــة في فرق الجيش البريطانــي التي يقودها ضبــاط بريطانيون أو في الفــرق الهندية البريطانية التي يسود الاعتقاد بولائها للتاج البريطاني، وكانت تتكون من سيخ وجورك.

وفي الزمن القديم، كان الســلب يمثل غاية البعثات المسلحة التي سعت من منظور الاكتناز المادي إلى إثراء الذين يقومون بها عن طريق

الاستيلاء على ممتلكات غيرهم، لا بل على رجاله، حتى إن حرب الفروسية التي كانت ترمي إلى توسيع الأراضي والسلطة، والتي كان يبدو أنه يجب أن تلتزم بمراعاة سلامة المدنيين الذين يفترض أنهم سيزيدون من ازدهار السيد الذي سيتسلط عليهم، قلما كانت تعطف عليهم. ولا يعني ذلك أن المدنيين كانوا يطاردون ويُبادون، لكن إعاشة القوات كانت مكلفة، وكان هذا الغلاء أيضاً يدفع إلى الترخيص بعمليات النهب، وكان أول ضحايا هذا الأسلوب العنيف للتموين هم الفلاحون الذين كانت حقولهم سيئة الحظ، إذ وقعت على الطريق الذي يسلكه الرجال المسلحون، بل إن نهب المناطق المقهورة كان يساعد عادة في تعويض معاناة وإحباط الجنود في المعارك، إذا لم يكن بغرض وقف نوايا العصيان بين المقاتلين.

ونظام تجنيد المرتزقة لا يثبط هذه الممارسة، بل على العكس يشجعها، والجنود المحترفون شأنهم شأن الآخرين يتغذون بشكل ما على حساب المستوطن، ويذكر يولي براكر السويسري في مذكراته شهادة متأخرة عن هذه العادة ولكنها لا تحد بزمن معين[٢]: «في أثناء زحف الجنود، كان كل واحد يحشو مخلاته (حقيبة الظهر) – بالطبع في البلد المعادي – بكل ما تقع عليه يداه: دقيق، لفت، بطاطس، دجاج، بط، وكان كل من لا يستطيع أن يحضر معه شيئاً يتلقى الشتائم من الآخرين (...) كان لابد أن نسمع هذا الصراخ عندما كنا نعبر قرية ما: كنا نسمع خليطاً من صراخ النساء والأطفال، والأوزّ، وصغار الخنازير.. كنا ننهب كل ما يمكن حمله (...) ولم يكن يجرؤ أي كائن أن يعترض، ما دام الضابط قد سمح بذلك أو حتى غض الطرف

عنــه. ومن ناحية أخرى كان الراتب يتضمن عــادة جزءاً من الغنيمة يتحــول على هذا النحو إلى أجر عن الخدمات المقدمة وحافز للقتال بشجاعة للحصول عليه. ولكنه كان يسمح بالنهب حتى في وقت السلم بهدف شغل وتهدئة جماعات المرتزقة الذين لا عمل لهم.

كانت ممارســة النهب تكاد تكون قاعدة تنطوي غالباً على معاناة أكبــر للذين يتكبدوها، فإن أقل مقاومة تحول شــخصاً مسـلحاً إلى مغتصب وســفاح حقيقي، خاصة إذا ظن أنه يستطيع التصرف دون معاقبة، ويلاحظ أن الضريبة التي يتحملها الســكان غير المسـلحين تنزع إلى الاســتفحال في أثناء منازعات الــرأي، وفي هذا النوع من المجابهات يعد كل شــخص يجاهر بعقيدة أخرى عدوًا: ولهذا فإنه لا حاجة إلى معرفة وسائل الهجوم أو الدفاع، بل يكفي البقاء، وبالتالي، فــإن التغلب على خصــم إيديولوجي يظن المرء أنه غيــر قادر بدنياً أو نفســياً على إقناعه يعني في كثير مــن الأحيان القضاء على هذا الخصم، وهكذا بين أواســط القرن السادس عشــر وأواسط القرن السابع عشر، تقاتلت أوربا الغربية فيما بينها في حروب شرسة قامت على مســائل عقائدية أدت إلى ظهور الإصلاح البروتستانتي. وكانت حصيلة ذلــك الصراع كارثية على الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدســة، حيث أخذت تلك الحرب في مرحلتها النهائية التي عرفت باسم (حرب الثلاثين ســنة) شكل مجزرة مأساوية لم تفق ألمانيا من آثارها ســوى بعد نحو مئتــي عام، وفيما بــين ١٦١٨ و ١٦٤٨ هلك نصــف فلاحي تلك الأقطار، وقدّر إجمالــي عدد الضحايا في أوربا الوسطى بنحو ثمانية ملايين قتيل: فالخراب والأهوال التي تعزى إلى

الحماس المسيحي - المعتاد في المجابهات الإيديولوجية - للمقاتلين كانت تتفاقم بسبب الابتزاز الذي كانت تقوم به جماعات المرتزقة غير المحكومة، المتلهفة للنهب، زد على ذلك تضاعف خسائر الاستغلال العسكري والسياسي الذي نتج عنها.

غير أن الثورة الفرنسية غيرت هذه المعطيات في مطلع الحقبة المعاصرة: ولم يمر حجم الحروب التي شنت باسم الأخلاق الجمهورية التي طالبت بـ «ضريبة الدم» بلا آثار بالنسبة للجمهور: فالحكومات التي تعاقبت على رأس فرنسا عممت ممارسة التجنيد، فأصبح كل رجل في سن حمل السلاح معرضاً للاستدعاء لخدمة وطنه والموت في سبيله، وكلما كان النزاع وحشياً، زادت الفجوات التي كان يحدثها في أي شريحة عمرية، وفي هذا الصدد كانت للسياسة المتبعة آثار هائلة على المجال المدني الذي تدمره عن طريق سلب قواه الحية، ومن المنطقي ألا يكون الرجال قادرين على أداء واجبهم كجنود في الوقت الذي يواصلون فيه أنشطة من شأنها أن تسهم في الرخاء العام. وهكذا كانت أغلبية المجابهات التي حدثت منذ ما يقرب من مئتي عام تسبب خسائر اقتصادية وبشرية كبيرة لأجيال كاملة.

ومن ناحية أخرى زاد نطاق وأمد المعارك من الخسائر الناتجة عن اختفاء السكان الذكور، فوفقاً للمنطق القومي الساري آنذاك كان على كل فرد في المجتمع أن يساند المجهود الحربي، وبالأحرى عندما يكون منتمياً إلى معسكر مهزوم خاضع لأهواء دولة منتصرة. وهكذا كان السكان المنهزمون يشهدون ناتج عملهم يُصادر أو يُستولى عليه أو تُطلب منهم لخدمة الجيش المعادي. لقد سببت هذه الممارسة

التي كانت ملحوظة بشكل خاص في أثناء حروب الغزو التي ميزت القارة القديمة في مطلع القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، معاناة رهيبة للسكان الذين كانوا عرضة للاستغلال والابتزاز.

إن ما كان ينتمي في عصر المغامرات النابليونية إلى أسلوب فوضوي ووحشي للتموين تحوّل في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى نهب منظّم للبلدان المغتصبة، فلم يقتصر على السعي إلى إعالة أو إلى إثراء المنتصرين، وإنما أيضاً إلى سحق الخاسرين، أي استنزاف مواردهم المادية والنفسية.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، كان إضعاف معنويات المدنيين يمثل ركناً أساسياً من أركان المعارك؛ فالنازيون لم يترددوا في استخدام أي عنف لإخماد أي تذبذب في إرادة المعارضة عن طريق ارتكاب الفظائع والإرهاب؛ وكانت القوات المتحالفة، التي كانت أقل مثابرة في وحشيتها مع السكان الألمان، مشهورة هي أيضاً، بارتكاب الأعمال البربرية بانتظام، إذ كانت توجه ضد المدن البعيدة عن خط المواجهة غارات جوية لم تكن تقصد سوى المدنيين غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم بشكل ملائم. وهنا، كانت كفاءة القتل مصحوبة بإرهاب مذهل، حيث لم يكن الأمر يتعلق بالتدمير وحسب، وإنما أيضاً بإثارة الذعر وروح الهزيمة بإذهال العدو. ويكفي أن نتذكر قنابل الفوسفور التي دمرت درسدن في ألمانيا أو السلاح النووي الذي أطلق على هيروشيما وناجازاكي في اليابان. وفي كل من تلك الحالات، كان التكتيك الذي تمثل في قتل المدنيين يحقق أهدافه العسكرية؛ لأنه

كان يسهم في فرض وقف الأعمال العدائية. بيد أن التكلفة البشرية - الفادحة - لذلك النجاح تبدو متجاوزة إلى حد بعيد ثمن السلم. وفي الواقع، بينما لم يسجل المدنيون الذين كانوا خارج المعارك نسبة خسارة أكبر من ٣٠٪ في نهاية القرن التاسع عشر، فإن هذه النسبة تضاعفت فيما بين عامي ١٩٣٩م و ١٩٤٥م. كما ارتفعت هذه النسبة بشكل مذهل بعد حدوث انخفاض قليل في الستينيات، بحيث بلغت ٩٠٪ تقريباً في السنوات العشر الأخيرة.

وإن كان القتل خلال الحروب في تلك المدة نظم على شكل لوائح مجندين: فمهنة القتل التي كانت تجد فيما مضى رفضاً لها، أصبحت اليوم تجد قبولاً، وأصبح لهذه المهنة شركات لها روادها، وكذلك بالطبع لها زبائنها، وبحسب ما كتب جيفري هربست «إن خصخصة العنف كانت مظهراً متكرراً في العلاقات الدولية من قبل القرن العشرين»[٢]، ومنذ نهاية الحرب الباردة سُرِّح من الخدمة العسكرية حوالي ستة ملايين جندي نظامي وجدوا أنفسهم في سوق العمل دون مهارات تذكر باستثناء مهاراتهم القتالية والعسكرية، ووصل حجم الجيش الأمريكي إلى ٦٠٪ من حجمه الذي كان عليه منذ عشر سنوات سابقة، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي أودى بالجيش الأحمر هائل العدد إلى الطرقات، وذابت عسكرية ألمانيا الشرقية، كما أدى انتهاء الحكم العنصري في جنوب إفريقيا إلى تدمير طبقة الضباط البيض التي كانت تمارس دورها في حملات القتل والتعذيب اليومي، كل هؤلاء وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها عاطلين عن العمل. واتجهوا نحو شركات الخدمات العسكرية التي أخذت بالازدهار بعد تغذيتها بهذه النوعية من القوة البشرية.

لقد تنامى استخدام المرتزقة في مناطق الصراع الساخن إما حفاظاً على حياة الجنود النظاميين أو لأن الجنود النظاميين غير قادرين على الإمساك بزمام الأمور والسيطرة على المناطق الملتهبة، وحتى عندما يُقتل (المرتزق)، أو يُسحل في الشوارع ويحرق، أو حتى يقع في الأسر فلا أحد ينعاه، أو يجمع رفاته، أو حتى يفاوض من أجل إطلاق سراحه. وهذا ما نجده واضحاً عندما تعرض المتعهدون الخاضعون للإدارة الأمريكية للقتل على أيدي عصابات المخدرات في كولومبيا، فنادراً ما كانت هذه الحوادث تجد التغطية في الصحافة الأمريكية: وعند قتل المتعهدين الأربعة في الفلوجة وعلقوا فوق جسر على نهر الفرات، فقد تركت هذه العملية أصداء عند العاملين العسكريين في العراق، سواء بين المرتزقة، أو حتى بين الجنود النظاميين: ولكن هذا الأثر لم يكن كافياً حتى تنسحب تلك الشركات من السوق العراقي.

وفي الصومال عندما قُتل مجموعة من الجنود النظاميين الأمريكيين في الصومال كما حدث في سنة ١٩٩٣م فقد تسببت هذه الأخبار في دفع الشعب الأمريكي للاحتجاج على العمليات العسكرية في القرن الإفريقي، مما ترتب عليه إلغاء العملية التي عرفت في الأدبيات العسكرية باسم، (توفير الراحة).

وكذلك الحال في فرق الموت بأمريكا الجنوبية والتي أشرفت عليها وكالة المخابرات الأمريكية من ناحية التدريب والتسليح، فقد أشرفت ونفذت عمليات إعدام وقتل وحرق وإخفاء رجال دين وأساتذة جامعات والعديد من القيادات الوطنية والدينية، وعندما كان يقتل

أو يؤسـر الجندي التابع للإدارة الأمريكية لم يكن يجد من يقف إلى جانبه، وكان يواجه مصيره وحيداً.

تُعـرِّف المعاهدات الدولية المرتزق بأنـه «كل من يُجند محلياً أو دولياً ليشـارك في صراع مسـلح أو في الأعمـال العدائية مدفوعاً برغبـة الربح (المالي) ويحصـل على أجر يفوق نظيـره المجند في الجيوش الرسـمية، وحسـب ما يوضحه آلن بيليه -أسـتاذ القانون الدولي في جامعة تانتير الفرنسـية- المرتزق هو الذي يدخل طرفاً فـي النزاع بدافع الربح، وهو عمـل يمنعه القانون الدولي، ومع هذا نجد القوانين الدولية الخاصة بوضع المرتزقة واستخدامهم من قبل الأطراف المتحاربة؛ نجدها في جميع الأحوال ضبابية بسـبب المناخ السياسي المتغير الذي جُندوا فيه، وربما كانت الارتزاقية ثاني أقدم مهنة في التاريخ، حيث اكتسب المرتزقة شهرتهم كونهم آلة حرب وقتل متعطشـة للدماء، أوقعوا خراباً في الدول الإفريقية ومارسوا دورهم في أمريكا الجنوبية، واليوم يقومون بدورهم في العراق وأفغانستان ومن قبل في فلسـطين، وهم يمثلون بنادق جاهزة للإيجار، وليسـت هناك مسؤولية أمام أي دولة أو أي قوانين دولية، فهم جاهزون للعمل لحسـاب من يدفع أكثر، بصرف النظر عن القضية التي يقاتلون في سـبيلها، وبالمجمل، لا يهمهم مستقبل البلد الذي استأجرهم، فطالما اسـتمرت الحرب، اسـتمرت رواتبهم ومخصصاتهم، وهم بلا شك المستفيدون من هذا الخراب.

وتحاول هذه الشركات أن تكشـف عن قوتها في التعامل وحسم المسـائل، ومنها ما يشيعوه من أن أحد هؤلاء القتلة كتب على قميصه

«عدو الشـفقة والرحمة»، وآخر وجد اثنين من رجاله يختلفون بشأن من يحظى بامرأة، وقيل إنها راهبة من أمريكا الجنوبية، فما كان منه أن قال: سـوف ينالها كلٌ منكم، وقام بشطرها إلى نصفين!! للدلالة على شراستهم ووحشيتهم في تنفيذ المهام.

واليوم ومع الخراب الذي يعم الأرض العربية والإسـلامية شرقاً وغربـاً، أخذت منظمات الارتزاق تزداد؛ إذ بلغ عددها أكثر من ثلاث مئة ألف منظمة، وأوضحت التقارير أن حجم نشاط شركات التأجير بلـغ نحو ٢٠٠ مليار دولار، كما أن انتشـار هـذه الظاهرة يتم تحت ذريعة مساعدة الدول الضعيفة التي تعاني من عدم الاستقرار، وذلك بإعداد وتأهيل جيش نظامي فيهـا قادر على حفظ الأمن الداخلي، وقمـع التمردات، ومواجهة التهديد الخارجي للبلاد، مع تقديم العتاد اللازم من أسلحة وتكنولوجيا حسب ادعاء منظمات المرتزقة، وغيرها من الحجج التي ترددها ألسنة القائمين على شؤون هذه المهنة.

وإذا كانت حجج من يستخدم المرتزقة بهدف فرض الأمن وإعادة السـيطرة، أو حتى من يقوم على تأسـيس هذه القوات التي أقل ما توصف أنها محترفة القتل والخراب متنوعة حسب طبيعة المهنة التي تقوم بها الشـركة، تُطرح العديد من الأسـئلة حـول ثاني أقدم المهن في البشـرية ومنها، هل يمكـن التمييز قانونياً مـا بين مرتزق جيد وسيئ، وهنا يمكننا النظر إلى طبيعة نشاطهم في سيراليون مثلاً، أو العراق اليوم، فهل سـيكون مستقبل هذا البلد الإفريقي أو ذلك البلد العربـي المنهك مـن الاحتلال، أفضل لو وظف المرتزقة بشـكل دائم وعلني؟ وماذا يمكـن القول عن الجنود الصرب والكرواتيين وغيرهم

الذين كانوا ســابقاً أعداء واستساغوا مثل غيرهم القتل والاغتصاب ويعملون اليوم في العراق.

أو عــن القناصة الرومان والجنوب إفريقيــين الذين دفع صرب البوســنة لهم أمــوالاً ليقتلوا المدنيين البوســنيين فــي أثناء حصار ســراييفو وسربينتشا؟ وهل يجوز لنا القول إن الوقت قد حان لتعديل قوانــين المرتزقة وتعريفهم، ومنها اقتراحات خبــراء القانون الدولي بمنح المرتزقــة وضع العســكريين، وبالتالي يصبحون أكثــر التزاماً بواجباتهــم، فيمــا يقترح آخرون قانوناً يطلب من شــركات الأمن أن تكون مسجلة في حكومات وطنية، فهذا يجعل الشركات مسؤولة أمام جهاز ترخيص حكومي يطلب من مثل تلك الشركات الالتزام بالقوانين الدوليــة. وماذا عــن تراجع عدد المطلوبين للتجنيــد في الدول التي تمارس الحرب ويعود جنودها بالنعوش أو الأكياس السوداء، فهل من حق تلك الدول أن توظف مرتزقة للعمل بدلاً من جنودها، وأخيراً هل من حق عالم اليوم خصخصة الجيوش أسوة بالشــركات، وأن يتجه إلى جعــل القتلة المأجورين والمرتزقة بديلاً عملياً عن قوات الطوارئ الدولية التي أصبحت عاجزة عن القيام بمهامها.

الهوامش:

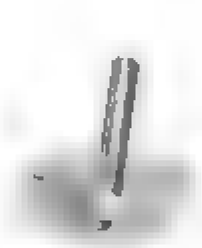
(١) انظر أولتمان، وليم، قصة المرتزقة الأربعة في الفلوجة الباسلة

www.albasrah.net/maqalat__mukhtara/arabic

0404nadim__120404.htm

٢) انظر مجلة الكفاح العربـي، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥م، النزاعات الجديدة: الماضي في إطار الحداثة.

٣) انظـر سـنجر، بيتر وارن، مهنة بعمـر العالم، صحيفة اللومنـد توبلوماتيك الفرنسية، ٢٩ إبريل ٢٠٠٣م.



التحالف العسكري - الصناعي

علينا أن نحترس من تنامي النفوذ غير المبرّر للمجمع الصناعي العسكري؛ وعلينا ألا نسمح يوماً لهذه التركيبية بإلحاق الخطر بالحريات التي نتمتع بها وبالأساليب الديمقراطية التي نتبع نهجها. دوايت ايزنهاور

تشكل الحاجة إلى الحرب وفق السياسة الغربية عموماً والأمريكية تحديداً ذريعة لإثبات القوة، ووسيلة لتصريف المنتجات العسكرية إما بالبيع إلى الشركات العاملة في تأجيج نار الصراع، أو حتى عند استخدامها ليصبح بعدها الفشل في هذه الحرب خياراً مستحيلاً؛ فالقوة العظمى أياً كانت تدخل الحرب بغية تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية دون النظر إلى العواقب التي قد تلحق بالبلد المُحتل، ودائماً ومنذ القدم انتشرت علاقات تعاون وانسجام ما بين تحالف المال والسياسية الذي أصبح يُعرف في عالم اليوم بالتحالف العسكري الصناعي، ويشكل الدخول إلى هذا المجال من المعلومات والإحصائيات وحتى الأرقام مدخلاً لكشف المغزى الحقيقي من هذا التحالف، وأياً كانت التحولات التي شهدها العالم اليوم نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، فهناك شيء واحد ظل واضحاً ولا جدال فيه، هو زيادة وتيرة التعاون بين المال والسياسة، وحلول صناعة الذخائر والتربح من الحرب محل صفقات الطاقة والاتصالات التي كان روادها شركتي (أنرون) و(ورلدكوم)، فصناعة

الذخائر في الولايات المتحدة اليوم هي وسيلة الثراء عند رواد الحرب الحالية، وهذا بسبب الشراكة بين المال والسياسة.

هيمنة الشركات الكبرى:

كتب الصحفي الأمريكي (جوناه غولدبيرغ) في (الناشيونال ريفيو)[1]: «إن الولايات المتحدة كل عشر سنوات أو نحوها تحتاج إلى الإمساك ببلد صغير ومتداعٍ وتقذفه إزاء الحائط، فقط لكي تظهر للعالم أنها تعي وتفعل ما تقول. ومن هنا فقد حاربت الولايات المتحدة العراق لأنها بحاجة لجهة ما تحاربها في المنطقة، والعراق كان هو الخيار الأمثل». إن ما ذكره (غولدبيرغ) صحيح فيما يتعلق بالحاجة إلى الحرب، إلا أنه أخطأ في الجهة المستفيدة ألا وهي المجمع الصناعي العسكري المستفيد الأول والأخير من حرب العراق وما بعدها.

ويرتبط وبشكل وثيق الاقتصاد بالحاجة إلى الحرب حيث لعب الاقتصاد دوراً واضحاً في التأثير على مجمل عمل الإدارة الأمريكية، وهذا يبدو واضحاً للغاية، والولايات المتحدة كانت دائماً لديها مشكلة اقتصادية كبرى، هي وفرة الإنتاج الهائلة التي تحتاج إلى توفر فرص تصديرية قادرة على استمرار عجلة الإنتاج التي تستوعب مؤسساتها مئات المليارات من الدولارات، وملايين العاملين، وفي العام ١٨٩٨م الذي يعده كثير من المؤرخين بداية للإمبريالية الأمريكية كانت الصادرات الأمريكية قد بلغت مليار دولار من غير أن تتجاوز الشركات عُشر قدرتها على الإنتاج؛ ولذلك انتقلت إلى مرحلة تصدير رأس

المال مباشرة، وأصبح فتح المجال للصادرات الأمريكية في جميع دول العالم هدفاً قومياً، حتى وإن كان ذلك بالقوة العسكرية، وقد عبر الرئيس الأمريكي (تيودور روزفلت) عن هذه الحقيقة بالقول[٢]: «إن قدرنا هو أمركة العالم، تكلموا بهدوء واحملوا عصا غليظة، وعندئذ يمكن أن تتوغلوا بعيداً».

إن تحالف رأس المال مع الصناعة تحالف قديم في السياسة الأمريكية، فقد حذر (جورج واشنطن) أول رئيس أمريكي من النمو غير المبرر وغير الصحي للمنشآت العسكرية بما قد يفضي إلى تضخيم جهاز الدولة الذي قد يمارس سلطات أوتوقراطية تحكم فيها الأقلية، وتهدد الديمقراطية وتعيد سيرة الدولة المطلقة في الحكم بأوروبا، كما شهدت جلسات الكونغرس الأمريكي في أوائل الأربعينيات عضواً نبه إلى خطورة التحالف بين المال والعسكر، فكان أن شن حملة منظمة ومتواصلة للتحذير من مغبة مثل هذا التحالف، ولكشف القوى المالية المستفيدة من أنشطة القوات الأمريكية المسلحة، وكان هذا النائب هو: (هاري ترومان) الذي اختير من قبل الرئيس روزفلت نائباً له في سنة ١٩٤٥م، ثم اختير بعد وفاة روزفلت المفاجئة ليصبح الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تكون الوفاة المفاجئة لروزفلت وتحذيرات ترومان هي التي أخرت تجذر الشركات، وفي ٢٤ أغسطس ١٩٣٤م تقدم جيرلد ماجير وهو عسكري متقاعد إلى الجنرال سميدلي بتلر من أجل الاستيلاء على البيت الأبيض بعد أن فاتحه مجموعة من رجالات

المال والأعمال بشأن سياسية روزفلت التي أضرت بمصالحهم بهدف إعلان الجنرال بتلر حاكماً عسكرياً على غرار هتلر وموسوليني، أما لماذا فيأتي الجواب أن كلاً من هتلر وموسوليني حققا ازدهاراً رأسمالياً وخفَّضا الدين العام، وكبحا جِماح التضخم المالي وخفَّضا من أجور العمال وسيطرا على النقابات العمالية: أما روزفلت فلم يسيطر على شيء مما سبق!!.

لقد شكل تحذير ترومان ومن قبله تحذيرات جورج واشنطن حالة الشركات الكبرى في الولايات المتحدة، فقد وصف الصحفي الفرنسي (إيريك لوران) وضعية الشركات الكبرى بقوله[٣]: «من السّمات الجوهرية الدائمة لعالم الأعمال الرأسمالية سمتان: المتاجرة مع أنظمة معادية لها عداءً كلياً، والمساعدة على دعم تلك الأنظمة عسكرياً، وأحياناً دعم الرؤساء فيها»، ويقدم لوران دلالات تاريخية واضحة، فيذكر أن شركة جنرال موتورز الأمريكية - مثلاً - أنتجت مصانعها في ألمانيا في عهد هتلر ٥٠٪ من جميع المحركات المعدة لطائرة (يونكر ٨٨)، والتي اعتبرها خبراء الطيران أفضل قاذفة زُوّد بها سلاح الطيران الألماني في الحرب العالمية الثانية، كما صنعت فروع شركتي فورد وجنرال موتورز ٨٠٪ من المدرعات نصف المجنزرة، و٧٠٪ من الشاحنات الثقيلة لتجهيز جيوش الرايخ الألمانية التي كانت تقاتل القوات الأمريكية، وفي الوقت نفسه كانت مصانع ذات الشركة في الولايات المتحدة تجهز الطيران الأمريكي بما يلزم لمواصلة المعارك، وزيادة على ذلك، فقط طلبت هذه الشركات من الحكومة الأمريكية بعد انتهاء الحرب بصرف تعويضات عن

الخسائر التي تعرضت لها نتيجة قصف مصانعها في ألمانيا إبان الحرب!!

هذه الاستماتة في تصريف المنتجات العسكرية الأمريكية وأدوات القتل جعلت من تصريح الجنرال سميدلي بتلر ذا مغزى وسط نشاط تحالف المجمع الصناعي العسكري الحالي في الولايات المتحدة والذي قال: «أمضيت ثلاثين سنة في مشاة البحرية (المارينز) كنت خلالها وفي معظم أوقاتي مدافعاً ذا عضلات من درجة رفيعة عن المصالح التجارية وعن وول ستريت والمصرفيين. باختصار كنت مبتزاً لمصلحة الرأسمالية»[٤]، ويعود بروز دور هذا المجمع إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خرج أرباب هذه الصناعة بأرباح تجارية عالية وطاقات إنتاجية لا سابق لها تبعاً لحجم الطلب، ومما أسهم في تطورها امتلاكها للتقنيات الألمانية عند نهاية الحرب.

ولقد تجذر هذا الحلف ما بين أصحاب المال وأصحاب العسكر، وفي التاريخ الأمريكي نجد نماذج من استخدامات القوة، فقد استخدم هذا الحلف الحرب الإسبانية كذريعة لنشر القواعد العسكرية في أمريكا الوسطى وجزر البحر الكاريبي وهاواي والفلبين، كما أن جشع هذه الشركات دفع بالرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بعد أكثر من خمسين عاماً- من توجيه روزفلت إلى إطلاق صيحة تحذير في آخر خطبة وجّهها للشعب الأمريكي سنة ١٩٥٨م، فقال عندما أصبح في مأمن من انتقام الأخطبوط الاقتصادي: «علينا أن نحترس من تنامي النفوذ غير المبرّر للمجمع الصناعي العسكري؛ وعلينا ألا نسمح يوماً

لهـذه التركيبة بإلحاق الخطر بالحريات التي نتمتع بها وبالأسـاليب الديمقراطية التي نتبع نهجها».[5]

هذا التنامي المخيف للشـركات العسـكرية يدفعنا إلى القول إن الإدارة العسـكرية الأمريكية بكافة أطيافها تحولت إلى جيش خاص للرئيس الأمريكي يستخدمها وقت يشـاء لتنفيذ العمليات الخاصة، ويحقـق مـن ورائها عائـدات تصب مباشـرة في جيـوب أصحاب الشـركات المالية والعسـكرية، وينضم إلى قائمـة المحذرين من هذا التحالـف الدكتور بـول كرومغان الذي كتب حول هـذا الحلف مبيناً النفوذ غير المشـروع الـذي يتمتع به المجمع بين الدوائر العسـكرية والدوائر الصناعية؛ واصفاً إياه بأنه تحالف خطير سوف يترك آثاره على أداء المؤسسات السياسية، وعلى التخطيط الإستراتيجي ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.[6]

الدعم خارج الحدود:

ويشـكل دعم المجمع العسـكري الصناعي حجر الأسـاس عند القائمين على السياسـية الأمريكية، فهم بلا شـك مسـتفيدون من استمرار عمل هذا المجمع، وهناك العديد من الحالات في تاريخ العقل الأمريكي التي يمكن من خلالها الاسـتدلال بها، فقد قام هذا المجمع في دعم النظام السـابق في يوغسلافيا، فعندما ترك لورانس إيغلبر وزارة الخارجية الأمريكية سـنة ١٩٨٤م أصبح شـريكاً في مؤسسة شـركاء كيسنجر، ومديراً لمؤسسـة مصرفية فرعية ممتلكة بالكامل

وتابعة لمصرف لوبليانسكا المملوك للنظام اليوغسلافي السابق، كما أصبح ممثل الولايات المتحدة لسيارات (يوغو) الصغيرة، ثم أصبحت هذه الشركة إحدى زبائن مؤسسة شركاء كيسنجر.

وتشكل أهمية هذه الشراكة أن شركة يوغو السابقة الذكر، قامت بدور مجمع الصناعات العسكرية وتصنيع الأسلحة في يوغسلافيا السابقة، حيث استولى عليها (سلوبدان ميلوسوفيتش) إضافة إلى مصادر القوة الأخرى التي كانت تمثل الجيش اليوغسلافي عند اشتعال أزمة البلقان، ومن ثم أصبح (إيغلبر) نائباً لوزير الخارجية ثم وزيراً للخارجية مما دفع بمؤسسة كيسنجر أن تنظر إلى هذا التحالف بنظرة واقعية وفق الرؤية الأمريكية، وتطالب الإدارة الأمريكية غض البصر عن تجاوزات وحروب ميلوسوفيتش ضد أربع جمهوريات مجاورة.

وقام هذا التجمع بتصريف آخر لبضاعته الكاسدة بعد أن شكل اللوبي الأمريكي ما يُعرف باسم لجنة العمل البلقانية المكونة من دونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفيتز بعد أن وجدوا في الأزمة البلقانية ضالتهم المنشودة لتصريف البضاعة المخزنة منذ سنوات، وتجنيد من يلزم من القتلة لإكمال المهمة، وكذلك الأمر مع بيع الأسلحة إلى إندونيسيا. وعندما سُئل هنري كيسنجر أن صفقات بيع الأسلحة استخدمت في قمع الحركات المناوئة للحكومة تهرب من الإجابة وقال: «لست مهتماً، فأنا لا أجني شيئاً منه ولا أحصل على عمولة»[٧]، وهذا بالطبع كذب وافتراء واضح، ولكن من يجرؤ على محاكمة هنري كيسنجر!!

إن التعاون ما بين هنري كيسنجر واللوبي الصناعي العسكري تعاون وثيق، وفي كل الأحوال فإن خطط كيسنجر المالية ارتبطت بشكل وثيق مع خطته في مجال السياسية الخارجية، وارتبطت كذلك مع استراتيجيته في المصالح والأعمال الأخرى، بمعنى، كيسنجر يؤدي عمله تجاه منظومة المصالح في انسجام تام بين هذه الأطراف، ومن مظاهر قوة المصالح مؤسسة شركاء كيسنجر ذاتها وهي مؤسسة استشارية تقوم بتمهيد الاتصالات بين الشركات المتعددة الجنسيات، والحكومات الأجنبية وتسهيلها للوقوف على خدمتها.

إن قائمة الزبائن السرية لمؤسسة شركاء كيسنجر تتضمن شركة أمريكان إكسبرس، وشيرسون ليمان، وآركو ودايوو من كوريا الجنوبية، واتش جيه هاينز، وآي تي لوكهيد وغيرها من الشركات العالمية، أما من أبرز شركاء كيسنجر فهما لورانس إيغلبرغر، وبرينت سكاوكروفت اللذان عملا معه في السياسة الخارجية وفروع الأمن القومي في الحكومة الأمريكية، والأكيد أن مثل هذه الشركات وحتى التي تتضمنها ملفات العقود تمنع أي ذكر للترتيبات ما بين مؤسسة كيسنجر والشركات المعنية، ومن هنا يأتي طمس الحقائق.

أما التصريف الثاني للبضاعة الكاسدة في التاريخ الاقتصادي الأمريكي فيتمثل في تبدل الخطط الاستراتيجية ذاتها من الاحتواء إلى المواجهة، فلم يمض على سقوط جدار برلين أسبوع واحد حتى قدم الجنرالان كولن باول وبتلر مشروعاً إستراتيجياً جديداً للسنوات الخمس القادمة (١٩٩٠-١٩٩٤م)، في ١٥ تشرين الثاني من عام

١٩٨٩م، قام هذا المشـــروع على مبدأين: مبدأ (الدول المارقة)، ومبدأ القــوة - القاعدة التي لا يجوز أن ينخفض عددها عن مليون وســـت مئة ألف جندي، وتمــت الموافقة على المخطط في ٢٦ يونيو ١٩٩٠م، والإعلان عنه في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، في مؤسسة أبسين في كولورادو، وقد اعتمد على المعايير الآتية لتحديد الدول المارقة:

١) الدول ذات العداء التاريخي للغرب.

٢) الدول التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

٣) الــدول التــي لا تحترم قواعد الســلوك الســائدة فــي المجتمع الدولي.

٤) الدول التي تؤيد الإرهاب.

٥) الدول التي تملك مؤسسات عسكرية ضخمة وحديثة.

وبنــاء على هــذه المعايير صُنفت العــراق وإيــران وليبيا وكوريا الشمالية وسورية وكوبا دولاً مارقة.

لقد أحدث تبني وإعلان الاســتراتيجية العســكرية ضجة كبيرة في الأوساط الديمقراطية والليبرالية في الولايات المتحدة، ليس لأن بعض الدول صُنفت (دولاً مارقة)، بل لأن تلك الأوســاط كانت تتوقع أن نهايــة الحرب الباردة ســتعني نهاية هســتيريا الحرب التي كانت تــروِّج لها القــوى المحيطة بالمجمع الصناعي العســكري، ووضع حد لذهــان الحرب التي كان يبشــر بها اليمين فــي مناهضته الصاخبة

للشـيوعية والإلحاد، وبالتالي تحويل جزء كبير من ميزانية التسـلح ونفقات الجيوش والقواعد العسـكرية إلى حلّ القضايا الاجتماعية المتفاقمة والمؤجلة، وتحسـين جودة الحياة في ظل السـلام للصالح العام ومسـاعدة الفقراء، وذلك بعدمـا كان قد كلف كل فرد أمريكي ٨٢ ألـف دولار لخدمة مآرب تلك الحرب. وعليه اعتبرت الأوسـاط الليبراليـة أن البنتاغـون بتبني مبدأ (الدول المارقـة) كان يعاني من الهوس والاسـتحواذ غير المبرر وجنون العظمـة، وأنه يخترع أعداء أقزاماً وتافهين حرصاً على امتيازاته وسلطاته وسلطانه.

أما القراءة الاستراتيجية لمبدأ «الدول المارقة»، فقد امتاز بدراستها البروفسـور مايكل كلير الذي كتب بحثاً في كتاب السياسـة الدولية بعنوان «صناعة الأعداء للتسعينيات» واتهم البنتاغون باختراع نظرية (الدول المارقة) لتسويغ استمرارية سياسة الحرب الباردة وعدوانيتها ونيل رضى الدولة والمجتمع تحت مظلة المصلحة القومية. يقول كلير: إن البنتاغون وضع في سلة واحدة سبع دول متفاوتة القوة وفي قارات مختلفـة لكي يقنع المواطـن بأن العدو على الأبـواب وفي كل مكان، ويقنعه بأن (الأخطار الإقليمية) المحدقة واحتمال نشوب الحرب على عـدة جبهات فـي آن واحد أمر ممكن، ولكي يحـث الكونغرس على الموافقة على أن (أشـرار الدول المارقة) يشـكلون خطـراً كبيراً على الأمن القومي وتحدياً أخلاقياً للحضارة.

لقد أظهر تحذير آيزنهاور السابق، وتصرفات كيسنجر وغيره من رجالات الإدارة الأمريكية أن انتماء كبار مسـؤولي الإدارة الأمريكية

للشـــركات الكبرى هو الأصل، وليس انتماؤهم لـــلإدارة، وأبرز مثال على ذلك نائب الرئيس الحالي ديك تشـيني الذين يمكن وصفه -بلا أدنى مبالغة- بأنه «مندوب شــركة هاليبرتــون في إدارة بوش»، فقد تسلم تشيني وزارة الدفاع في عهد بوش الأب، وأفرط في منح العقود لشـــركته الخاصة، وقبل تركه للوزارة، أصدر قراراً بأن تُحوّل معظم أعمال توفير الدعم للعمليات العسكرية في الخارج إلى هذه الشركة، وبهامش ربح مضمون يتراوح بين ١-٩ ٪، وبموجب ذلك العقد قدمت الشــركة خدماتها للقــوات الأمريكية أينما حلَّــت؛ في حرب الخليج الأولى، وفي الصومال وفي البلقان، وأصبحت هاليبرتون توظف أكبر عــدد من العمال في الولايات المتحدة؛ حتى إنها كانت توفر مغسّــلي الموتى من أجل الجنود الأمريكيين القتلى، وفي المقابل كانت الشــركة ســخية؛ إذ اعتُبِر مديروها من أكبر المســاهمين في حملة بوش الأب الثانية، وفي ســنة ١٩٩٥م تعاقد تشــيني مع الشــركة ليصبح رئيساً تنفيذياً لها، وفي ربيع سنة ٢٠٠٠م وصل التداخل بين الشركة والبيت الأبيض حد تولّي تشــيني رئاســة اللجنة المكلفة بالبحث عن شخص يصلــح كنائب للرئيس جورج بوش، في الوقت نفســه الذي كان يدير فيه شركة هاليبرتون، وفي نهاية الأمر قرّر أن يرشح نفسه للمنصب، وهو ما وصفه أحد أصدقائه المقربين - ســتيوارت سبنســر - بأنه «الفعل الأكثر ميكافيلية الذي ســمعت به فــي حياتي»[٨]، وبعد تولي تشــيني منصبه الجديد -نائب الرئيــس- انهالت عقود جديدة على شــركته الأم، فتم التعاقد معها لتأهيل صناعــة النفط العراقية بما قيمته ســبعة مليــارات دولار، كما كُلفت ببناء معســكري اعتقال في خليج جواناتنامو الكوبي بقيمة (٣٧) مليون دولار.

ثم جــاءت إحدى خطوات هذا المجمع الصناعي العســكري بأن وسع نفوذ حلف الناتو وشكل لجنة خاصة لترويج هذا التوسع برئاسة بروس جاكسون نائب رئيس شركة لوكهيد مارتن للصناعات العسكرية الذي ترأس اللجنة الفرعية للحزب الجمهوري لشـؤون الأمن القومي والسياســية الخارجية فــي الوقت الذي تعالت فيــه الأصوات لحل الحلف بعد سقوط حلف وارسو.

وبعد انتهاء توسيع الحلف وانتهاء حرب البلقان ومحاولة دمج دول جديدة في هذا الحلف مؤخراً جاءت الحرب على أفغانســتان لتنقل الانتشار العسكري الأمريكي إلى آسيا الوسطى على الحدود الجنوبية لروسيا، والغربية للصين، والشرقية لإيران، كما توجد قواعد أمريكية دائمة في أذربيجان، وطاجكســتان، وأوزبكستان، وتركمنستان، وفي باكســتان فقد عززت القوات الأمريكية مــن وجودها، بالإضافة إلى ســقوط كابول لتتحول من بعدها إلى أكبر قاعدة عســكرية أمريكية في آسيا الوسطى.

وليس هذا فحســب، ولكن هناك ما يمكن تســميته بأمن الطاقة الأمريكي، وهي كلمة كانت تردد دائماً في أحاديث رتشارد سون وزير الطاقة الأمريكي في إدارة بيل كلينتون، حيث شــكلت منطقة آســيا الوســطى وبحر قزوين الغنية بالنفط والمعادن، شكلت أهمية خاصة عند الولايــات المتحدة الأمريكيــة؛ فبحلول فبرايــر ٢٠٠٢م تمكنت الولايات المتحدة من إقامة قواعد عســكرية دائمة في كل جمهوريات آسيا الوسطى وفي أفغانســتان، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي

كولن باول إن أمريكيا ستكون لها مصالح وحضور دائم في وسط آسيا من نوع لم نكن نحلم به من قبل.

عدا على أن هذا «الفتح الأمريكي» عسكري اقتصادي؛ فالغنيمة تستحق المعاناة والتضحية، وتعد خريطة خط الأنابيب حاسمة لأن النفط والغاز سيكونان عديما القيمة دون وجود وسيلة لنقلهما إلى الموانئ البحرية العميقة، وهناك ثلاث طرق يمكن أن يمر بها خط الأنابيب، عبر روسيا، أو إيران أو أفغانستان، حيث يقول جون بلجر في هذا السياق وفي كتابه (أسياد العالم الجدد) إن العارفين بصناعة النفط يعلمون أن حلم تأمين خط الأنابيب عبر أفغانستان هو السبب الرئيس الذي دفع باكستان إلى تقديم دعم شديد إلى طالبان. وسبب قبول الولايات المتحدة بهدوء استيلاء طالبان على أفغانستان.

واستمراراً لما سبق من هيمنة الشركات على مجمل قطاعات الحياة بعثت إدارة بوش – تشيني الحياة في قانون كانت إدارة بيل كلينتون قد صاغته وهو (قانون تحرير العراق) لعام ١٩٩٨م. وراحت إدارة بوش تناور وتخادع في المحافل الدولية وفي أميركا وتخترع الذرائع الزائفة، من أسلحة الدمار الشامل إلى علاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة وأحداث ١١ سبتمبر إلى ديكتاتورية النظام واستبداده، لتبرير شن الحرب على العراق وتغيير نظامه.

وبينما كانت واشنطن تعد العدة للحرب استنفر بوش-تشيني ليكوده العقائدي في الصحافة والتلفزة وغيرها، مما أوصل التأييد للحرب على العراق إلى ٧١ ٪ من الرأي العام الأمريكي، وكانت

الحملة قد وصلت إلى أوجها في خطاب (حال الأمة) ٢٩ يناير ٢٠٠٢م الذي رفع فيه بوش مرتبة العراق وكوريا الشمالية وإيران من مرتبة (الدول المارقة) إلى مرتبة (دول محور الشر)، وتبنى كذبة أن العراق ابتاع اليورانيوم من النيجر لصنع القنبلة الذرية، وراح يبشر بدنو زوال النظام العراقي، فاستبدل (نظرية الاحتواء)، القاعدة التاريخية الاستراتيجية للسياسة الأمريكية الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية، بنظرية (الحرب الاستباقية) التي شكلت حجر الزاوية في (إستراتيجية الأمن القومي) التي أعلنها كإستراتيجية عليا في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢م، وفي الوقت نفسه أطلق عملية كذب وتضليل في أروقة الأمم المتحدة لكي تمنحه غطاءً دولياً وتشرعنْ حربه التي شنها في نهاية المطاف خارج الشرعية الدولية في ٢٠ مارس ٢٠٠٣م، وأعلن نهاية العمليات العسكرية الكبرى في الأول من أيار ٢٠٠٣م.

يدفعنا ما سبق إلى الحديث عن الحالة العراقية عند عرّابي المجمع الصناعي العسكري، فجفاف المشاعر الأمريكية تجاه العراق جاء بعد أن انتهت كبريات الشركات الأمريكية من جشعها في العراق في مجال الأسلحة والذخائر التقليدية والبيولوجية، ووجدت زبوناً آخر غير العراق؛ فهي -الشركات الأمريكية- استوطنت في العراق بعد سقوط بغداد، وبات النفط العراقي بين أنياب سِباع عرّابي التحالف العسكري الصناعي، حيث لا يقاس النفط العراقي حسب المعايير الدولية المعمول بها في الصناعة النفطية العالمية، فقد أكدت دراسة عالمية صادرة عن برنامج النفط مقابل الغذاء صعوبة القياس للكمية والنوعية للنفط العراقي، بسبب ما تعرضت له المنشآت النفطية

العراقيــة من قصف وتخريب، وفي نهايــة إبريل ٢٠٠٤م وفي اجتماع خاص لاعتمــاد الأموال والذي عقدته ســلطات التحالف المؤقتة في مجلس مراجعة البرنامج، أقرت بأن قياس المستخرج من النفط الخام ومبيعاته لا وجود له في العراق، لتقرر تلك اللجنة وفي نهاية الجلسة عدم توفر نظام للمراقبة والمحاســبة للنفــط الخام ومنتجاته، واليوم إفراز حكومة جديدة، وإجراء انتخابات، وإعلان إقرار دستور عراقي، ومرور أكثر من ثلاث سنوات على قرار مجلس الأمن القاضي بإشراف سليم على نفط العراق؛ تؤكد الحكومة العراقية وسلطة التحالف بنقص المسائلة بشأن نفط العراق.. مما يفتح الباب على مصراعيه لاستثمار الشــركات الكبرى المقربة من سلطة التحالف في العراق دون رقيب أو حســيب، إلا أن مجلة (هاربرس) نشرت في يونيو ٢٠٠٥م أن مبيعات كميات النفط في العراق والتي لم يستطع مجلس الحكم الانتقالي أن يظهرها بلغت ٠٠٠, ٠٠٠, ٨,٨٠٠ دولار أمريكي.

وليس الافتقار إلى الشــفافية هو الوحيد وســط هذه السرقات، ولكن نظام ترسية العقود هو الآخر يجد تمايزاً واضحاً ما بين هذا أو ذاك، ففي الأشــهر الأولى لسلطة التحالف المؤقتة في العراق منحت عــدة عقود ضخمة من بينها عقد منح لشــركة هاليبرتون الأمريكية ذات الروابــط الوثيقة مع إدارة بــوش دون إجراءات عطاءات علنية، وكان مــن المفترض أن تدفع صناديق إعــادة الإعمار الأمريكية قيمة عقد شركة هاليبرتون، ولكن الكونغرس الأمريكي رفض أن يدفع عن العقــود التي لم تخضع للعطاءات المنافســة ومن ثم تلقت هاليبرتون نقوداً من صندوق تنمية العراق.[٩]

إن ما سبق ينقلنا إلى مقال الكاتب تشالمرز جونسون في جريدة واشنطن بوست حين يقول: «إن الإدارة الحالية تنفق في العراق بلايين الدولارات بسرعة ملحوظة[10]، وقد بلغت حسب العديد من التقديرات سبتمبر ٢٠٠٤م نحو ٧٩ ملياراً وسارع الكونغرس بعدها إلى اعتماد ٨٧ ملياراً، أخرى، ثلث هذه التكاليف التي تنفق في حرب العراق إلى حسابات شخصية في مصارف الولايات المتحدة.

إن الشركات المسيطرة اليوم على صناعة النفط في العراق والمتكتلة في التحالف العسكري الصناعي كانت قد دعمت الحزب الجمهوري الأمريكي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٠٤م، ووفقاً لما أعلن أحد المراكز البحثية المستقلة فإن هذه الشركات تتصدر الجهات المانحة في انتخابات عام ٢٠٠٤م، حيث تبرعت شركة هاليبرتون بـ ٨٥٪ من مبلغ الـ (١٦٥,٩٤٩) ألف دولار، بينما قامت شركة شفرون تكساكو بالتبرع بـ ٨٣٪ من مبلغ (٣٦٧,٧٣١) دولاراً، أما شركة لوكهيد التي بلغت تبرعاتها (١,٢٩٧,١٣٢) ألف دولار فقد وجهت ٥٩٪ من تبرعاتها إلى الحزب الجمهوري، بينما تبرعت شركة بكتل بـ٥٣٪ من تبرعاتها التي بلغت (١٩٩,٧٨٤) ألف دولار[11].

لقد شكلت صياغة الاقتصاد العراقي وفق الرؤية الأمريكية الحديثة إلى خصخصة نحو ٢٠٠ شركة حكومية عراقية، فبعد أن أمن فريق بوش- ورامسفيلد النفط العراقي، أخذ بول بريمر[*] ببث إصلاحاته الاقتصادية على الشركات، وخصخص كل الشركات

العراقية التي تنتج كل شـيء من الإسـمنت والزجاج والغسالات إلى آخـر القائمة الصناعية، وقال إبَّان المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الأردن «إن وضـع مشـروعات الدولة غير المنتجة فـي أيدي القطاع الخاص أمر جوهري لإحياء الاقتصاد العراقي.»[١٢]

لقد شـكلت قوانين بريمر الحجر الأسـاس في السـيطرة على الاقتصـاد العراقي ومنها الأمر رقم (٣٧) الذي أقر بموجبه تخفيض معـدل الضرائب على المؤسسـات بنحو ٤٠٪ إلى مـا يزيد عن ١٥٪ إضافـة إلـى الأمر رقم (٣٩) الذي سـمح بموجبه أيضاً للشـركات الأجنبيـة بتملـك ١٠٪ من الأمـوال العراقية خارج قطـاع المصادر الطبيعية، وبمقتضى هذا الأمر أصبح المستثمرون قادرين على توقيع عقـود لمدة (٤٠) عاماً، وكذلك بموجب الأمر (٣٠) القاضي بإنشـاء بنوك أجنبية في العراق.

هذه الفوضى الاسـتثمارية التي أصابت العراق أفرزت معارض تجاريـة في عـده عواصم عالمية وأصبحت تعرف باسـم إعادة بناء العـراق، في واشـنطن، ولنـدن، ومدريد، وعمّـان، ووصفت مجلة الإيكونوميسـت البريطانيـة العـراق تحت حكم بريمـر، بأنه حلم رأسـمالي، كما انطلقت موجة من المؤسسات الاستشارية بمساعدة الشـركات للوصول إلى السـوق العراقية، وكانت الشركة الأبرز في هذا شركة استراتيجيات بناء الجسور، وهي لـ (جو أولباو) وهو مدير سـابق لحملة بوش – تشـيني الانتخابية، وهل بعـد هذا دلالة أنها حرب السـيد بوش وحزبه الجمهوري باعتبارهم المستفيدون الأكثر من تواصل الحرب.

ويشبه الكثير من السياسيين العراق بإناء عسل ضخم يجذب الكثير من المستثمرين، وهي شركة هاليبيرتون وبيكتيل وغيرها، وكذلك الرأسماليون المغامرون الذين تدافعوا نحو العراق والشركات التي توظف المرتزقة. أما العسل الذي يقصده السياسيون فهو العقود بلا عطاءات وثروة النفط العراقية المهدورة بلا حساب.

تصدير الصناعات العسكرية:

إن الإمبراطورية العسكرية الأمريكية حقيقة واقعة والحياة فيها ناعمة راغدة، ولكن إلى جانب هذا فهي عبارة عن شبكة من المصالح الاقتصادية والسياسية متصلة بألف طريقة وطريقة مختلفة ومرتبطة بمؤسسات وهيئات وجهات ومجتمعات أمريكية، كما أن التجهيزات العسكرية الأمريكية تحقق أرباحاً للصناعات المدنية الأمريكية التي تقوم بتصنيع الأسلحة للقوات المسلحة، أو التي تقوم بتنفيذ الخدمات التعاقدية لبناء وصيانة القواعد العسكرية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

إن كل القوات الأمريكية التي باتت تغطي المعمورة هي جزء من إفرازات الحرب البادرة، ومن ثم أحداث ١١ سبتمبر حيث تشكل القواعد العسكرية جزءاً من شبكة الهيمنة التي أقامها البنتاجون وحكومة الولايات المتحدة؛ ففي جهد رئيس لإسناد عمل القواعد ودورها في بسط الهيمنة الأمريكية على العالم، وهناك برنامج ضخم من التدريب العسكري وتقديم الحوافز الاقتصادية التي تُمنح للحلفاء حول العالم، بما يمنح للبنتاجون دخولاً غير مسبوقة إلى تلك الدول،

ومكاسب استخباراتية، وهيمنة على كبار القادة العسكريين في الدول التابعة للنفوذ الأمريكي، فمنذ عام ١٩٩٤م تضاعفت مخصصات برنامج التدريب والتأهيل العسكري الدولي التابع لوزارة الخارجية (IMET) بمعدل أربع مرات بحلول عام ٢٠٠٢م؛ لتشمل برامج هذا المركز المسؤول عن نشاط التدريب العسكري في الخارج أكثر من ١٣٣ دولة، حيث يتم تدريب نحو ١٠٠ ألف من كبار العسكريين كل عام، ويتلقى العديد منهم التدريب داخل معسكرات أمريكية خاصة، مما يعني أن هذا البرنامج يعلم نحو ٧٠٪ من جيوش العالم، ففي عام ٢٠٠١م علم الجيش الأمريكي ١٥٠٢٠ ضابطاً في أمريكا اللاتينية.

ويقوم البنتاجون بذلك إما باستقدام هؤلاء المتدربين إلى أحد معاهده التعليمية البالغ عددها ١٥٠ في الولايات المتحدة وإما بإرسال مدربين عسكريين يكونون غالبًا من القوات الخاصة إلى الدول المعنية، وقد ضاعفت (الحرب على الإرهاب) هذه البرامج، وفي حالات كثيرة كانت الذريعة التي حلت محل (الحرب على المخدرات) دون وجود أي فرق ملحوظ بأساليب التدريب. وتقول الولايات المتحدة إن مثل برامج التدريب هذه تشجع القيم الأمريكية ولكن هناك فوائد أخرى أيضًا: فالعلاقة القوية بين المدربين الأمريكيين والضباط والجنود الأجانب تفتح سوقًا داخل كواليس الحكومات للولايات المتحدة لبيع الأسلحة.

إن وكالة التعاون الأمني الدفاعي التي يرأسها ضابط برتبة فريق، وهي جزء لا يتجزأ من وزارة الدفاع، مسؤولة عن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، وهو أسلوب الحكومة المفضل لبيع معدات

الدفاع الأمريكية التي تشتريها من المصانع الأمريكية إلى الحكومات الأجنبية، وقد ارتفعت قيمة مبيعات السلاح الأمريكي (من حكومة إلى حكومة) بمقدار ١٠٪ في ٢٠٠١م فأصبحت ١٣,٣ بليون دولار. وبهذا يكون البنتاجون أكبر مصدِّر مفرد للسلاح في العالم منذ ١٩٩١م. وقد صدّر من ١٩٩٧ - ٢٠٠١م من الأسلحة ما قيمته ٥٧,٨ بليون دولار، وهو ثلاثة أضعاف ما تصدره المملكة المتحدة ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم.

إن هذا التهافت الأمريكي على بيع السلاح إلى دول العالم الثالث تحديداً لا يتم إلا في ظل وجود حكومات فاسدة أو منظمات غوغائية هدفها الرئيس الربح المالي، وتجارة السلاح هي الظاهرة المميزة لهذا النشاط؛ فهي قمة جبل الجليد الظاهر، ويخفي تحته تدريب وتشغيل وصيانة نظم التشغيل واستدعاء خبراء وصيانة وتبديل قطع غيار وأمور أخرى قد لا نلم بمجرياتها الدقيقة.

لقد أدى ازدهار الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة تحديداً على اعتبار أنها المصدر الأول للسلاح إلى اندلاع العديد من الحروب بل تغذيتها، ولا يخفى دور البترول في إطالة أمد الحرب العراقية الإيرانية، ودوره كذلك في دعم صدام حسين لشراء صفقات السلاح الأمريكي، ثم دعم قوات التحالف لإخراج صدام من الكويت شتاء عام ١٩٩١، وأخيراً القضاء عليه ربيع عام ٢٠٠٣م.

فالولايات المتحدة هايبر ماركت للأسلحة في العالم، حيث تلعب صناعة السلاح دوراً مركزياً، وهي في نمو متواصل. فكل دولار من

الضرائب يذهب ٤٠ سنتاً منه إلى البنتاجون؛ فالحرب تضمن ارتفاع مبيعات السلاح الأمريكي، وفي أعقاب حرب الخليج ارتفعت مبيعات الأسلحة الأمريكية بنسبة ٦٤٪، وبعد هجوم حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا زادت المبيعات بنحو ١٧ مليار دولار، كما أن الإنفاق العسكري العالمي زاد عام ٢٠٠٤م، فقد نما بنسبة ٤٠.١ تريليون دولار بسبب زيادة المخصصات الأمريكية للحرب على الإرهاب، في حين كان في عام ٢٠٠٣م نحو ٤٠٥ مليون دولار.

وإن كان سوق السلاح الأمريكي يجذب العديد من المستثمرين إليه لتصريف هذه البضاعة: فإن أغلب القائمين على عملية التصريف هم من أعضاء الدول السبعة الكبار وشركاتها الفاعلة، ومنها شركة لوكهيد مارتن الأمريكية، وبي إيه آي سيستم البريطانية، وشركات بوينج ورايثون ونورثروب جرامان وجنرال داياميكس وجميعها شركات آمريكية، بالإضافة إلى شركة ثومسون سي إس إف الفرنسية.

والحقيقة أن تلك الشركات يطلق عليها اسم السبع الكبار إشارة إلى الدول الصناعية السبع التي تحتضنها، وستجد أن خمساً من تلك الشركات أمريكية، لأن الصناعات العسكرية الأمريكية تمثل طوق النجاة للاقتصاد الأمريكي، فبهذه الصناعة وحدها يمكن الخروج من شبح الركود، واحتواء التداعيات السلبية لتدني قيمة الدولار، وارتفاع معدل البطالة وتراجع مؤشرات الثقة في مناخ الأعمال، ولو أننا أردنا أن نعطي للحروب الأمريكية أسباباً لوجدنا أنها تأتي عادة بعد حالة من الركود أو أزمة اقتصادية تكون الولايات المتحدة قد مرت بها.

أما إمكانيات الشركات السابقة الذكر، فمثلاً لوكهيد مارتن الأمريكية هي شركة مختصة ببيع المقاتلات والصواريخ وأنظمة إطلاق الصواريخ التي تعد من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا العسكرية على مستوى العالم، وقد حققت تلك الشركة مبيعات بلغت في العام ٢٠٠٤م ٣٥.٥ مليار دولار، ويعمل فيها ١٣٠ ألف موظف في جميع أرجاء العالم، لها فروع في ٥٦ دولة، ولعبت دورًا مهمًا خلف الكواليس في حشد الدعم لحرب بوش على العراق، وفي ٢٠٠٢م أصبح نائب الرئيس السابق بروس جاكسون رئيس مجلس إدارة منظمة لوبي (خاصة) باسم (لجنة تحرير العراق)، وتضم من الأعضاء جورج شولتز وجون ماكين، وفي ٢٠٠٢م استلمت لوكهيد مارتن مبلغ ١٧ بليون دولار بشكل عقود من البنتاجون - وكانت قد حصلت على ١٤٫٧ بليون دولار عام ٢٠٠١م، وحوالي ٢ بليون دولار من الإدارة الهندسية في الجيش لتصميم أسلحة ذرية. وفي السنة السابقة لحرب العراق ارتفعت أرباح الشركة بنسبة ٣٦٪، وفي غضون ستة أسابيع من هجوم ١١ سبتمبر حصلت الشركة على عقد بقيمة ٢٠٠ مليار دولار لتطوير طائرة مقاتلة وأوجدت ٣٢٠٠ فرصة وظيفية في ولاية الرئيس بوش تكساس.

أما شركة بي إيه آي سيستم البريطانية فقد وصلت مبيعاتها عام ٢٠٠٤م إلى ١٢ مليار دولار، وهي متخصصة بتصنيع المقاتلات والسفن الحربية والعربات القتالية وأنظمة الرادار والاتصال والأسلحة الموجهة، إضافة إلى الغواصات النووية، حيث تعد الشركة الرئيسة التي تعتمد عليها البحرية البريطانية لإمدادها بالغواصات النووية،

ويعمل في الشـــركة ٩٠ ألف موظف، وعلى المستوى الرسمي، قدمت دائـــرة ضمان القروض التصديرية التابعـــة لوزارة التجارة والصناعة (قروضاً ميســـرة) لأنظمة دول العالم الثالث التي تريد شراء أسلحة عالية التقنية دون النظر إلى سجل حقوق الإنسان، تلك الكلمة الرنانة التي ترددها دائماً الدول في حال عدم رغبتها منح الأسلحة إلى دولة فقيرة لا تســـتطيع إعادة جدولة ديونها لدى صندوق النقد الدولي أو لا تملك ثروات غنية تعمل على خصخصتها للشركات العالمية.

وتوجد شـــركة رايثون الأمريكية التي تصنع تكنولوجيات الفضاء ومعـــدات الملاحة والطائرات ذات المهام الخاصة ويعمل في الشـــركة ٨٠ ألف موظف، وبلغت مبيعاتها عام ٢٠٠٤م إلى٢٠ مليار دولار.

أما شـــركة ثومسون الفرنســـية فهي عملاقة في تصنيع معدات الفضاء والدفاع الجوي والأجهزة التي يستخدمها رجال الأمن. ويعمل في الشـــركة ٦٠ ألف موظف، ولها أنشـــطة في ٣٠ دولة على مستوى العالم، وبلغت مبيعاتهـــا ١٠,٣ مليار دولار. وإضافة إلى ذلك فهناك علاقات تعاون مع شـــركة صناعات الدفاع الأوروبية «آي إيه دي إس» والفرنسية «تاليس» وشركة صناعة الطيران والدفاع البريطانية «بي إيه آي».

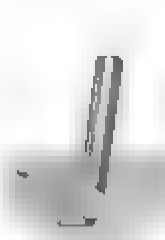
إن التواطؤ ما بين إدارة الرئيس الأمريكي بوش - تشيني والشركات العســـكرية واضح، فقد نشـــرت مجلة «لونوفيل أوبسرفاتير» الفرنسية تقريراً أشـــارت فيه إلى أن شركات الســـلاح العملاقة ألقت بكل ثقلها وأموالها في الميزان من أجل إعادة انتخاب جورج بوش، مشـــيرة إلى أن

لديها أسباباً قوية تدعوها إلى ذلك، وأكدت المجلة أن شركات السلاح حققت منذ عام ٢٠٠١م أرباحاً تجاوزت ما تحقق في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، مشيرة إلى أن أسعار أسهمها زادت بنسبة ٦٤ ٪ في المتوسط منذ ٢١ سبتمبر ٢٠٠١م، ونقلت المجلة عن بيير شاو الاقتصادي الأمريكي قوله: إن رجال الأعمال العاملين في مجال السلاح جمعوا مليارات من الدولارات نقداً ولا يعرفون ماذا يفعلون بكل هذه الأموال، مشيرة إلى أن جورج بوش مازال يوفر لهم المزيد.

وأوضحت المجلة أن ميزانية الدفاع التي وقَّعها بوش في أغسطس ٢٠٠٤ تجاوزت كل منطق، حيث تعدت ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ وهو ما يعادل حوالي نصف النفقات العسكرية في العالم، وأكثر بمرة ونصف من ميزانية الدولة الفرنسية، وأشارت إلى أنه بعد إعادة انتخاب بوش سوف يخصص لوزارة الدفاع الأمريكية أكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار منذ إعادة انتخاب بوش وحتى عام ٢٠٠٨م، وأكدت المجلة أن هذه المليارات لا تستخدم في تمويل حرب العراق التي تمول بقروض استثنائية؛ ولكنها تستخدم لتعظيم الهيمنة الأمريكية أكثر فأكثر، فهذه المليارات سوف تستخدم لحيازة أسلحة التفوق المطلق التي ستتيح للولايات المتحدة مستقبلاً أن تضرب أي شخص في أي مكان وزمان دون التعرض لخطر الأعمال الثأرية، وفي هذا إشارة إلى الصين القوة المتنامية في آسيا والتي تشكل المنافس الأبرز خلال القرن القادم.

أما نوع هذه الأسلحة فقد بات معروفاً، إنها تشتمل على قوة عسكرية جوية وفضائية قادرة على القيام بعمليات في أي مكان

فـــي الكرة الأرضية أو في الفضاء، وســـتضم هـــذه القوة الآلاف من القاذفـــات الخفية ومجموعة من الأقمار الصناعية المســـلحة بالليزر والقنابل المغناطيســـية الكهربائية، وهي بلا شـــك كنز هائل لشركات تصنيع السلاح المتنامية، وكل هذه الشركات وجدت لها فروعاً لتقديم خدمـــات إضافيـــة، مما يدفعنا إلـــى تخصيص الحديـــث عنها أكثر والولوج في الحالة العراقية والشركات المستفيدة من العمل العسكري المباشر.



الهوامش:

١) انظر فهمي، أحمد، إدارة الظلّ الأمريكية،
http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=37&catid=79&artid=5019

٢) انظر السابق.

٣) انظر السابق، وعدس، محمد يوسف، الشركات في سباقها الوحشي إلى الربح والسلطة، مجلة وجهات نظر، العدد (٧٧)، يونيو ٢٠٠٥م، ص.ص ٥٥-٥٦.

٤) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤.

٥) انظر الخولي، محمد، أهوال الحرب وكنوز علي بابا، صحيفة البيان الإماراتية، ١٥ يناير ٢٠٠٤م.

٦) لمزيد من التفاصيل حول مقال الدكتور بول كروغمان بعنوان التربح والوطنية، انظر صحيفة هيرالدتربيون بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٧م.

٧) انظر هتشنز، كرستوفر، محاكمة هنري كيسنجر، ط ١، ترجمة فريد الغزّي، دار قدمس للنشر، ٢٠٠٢م، ص ١٨٥.

٨) انظر فهمي، أحمد، إدارة الظلّ الأمريكية،
http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=37&catid=79&artid=5019

٩) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤.

١٠) انظر الخولي، محمد، أهوال الحرب وكنوز علي بابا، صحيفة البيان الإماراتية، ١٥ يناير ٢٠٠٤م.

١١) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤م.

١٢) انظر كلاين، نعومي، بغداد: السنة صفر نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، كتاب المستقبل العربي (٤٢)، ص.ص ١١-٢٧.

الشركات العاملة في الارتزاق

إن وجود مثل هذه الشـــركات يســـمح للإدارة الأمريكيـــة بتنفيذ أهداف متعددة في السياسة الخارجية دون الخوف من الاهتمام الإعلامي الذي يترافق مع عودة جنود أمريكيين في توابيت بعد أن قتلوا في معارك خارج البلاد، والإنكار هنا «للمهمة» أســهل علــى الحكومة عندما يكون أولئك العاملون في الخارج غير مرتدين الملابس العسكرية الرسمية.

الكولونيل هاكوورث

لا يمكــن بحال من الأحوال الحديث عن المرتزقة من دون التطرق إلى الشـــركات الفاعلة في هذا المضمار وتحديد الحالة العراقية في كل جانب، وبالرغــم من الفظائع المعروفة عالميــاً التي ارتكبها هؤلاء المرتزقة في العديد من دول العالم؛ إلا أن الوقائع الحالية تشـــير إلى القبول العالمي لهؤلاء المرتزقة، وغالباً ما نجد أن الشركات التي توجد داخل الدول الغنية بالمواد الطبيعية، وتمتاز بالمناخ السياسي المضطرب لها رجالاتها العاملون في المجال الأمني والعســكري، إما حراســاً أو عاملين على المشاريع، وتضم هذه الفئات على تنوعها واختلافها بعضاً من أسوأ وأشرس العاملين في هذا القطاع الذي بات يجد قبولاً عالمياً لنشـــاطه، ويقومون بأقذر الأعمال وأخطر العلميات التي سنأتي على ذكرها، وكلها تندرج في باب الجرائم ضد الإنســـانية، وانتهاك حقوق الإنســـان، وكذا ارتباطهـــم الوثيق في عمليات التعذيب في الســـجون والمعتقلات التي يؤسسونها أو يشرفون على الخدمات فيها.

وقد عمدت كثير من الدول على خفض عدد العسكريين العاملين في جيوشها؛ فبريطانيا أعلنت أنها بصدد توفير سبعة مليارات جنيه وتقليص عدد العاملين في جيشها، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي المستقيل دونالد رامسفيلد عن عزمه إلغاء ٢٠٠ ألف وظيفة من القوات الأمريكية، وكذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وافق على خصخصة مجموعة كبيرة من الشركات العسكرية المملوكة للدولة.

لقد وجدت تلك الشركات التي توظف العاملين في القطاع الأمني؛ وجدت في العراق مكاناً خصباً لرجالاتها حتى أصبح السوق العراقي الحالي مكاناً موائماً للكثير من المرتزقة، وهم وقبل دخولهم الأراضي العراقية نالوا قسطاً كبيراً من التدريب من قبل الشركات التابعين لها، ومن أشهر شركات المرتزقة العاملة في هذا المجال شركة جنوب إفريقية تسمى (Executive Outcomes)، وأخرى إسرائيلية (لفدان)، والبريطانية (ساندلاين)، والأمريكية (MPRI)، والبريطانية (نورث بريدج)، و(كيلوج براون آند روت)، و(داين كورب) وغيرها كثير من الذي سنأتي على ذكره.

الشركات الأمريكية

تنص المادة ٩٥٩ من الباب ١٨ من القانون الأمريكي على أن «أي شخص على التراب الأمريكي: إذا انخرط أو التزم بتأجير نفسه أو استدعى شخصاً آخراً أو حرّض غيره على الانخراط أو الالتزام بخدمة جيش أمير أو دولة أو محمية، أو منطقة أو شعب أجنبي كجندي أو قناص أو بحار على متن باخرة أو زورق حربي أو كان في

طريقه إلى الحرب، يعاقب بألف دولار غرامة مالية كحد أقصى أو بالحبس مدة ثلاث سنوات أو بالعقوبتين معاً».

لقد نشط سماسرة الحروب وتجار الموت في استثمار المحاربين السابقين من ذوي الروح المغامرة والتعطش إلى القتل وسفك الدماء ليشكلوا منهم ما أطلقت عليه نيويورك تايمز في أحد أعداد نيسان ٢٠٠٤م (جنود الظل). فكان الاستثمار الجديد بأسلوب حضاري ومهذب هذه المرة، فأسسوا لهذا الغرض شركات لتأمين المرتزقة لمن يطلب تحت تسميات ملمعة جعلت عملهم أكثر قبولاً من الناحيتين الاجتماعية والقانونية، فهي شركات أمنية تؤمن حراساً أمنيين لمن يرغب في الحصول على حماية مقابل ثمن، وضمن ذلك محاولة لرسم صورة جديدة لهؤلاء الوحوش البشرية بدلاً عن الصورة الراسخة في أذهان الناس.

لا يشكل تعاون الشركات الأمنية الخاصة التي تستخدم المرتزقة مع القوات الأمريكية أمراً جديداً بالنسبة للإدارة الأمريكية. فقد بدأ هذا التعاون منذ حرب فيتنام، لا سيما من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ضمن برنامج سري عرف باسم (العمليات السوداء)، وكان المرتزقة يرسلون لتنفيذ عمليات اغتيال وتخريب ضد مواقع معادية لا تريد واشنطن التورط فيها بشكل مباشر، فهي لم تعترف بأي من المرتزقة التابعين لهذه الشركات الأمنية الخاصة ممن اعتقلوا أو قتلوا في هذه العمليات.

واليوم رائد عمليات خصخصة الحروب، وداعيها وراعيها في الولايات المتحدة، دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي المستقيل،

كما أكدها أيضاً دافيد بترايوس القائد الأعلى للقوات الأمريكية في العراق، وكذلك نائب الرئيس ديك تشيني، وتحت رعايتهما - رامسفيلد تشيني - جرى التوسع في بناء وتطوير شركات الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، ففي منتصف عام ١٩٩٢م وفي أثناء إدارة جورج بوش الأب، تم تكليف شركة (سيرفس روت براون) بوضع خطة لتنفيذ خصخصة الخدمات العسكرية في مناطق الحرب، وحصلت هذه الشركة أيضاً على خمسة ملايين دولار أخرى لتحديث خطة الخصخصة، وتعد هذه الشركة إحدى الشركات الفرعية التابعة لشركة (هاليبورتون)، كما كسبت هذه الشركة أيضاً عقداً قيمته ٢,٥ بليون دولار لبناء وإدارة قواعد عسكرية بعضها مواقع سرية كجزء من برنامج «الزيادة المدنية اللوجستية للجيش، وقد تم تنفيذ خطة تشيني حيث جرى تقليص حجم الجيش الأمريكي من ٢.١ مليون جندي في عام ١٩٨٩م إلى ١.٤ مليون جندي في عام ٢٠٠٤م، أدى إلى الاعتماد على شركات الخدمات العسكرية الخاصة التي تولت هذه المهمة لسد الفجوة العسكرية والأمنية الناتجة عن قرار الولايات المتحدة الدخول في صراعات مسلحة إقليمية في مناطق ساخنة من العالم خارج أراضيها، وكانت شركة (لوجن فوريجن) رائدة في سد هذه الفجوة بين احتياجات السياسة ومطالب تخفيض الجيش، وذلك بما قدمته من متعهدين مرتزقة، فقد انتقل مئات من العسكريين المتقاعدين إلى العمل في هذه الشركات الخاصة، وكانت هذه الشركات حتى بداية الحرب في العراق تعمل بحذر شديد إلى أن جاءت الحرب وأظهرتهم إلى العلن.

وأكدت مجلة الإيكومنســت البريطانية التي أفردت تحقيقاً حول الشركات العسكرية الأمريكية أن الشركات العسكرية الخاصة تحتل المرتبة الثالثة في خانة المسـاهمين الكبار في دعم الجهود العسكرية الأمريكيـة والبريطانية في العراق، وقد أدت حرب العراق في مارس ٢٠٠٣م إلـى تعمق الشـركات العسـكرية الخاصة لخدمـة القوات الأمريكيـة، حيـث كانت السـفن الحربية في الخليـج العربي تعمل وعليها أطقم من أفراد البحرية الأمريكية، وبجوارهم مدنيون من أربع شركات متخصصة في تشغيل بعض أنظمة التسليح الحديثة والأكثر تعقيداً في العالـم، وعندما دخلت الطائـرات دون طيار (بريداتور) في الخدمة، وكذلـك (جلوبال هوك)، بالإضافـة للقاذفات (بي-٢) التي تعمل بنظرية الاختفاء عن شاشـات الرادار، كانت هذه الأنظمة التسليحية يتم تشـغيلها وصيانتها بواسطة أشخاص غير عسكريين يعملون لحسـاب شركات عسكرية خاصة، وقد تعمّق القطاع الخاص في العراق كثيراً عندما تدخل في شؤون مرحلة ما بعد توقف القتال، حيث حصلت الشـركات الأمريكية على عقود سخية لتدريب الجيش العراقي الجديد.

وفي الولايات المتحدة يبلغ عدد الشـركات المرتزقة والمرخص لها في العمل نحو ٣٥ شـركة، وتسـمى شـركات تعهدات عسكرية ومن بينهـا شـركة (إم بـي آر آي) التي تفتخر أن نسـبة الجنرالات فيها أكبر من نسـبة الجنرالات في البنتاجون نفسـها، وقد أدت الحرب علـى الإرهاب، وخوض حربين في أفغانسـتان والعراق إلى تضاعف تعـاون الإدارة الأمريكية مع المرتزقة للقيام بأعمال من الباطن، حيث

يطلق عليهم اسـم «متعاقدون عسـكريون من القطاع الخاص». كما أن البنتاجون لا يسـتطيع خوض حرب مـن دونهم، فهم يحلون محل الجنود المقاتلين في كل شـيء مـن الدعم اللوجسـتي إلى التدريب الميداني والاستشارة العسكرية في الداخل والخارج.

وكشـف خبراء عسـكريون أمريكيون عن تجـاوزات فيما تتعلق باسـتخدام وزارة الدفاع الأمريكية لهؤلاء المرتزقة بكثرة، حيث يقول الكولونيل هاكوورث، الذي حصل على عدة أوسمة خلال حرب فيتنام: «هؤلاء المرتزقة الجدد يعملون في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية بينما يتغاضى الكونجرس عن ذلك، وهذا يسـمح لنا بدخول حروب، حيث نتردد في إرسال الجيش أو المخابرات المركزية، وفي النهاية فإن دافع الضرائـب الأمريكي يدفع لجيش المرتزقة التابـع لنا، وهذا يناقض تعاليم آبائنا المؤسسـين، كذلك فإن وجود مثل هذه الشـركات يسمح لـلإدارة الأمريكية بتنفيـذ أهداف متعددة في السياسـة الخارجية دون الخـوف من الاهتمـام الإعلامي الذي يترافق مـع عودة جنود أمريكيين في توابيـت بعد أن قتلوا في معارك خارج البلاد، والإنكار هنا «للمهمة» أسـهل على الحكومة عندمـا يكون أولئك العاملون في الخـارج غير مرتدين الملابس العسـكرية الرسـمية»[1]، وفي العراق يقومون على نقل توريدات عسكرية أو القيام بمهام عسكرية وحماية مناطق معينة، أو تنظيف مناطق بترولية من الألغام العراقية المزروعة أو بقايـا القنابل العنقودية الأمريكية في بداية الحرب؛ إلا أن النتائج التـي أخذت تظهر تباعاً مـن بعد إعلان انتهاء العمليـات القتالية، مروراً بمن أسـر واعترف أنه يعمل لصالح إحدى الشركات الخاصة،

وحتـــى اعترافات كبار القادة العســـكريين، أكـــدت أن للمرتزقة دوراً واضحـــاً في حرب العراق، وتعد شـــركة هاليرتيـــون صاحبة نصيب الأســـد في كل ما يخص الموضوع العراقي تحديداً، حيث بلغت قيمة العقـــود التي وقعتها ١٨ بليون دولار، مما أدى إلى زيادة عائداتها في الربع الأول من ســـنة ٢٠٠٤م بمقدار ٨٠٪ ممـــا كان عليه الحال في الربع الأول من سنة ٢٠٠٣م وفقاً لما ذكرته صحيفة الفايننشال تايمز، فشـــركة هاليرتيون المتعددة الجنسية والتي أدراها حتى العام ٢٠٠٠م نائب الرئيس الأمريكي ديك تشـــيني حصلت منذ انتهاء الحرب عام ٢٠٠٣م علـــى مجموعة من العقود، كما تورطت وبشـــكل مباشـــر في مجموعـــة من الفضائح التي تبرهن على ارتباط المصالح ما بين إدارة بوش والشركات المتعددة الجنســـيات في تركيبة الصناعة العسكرية الأمريكية.

وقد صدر تقريران عن لجنـــة التحقيق في الكونغرس الأمريكي يتضمنان اتهامات بالاســـتيلاء والاســـتهتار بأكثر من ثلث الممتلكات الرســـمية الحكومية والســـلطة المؤقتة للتحالف في العراق، وكشـــف تقرير الجنرال ســـتيورات باون عـــن فقدان ما قيمته ١٨ مليون دولار من معدات وأجهزة تابعة لســـلطة التحالف المنحلة التي أشرفت على إداراتها شركة (كاي بي آر) التابعة لشركة هاليرتيون مدة عام وشملت المعدات مولدات كهرباء وعجلات شحن رباعية وأجهزة كومبيوتر، كما كشـــف التقرير عن ضياع ١٢٩٧ فاتورة من أصل ٣٠٢٢ واختفاء ٤٠٠ فاتورة رســـمية، واحتكار تزويد الجيش الأمريكـــي بالطعام والوقود وزيـــادة أســـعاره بتكلفة تقدر بـ ٦١ مليـــون دولار. ومع ذلك ما زالت

الشـــركة لها نصيب الأسد من ثروات العراق[٢]، كجائزة على سرقاتها المتواصلة.

وفـــي حقيقة الأمـــر قد لا نفاجئ الكثيرين عنـــد القول إن كثيراً من الجرائم التي ارتكبت في العراق ســبق أن ارتكبها مرتزقة شركة (هاليبرتون) في بورما، عندما كان تشيني يشغل منصباً رئيساً في هذه الشركة. وفي هذا الشأن يقول (معهد الدقة العامة): «لقد استفادت هاليبرتون في عهد تشـــيني استفادة هائلة أيضاً من المشروعات التي قامت بها حول العالم، والتي أدينت على نطاق واســـع نتيجة لما سببته من إساءة بالغة لحقوق الإنسان، والتدمير الهائل للبيئة، وهناك أمثلة عديدة لذلك تشـــمل القيام بأعمال مع شركة خطوط أنابيب (يادانا) سيئة السمعة في بورما - وهو مشروع مدمر للبيئة ارتكبت في إطاره كما تقول إحدى المحاكم الفيدرالية الأمريكية - انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والقهر، مع تهجير السكان بالقوة.

وتعد شـــركة (ديان كورب) من الشركات التي أبرمت عقوداً عالية القيمة في العراق، حيث أبرمت عقوداً مع وزارة الدفاع قدرت قيمتها بأكثـــر مـــن ٢ بليون دولار للقيـــام بتدريب عناصر الشـــرطة المحلية فـــي مرحلة ما بعد الحرب، وفي مناطـــق الصراعات الإقليمية حول العالـــم. وخـــلال العقد الأخير، أرســـلت هذه الشـــركة مدربيها إلى هاييتي، والبوسنة والهرسك، وكوســـوفو، وليبيريا، وتيمور الشرقية، وأفغانســـتان، والعـــراق حالياً، وتتخذ الشـــركة من ريســـتون بولاية

فرجينيا مقراً لها، وكانت قد أسست سنة ١٩٩٧م ولا يقتصر نشاط هذه الشركة على كولومبيا والعراق والمناطق الساخنة، ولكن هناك حراساً شخصيين يقومون بحراسة الرئيس الأفغاني حامد قرضاي لحمايته من الاغتيال.

وقامت هذه الشركة أيضاً بتشغيل الخدمات الجوية لصالح برنامج مكافحة المخدرات كجزء من خطة كولومبيا في هذا الصدد، وتكسب من وراء هذه الخدمة نحو ٨٠ مليون دولار سنوياً، وهناك أوامر رسمية صادرة للجنود الأمريكيين الموجودين في كولومبيا بالابتعاد عن الصراعات المسلحة، حيث إن الأفراد المسلحين التابعين لتلك الشركات الخاصة مستعدون للتضحية بأنفسهم مقابل ١٠ آلاف دولار شهرياً، ولا يلتزم هؤلاء المرتزقة بأي مواثيق شرف عسكرية؛ كما أن واشنطن ليست مسؤولة عنهم بشكل مباشر، ولا يجري الإعلان عن الخسائر التي تقع في صفوفهم، ويقول مايلز فريشت، وهو سفير أمريكي سابق لدى كولومبيا: «عندما تُقتل عناصر من تلك الشركات الخاصة نكتفي بالقول إنهم ليسوا جزءاً من قواتنا العسكرية»[٣].

كما قامت هذه الشركة بتحديث أنظمة المعلومات بكل من وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفيدرالية FBI، وإدارة الإيرادات الداخلية، ولجنة الأمن وسوق الأوراق المالية، ووكالة دعم مكافحة المخدرات، كما تقوم أيضاً بتشغيل وإدارة مراكز الحدود الأمريكية المكسيكية، وميادين اختبار الأسلحة، والقواعد الجوية، وأسطول طائرات ومروحيات الرئيس الأمريكي.

كما حصلت شـركة (ديـان كورب) على عقـد قيمته ٩٥٠ مليون دولار فـي هذا الصـدد، وهو ما يعني أن إحدى المؤسسـات الرائدة في تكنولوجيا المعلومات انضمت بقواها مع واحدة من أكبر شـركات الخدمات العسكرية الخاصة، مما يجعلها مركز قوة كبيرة في المجمع العسـكري - الصناعي، ثم حصلت على عقد آخر قيمته ٥٠٠ مليون دولار مـدة خمس سـنوات لبناء قوة الشـرطة العراقية الخاصة في عـراق مـا بعد صدام، حيـث تم تحويل هذا المبلـغ من مخصصات برنامج مكافحة المخدرات في أفغانستان لصالح العراق.

شركة بلاك ووتر Black Water Security

ومن الشـركات الأخرى المؤثرة شركة بلاك ووتر، وقد نُشر في ٣ أبريل ٢٠٠٤م إعلاناً في جريدة (هيرالد تربيون) عن شـركة مسجلة في ديرهام في شمال كارولاينا تعمل تحت اسم (بلاك ووتر)، وتشرف على منشـآت تنتشر على مساحة ٢,١٠٠ فدان لتدريب المرتزقة قبل إرسالهم للخدمة في العراق، وفي فبراير ٢٠٠٤م بدأت الشركة بتدريب كوماندوز سابقين في جيش الجنرال التشيلي أوجستو بينوشيه بهدف إرسـالهم إلى العراق، وقد زادت مكاسـب هذه الشـركة في العراق بنسـبة ٣٠٠٪ بعد أن حصلت علـى عقد بقيمة ٣٥,٧ مليون لتدريب ما لا يقل عن عشـرة آلاف بحار على فنون حرب العصابات، وكانت هذه الشـركة تتولى حماية بول بريمر قبـل أن يغادر العراق، وهنا لا بد من الإشـارة إلى أن المتعهدين الأربعة الذين قتلوا وحرقوا وسحلوا فـي الفلوجة: لم يكونوا إلا عاملين في شـركة بـلاك ووتر، حتى إن الشـركة لم تعلن أسـماء قتلاها الأربعة؛ بل أصدرت بياناً قالت فيه

إن موتهـم هو بمثابة تذكير بالظروف غيـر العادية التي يتطوع فيها أولئك المحترفون لخدمة غرض تحقيق الحرية والديمقراطية للشعب العراقي.

ومن إسـهامات هذه الشركة في حرب العراق استئجار ستين من رجال الكوماندوز الذين عملوا لحسـاب الديكتاتور التشيلي السابق بينوشـيه، وعدد آخر لم يكشـف عنه من ضباط وجنود شرطة نظام التمييز العنصري الذي كان يحكم في جنوب إفريقيا لحماية من يقيم في المنطقة الخضراء التابعة للاحتلال الأمريكي هناك.

هذه الشركة تحتاج إلى وقفة، فقد وضع عنها كتاب بعنوان (بلاك ووتر: صعود أقوى جيش مرتزقة في العالم) لمؤلفة جيرمي سكاهيل، حيث يقول مؤلف الكتاب عن الشركة: أسست بلاك ووتر عام ١٩٩٦م-١٩٩٧م من قبل إريك برنس الذي كان أحد أغنى الأغنياء حيث خدم في القـوة البحرية الأمريكية الخاصة كـ (نيفي سـيل). المكان الذي أسسـت فيه مؤسسـة بلاك ووتر كانت قطعة أرض مساحتها ٥٠٠٠ هكتار قرب مسـتنقع ديسـمال (كئيب) في ولاية كارولاينا الشمالية ومولت من قبل الثروة الخاصة لإريك برنس.

وجاء إريك برنس من سـلالة مسيحية يمينية غنية جداً في بلدة هولندا الواقعة في ولاية ميشيغان الأمريكية. والده كان يدعى إيدغار برنـس الذي كان رأسـمالياً طموحاً والذي بنى مؤسسـة كبيرة جداً تدعى (برنس مانيوفاكتشرنج كورب) لصناعة أجزاء مهمة تدخل في صناعة السيارات. نشأ إريك برنس في جو، خلط فيه نوع من بشائر السوق الحرة الإنجيلية بالإنجيل المسيحي الحرفي.

عمل إيريــك برنس كمتدرب في البيــت الأبيض في عهد جورج بوش الأب إلا أنه اشــتكى بأن بوش الأب لم يكن يمينياً محافظاً بما فيه الكفاية، وعمل متدرباً لعضو الكونجرس اليميني المحافظ لولاية كاليفورنيــا دان روراباخــر الذي بعد ترك مــع الرئيس رونالد ريغان كمستشــار وكاتب خطابات وذهب إلى أفغانستان للالتحاق بالمقاتلين الأفغــان قبل أن يصبــح عضواً في الكونجــرس الأمريكي، ولحق به إيريك برنس في أيام شبابه قبل التحاقه بالقوات الأمريكية.

ومن المتنفذين الأقوياء في شركة (بلاك ووتر) (جاي كوفر بلاك) يعمل حالياً مســؤولاً في إدارة بوش وقد عمل سابقاً مدة ثلاثين عاماً في جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، وكان أحد مسؤولي المخابرات المركزية الرئيسين في إفريقية خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، ووصل إلى السودان في أوائل التسعينيات متنكراً تحت غطاء دبلوماســي لمتابعة القبض على (كارلوس)، وتعرض كوفر لمحاولة قتل، وانتقل بعدها للعمل في أمريكا اللاتينية ولكن قبل أحداث ١١سبتمبر أعيد إلى الولايات المتحدة وعين ليترأس مركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة المخابرات المركزية.

وكوفر مسؤول عن النشاط السري لـ (إكسترا أوردينيري ريندشن) الذي تقوم به وكالة المخابرات المركزية، وهو اختطاف ونقل الســجناء العرب والمسلمين من دول ونقلهم إلى سجون سرية في دول أخرى في أوربا الشرقية وبعض الدول العربية والإفريقية؛ لتعذيبهم والحصول منهم على معلومات استخباراتية تحت التعذيب.

وفي عام ٢٠٠٥م نشـــرت شركة (بلاك ووتر) عناصرها فى ولاية نيو أورلنز بعد أن تعرضت لإعصار كاترينا وقدمت فاتورتها للحكومة الفيدرالية على أساس ٩٥٠ دولاراً للفرد في اليوم، وقد وصلت أرباحها اليومية أحياناً إلى ٢٤٠،٠٠٠ دولار أمريكي، وفى ذروة نشـــاطها كان لدى الشـــركة ٦٠٠ مقاول يعملون لصالحها فـــي المنطقة الممتدة من تكساس وحتى المسيسيبي.

ومنذ إعصـــار (كاترينا) جعلت (بلاك ووتر) قســـماً خاصاً يهتم بالعقود المحلية، حيث تقدم (بلاك ووتر) خدماتها ومنتجاتها لـ (قسم الأمن الوطني) كما أن ممثليها قابلوا حاكم كاليفورنيا الممثل الســـابق أرنولد شـــوارزينجر وتقدمت الشركة للحصول على ترخيص يخولها بالعمل في كامل الولايات الأمريكية الواقعة على الشـــاطئ، كما أنها توســـع من نشـــاطها ووجودها في داخل الحدود الأمريكية وافتتحت فروعاً لها في ولايتي إيلليونز وكاليفورنيا.

ويتمثـــل أكبر عقد حصلت عليـــه وأبرمته مع الحكومة في توفير الحماية للدبلوماســـيين الأمريكيين والمرافـــق التابعة لهم في العراق. وقـــد بدأ ذلك العقد في عـــام ٢٠٠٣م بقيمة ٢١ مليون دولار أمريكي بالتكليف المباشـــرة لتوفير الحماية للحاكم الأمريكي بول بريمير، ثم قامت الشـــركة فيما بعد بحماية جـــون نيغروبونتي وزلماي خليل زاد، إضافة إلى الدبلوماسيين الآخرين والمكاتب التابعة لهم، كما أن قواتها تحمـــي أكثر من ٩٠ عضواً فـــي الكونغرس بالعراق بما فيهم الناطقة

باسم البيت الأبيض ناسني بيلوسي ورئيسة الكونغرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي.

ويؤكـد وجود تلك الشـركات التي أصبح نشـاطها معروفاً على مستوى العالم والعراق تحديداً بيتر سينفر من معهد بروكينز لأبحاث الأمن القومي والـذي ألف كتاباً عن ظاهرة المرتزقة بعنوان (محاربو الشركات)، وأكد أن أجور رجالات هذه الشركة في اليوم الواحد تصل نحو ألف دولار.[٤]

فيما يقـول إيريك برانس أن الأجور التـي يتقاضها المرتزقة ما تزال أقل من أجور الجنود النظاميين: مؤكداً أن البنتاجون مرهق من الزيـادة: فالثلاثين ألف جندي المقدر إضافتهم إلى القوات الأمريكية في العراق مطلوب لهم ما بين ٣,٦ إلى ٤ مليارات دولار، أي ١٣٥٠٠٠ دولار لكل جندي، وباسـتطاعتنا -وكما يقول برانس- فعل ذلك بأقل التكاليف.

ومـن الشـركات الأخرى في العـراق هناك شـركة رابطة علوم الكومبيوتر (سـي. إس. سـي) وهي شـركة متعاقـدة تقريباً مع كل الوكالات الأمريكية الرئيسـة، فمن خلال تعاقداتها مع وزارة الدفاع والخارجية، يمكنها الإسـهام في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بالوكالة، ذلك أن أفراد الأمن الخاصين التابعين لها، يتمتعون بحصانة من العقوبات الجنائية.

وقد تمكنت هذه الشـركة من خـلال عملها في مجال تكنولوجيا المعلومات مع وكالة الفضاء القومية أن تقوم بتحديث وصيانة وتشغيل

معظم أنظمة الاتصالات والمراقبة الأعلى أمناً وانتشاراً في العالم، كما تدير أيضاً القواعد الجوية، وخطط حرب المعلومات، وأنظمة تسليح الجيش، وأمن البحرية، ومعظم الأسطول الجوي لوكالة Nasa، هذا بالإضافة لما يتعلق بشؤون التكنولوجيا العابرة للقارات الخاصة بوزارة الأمـن الوطني، كما هناك شـركة (ITT) التي تقوم بإمداد الحراس المسـلحين، ومعظمهم مدنيون أمريكيون لحراسة المنشآت الأمريكية في المنطقة الخضراء.

وهناك شـركة لوكهيد مارتن وهي شـركة بترولية تضاعف قيمة السهم الاسمي لها ثلاث مرات في سنة ٢٠٠٤م، بعد أن كانت متدنية عـام ٢٠٠٠م، وقد صرح أحد كبـار موظفيها أن النجاح الذي حققته الشركة جاء بعد تغيير خارطة العمل الجغرافية.

وهناك فرقة معروفة باسـم (جنود الثـورة المحترفين) وتنحصر مهماتها في تدريب المرتزقة فقط، وشـركة كرولن، وشركة ذكونترول ريسـك وهما تتوليان أمن موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة فينل كوربوريشن.

إن الحديث عن تجاوزات أبناء الحضارة الأمريكية في مسلسـل القتل غير المشـروع يطول جداً، فهـي -الولايات المتحدة- إن تبرأت مـن أفعالهم، فلن تسـتطيع بأي حال من الأحـوال التنصل من عمل شـركات خاصة للأمن وعاملة في الولايات المتحدة بشـهادة العديد من الخبراء الأمنيـين، إضافة إلى خبراء التعذيب والقتل في العديد من دول العالم ودفاعها عنهم، وهنا نذكر اسم إيمانويل كونستانت من

هاييتي المعروف بـ «توتو» وهو قائد لمجموعات شبه عسكرية من عهد دوفالييه، وهناك الكثير ممن تحتضنهم الولايات المتحدة، وكونستانت هذا هو مؤسس الجبهة الثورية للتقدم والرقي في هاييتي، وهي المجموعة شبه العسكرية التي استنفذت الجزء الأكبر من إرهاب الدولة في بداية التسعينيات تحت مظلة الحكومة العسكرية التي أطاحت بالرئيس إريستيد، ويقيم كونستانت الآن في حي كوينز بنيويورك، وقد رفضت الولايات المتحدة طلباً بتسليمه تقدمت به هاييتي، والسبب -وفقاً للتحليل العام- هو أن كونتانت يمكن أن يكشف صلات بين واشنطن والحكومة العسكرية التي قتلت من أربعة إلى خمسة آلاف من سكان هاييتي، وهو العمل الذي لعبت فيه قوات كونستانت شبه العسكرية دوراً رئيساً.

إضافة إلى العلاقة الوثيقة مع مانويل كونتيراس الذي كان رئيس الشرطة العسكرية السرية التابعة لبينوشيه والمخابرات، وبصفته القائد فقد كان مسؤولاً عن قتل وتعذيب واختفاء عدد لا يحصى من المعارضين، وقد اعترفت وكالة الاستخبارات الأمريكية بهذه العلاقة، وأن هدفها كان لتأمين المساعدات الاستخباراتية عن أهداف خارجية، وأن كل ما قدمته الوكالة كان من باب التنظيم والتدريب الداخلي لمكافحة الإرهاب والتخريب في الخارج وليس لمحاربة خصوم النظام داخلياً، وأمام هذا الهروب وترك القاتل بينوشيه ومجموعة من المرتزقة التي أحاطت به فقد صدر تقرير هنتشي عن الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٠م الذي أكد على أن حكومة الولايات المتحدة كانوا أطرافاً في أعمال التعذيب والقتل والاختفاء على يد فرق الموت

التابعة لبينوشــيه[٥]، وللدور الأمريكي في مجــال دعم القتل والقتلة فصول أخرى ليس المكان هنا لسردها.

ويدرك القادة العســكريون الأمريكيون أن تفوقهم الساحق وقوة النيــران التي يملكونهــا، كلاهما لا يكفي لتفــادي عمليات الخطف والكمائن والتفجيرات، بعدما تحول احتلال العراق إلى جحيم حقيقي، وفي محاولة لتعويض الشــعور بالعجز يحاول الاحتلال ممارسة نوع من (الغرور الاســتعماري) عــن طريق احتقــار العراقيين ورفضهم ومعاقبتهم ومحاولة تدجينهم، باسم (المهمة السامية والمقدسة) التي رفعها جورج بوش شعاراً للحرب، أي (نصرة الخير على الشر والدفاع عن الحضارة وإحلال الديمقراطية).

هذا السلوك العنصري يجد تشجيعاً في القانون الأمريكي الذي يمنح الجنود والقيادات الحصانة ضد الملاحقة القضائية، بالرغم من أنهم يمارسون أحياناً الحرب على طريقة القتلة والسفاحين، وهو في أي حال يبرر تصاعد المقاومة العراقية والدعم الشــعبي الذي تلقاه، شــهراً بعد شــهر، كرد مباشــر على أعمال القتل والتعذيب، ويمكن القــول إن (العدالــة) الأميركية في العراق لا تختلــف عن (العدالة) البريطانيــة في الهند قبل اســتقلال الهند، و(العدالة) الإســرائيلية في الأراضي المحتلة، والمشــهد الأكثر تعبيراً عن هذه الممارســات ما حدث فــي الفلوجة العراقية من أجل معاقبــة مجموعة مثلت بجثث المرتزقــة الأمريكيين الأربعة التابعين لشــركة بلاك ووتر عند مدخل المدينة، قصفت القوات الأميركية الأحياء السكنية بالفسفور الأبيض، وأوقعت مئات القتلى المدنيين، وبينهم عشرات الأطفال. وفي محاولة

لإرهاب المقاومين تم ارتكاب أبشـع أنواع الإذلال والتنكيل في سجن (أبو غريب) وفي سجون عراقية.

الشركات البريطانية

تُعـد الإمبراطوريـة البريطانية وليدة مغامـرات لجنود مرتزقة مأجورين؛ فالحروب التي أسسـت لتلك الإمبراطورية كانت من هذا الصنـف، فملك الإنجليز إدوارد الأول (١٢٣٩-١٣٠٧) صاحب الذكر السيئ في الحروب الصليبية عندما كان أميراً، تمكن بواسطة جيش من المرتزقة من احتلال أسـكتلندا وإيرلندا وويلز وجعلها من بواكير أجزاء تلك الإمبراطورية حيث يقول «إننا باستخدام المرتزقة نستطيع التأكد إنهـم لم يتركوا وراءهم غير عظام الأعداء، فهم ليس لهم من القدرات ولا الشـفقة ما يجعلهم يعتنون بالأرامل والأيتام، وبعد ذلك فإن من السهل علينا التخلص منهم عندما نريد»[٦].

في الهند عمدت القوات البريطانية إلى تشـكيل جحافل ضخمة من جياع الهند البلد المسـتعبد والخاضع لاسـتعمارها. وكان اللورد كشـنر قد وضـع خططاً للارتفاع بمسـتوى تلك القـوات منذ العام ١٩٠٤م، حيث تأمنت بفضل ذلك أعداد غفيرة من القوات المسـتعدة للقتال من أجل مصالح الإنجليز حيثما تطلب الأمر. وأسـهمت الهند بإرسال قوات عسكرية إلى مختلف ساحات القتال، وكانت خيرة تلك القطعات مرتزقة نيباليين يسمون (الجورجا) مكثوا في خدمة القوات البريطانيـة لأجيال لاحقـة بمثابة قوات خاصـة ذات مزايا فريدة، ومازال بعضهـم يخدم في صفوف تلك القـوات، وقد أجر الإنجليز

بعـض وحداتهم لبعض الدول حديثة الاسـتقلال طمعـاً في العوائد المالية المجزية التي يؤمنها تأجيرهم.

وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى بدأت القوات البريطانية إعادة ترتيب مواضعهـا في العراق المحتل الذي خططت لأن يكـون بقبضتهـا إلى ما لا نهاية، فأسسـت جيشـاً من المرتزقة لحماية بعض معسكراتها على غرار ما كانت تفعله في الهند، وعرف هذا الجيش الوضيع بجيش الليفي تذكيراً بأولئك البائسين المرتزقة من الشـرقيين الذين خدموا كالمتسـولين في أساطيل الإيطاليين في القرون الوسطى ومطالع عصر النهضة، وكان الأكراد والتيارية الذين أتـى بهم الإنجليز من خـارج البلاد ليوطنوهم فـي العراق وأطلقوا عليهم اسـم (الأثوريين) أكثر الناس حرصـاً على الانتماء إلى جيش المرتزقة ذاك وأكثرهم إخلاصاً له، لا بل كانوا أشـد قسوة على أبناء الشـعب العراقي من القوات البريطانية عندما استخدمهم الإنجليز في ضرب التحركات الوطنية في الشمال والجنوب والوسط.

المشـكلة اللاحقة هـي مطالبة الإنجليز رئيس الـوزراء العراقي ناجي شـوكت بتنفيذ ما تعهد به رئيس الوزراء السابق نوري السعيد سـراً بتشـكيل حرس من قوات المرتزقة للقواعد الجوية البريطانية علـى غرار قوات الليفي تتولى الحكومة العراقية نفقاتها، وقد دهش شـوكت من كيفية اتفاق السعيد مع الإنجليز على هذا الأمر دون علم الملك ولا البرلمان.[٧]

منع الإنجليز منذ العـام ١٨٧٠م بموجب القانون تجارة المرتزقة، ولكنهـم وضعوا جانباً مطاطياً في مواد المنع تحسـباً للجوء إلى تلك

التجارة كعادة الإنجليز، ومثال ذلك أن القانون لا يسري على مجموعة الكومنولث إلا إذا صدر أمر خاص من ملك بريطانيا إلى الحاكم العام هناك، واليوم يتصاعد الجدل في بريطانيا حول خصخصة الشركات العسكرية من كونها مسألة حساسة، كما أنها تسبب إحراجات للحكومة البريطانية، فمنذ بداية التسعينيات وحتى الآن تم اكتشاف جمعيات تضم جنوداً من هذا النوع. هذه الجمعيات والمنطويين تحتها يمتلكون أبنية فاخرة، ومكاتب منتشرة في العديد من دول العالم قادرة على شراء الأسلحة بمختلف أنواعها وشحنها إلى حيث الموقع المطلوب الانتشار فيه.

وقد دفع تزايد نشاط هذه الشركات الحكومات البريطانية المتعاقبة إلى متابعة الظاهرة وبحث مخاطرها، خصوصًا أنها تشبه عصابات الجريمة المنظمة، ولا يحكم أعمالها أي وازع أخلاقي، وكل ما يهمها هو الربح المادي أيّاً كان مصدره، حتى إن مجلس العموم البريطاني أعد تقريراً حول الموضوع في ١٢ فبراير ٢٠٠٢م تساءل فيه عن النشاط الحقيقي لهذه «الشركات العسكرية الخاصة» بعبارات لا تجرمها ولم تضعها بالضرورة في خانة الأشرار، بهدف طرح القضية في إطار سياسي للنقاش حول الارتزاق العسكري.

وتقوم الشركات البريطانية بتوريد العدد الأكبر من المرتزقة في العراق، حتى إن الأمر يبدو وكأن بريطانيا اعتبرت أن الارتزاق العسكري يمكن أن يكون إسهامها الفعلي في استقرار وأمن وإعادة إعمار العراق. فقد حققت شركات الأمن البريطانية مكاسب خلال العام الأول من الاحتلال ٢٠٠٣م تجاوزت ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني

(٥,١ مليار دولار)، وبلغ حجم التعاقد السنوي مع المرتزق المحترف في العراق ما بين ٨٠ - ١٢٠ ألف جنيه إسترليني (١٩٠ ألف دولار)، في حين يصل الأجر اليومي في حالة التعاقدات قصيرة الأجل في مناطق ساخنة مثل الفلوجة إلى ألف دولار يومياً.

وبالرغم من أن عدد العاملين في هذه الشركات الذين تستخدمهم قوات التحالف في العراق مازال محاطاً بكل السرية، وكذلك الأموال المخصصة للتعاقد معها، فهي تتحاشى التمييز بين أعمالها المدنية والعسكرية، لكن يقدر عدد المرتزقة العاملين في العراق من خلال هذه الشركات البريطانية - مع الأخذ بالاعتبار الأرقام التي كشفتها صحيفة (الصاندي تايمز) البريطانية- بحوالي ٢٠ -٣٠ ألف مرتزق، بما يعد ثاني أكبر قوة عسكرية في العراق بعد الجيش الأمريكي، وأكبر من القوة العسكرية البريطانية.

وقد كشفت صحيفة (الإندبندنت) البريطانية النقاب عن أن بريطانيا جندت آلاف المرتزقة من أنحاء متفرقة من العالم، وذلك للعمل كجيش سري في العراق يعمل أفراده كرجال أمن سريين مسلحين لحماية مسؤولي وقوات الاحتلال، والمسؤولين الغربيين، ومديري الشركات البترولية الغربية الذين يتدفقون على العراق، وقالت الصحيفة إن المحتلين في العراق ينفقون ملايين الدولارات للحصول على خدمات شركات الأمن الخاصة، لتجنيد هذه الأعداد الهائلة من المرتزقة لمواجهة عمليات المقاومة العراقية الأمر الذي فتح الطريق أمام هذه الشركات لتحقيق أرباح طائلة. كما أوضحت الصحيفة أن آلافاً من الجنود وضباط الشرطة السابقين

مـن بريطانيا والولايات المتحدة وأسـتراليا وجنوب إفريقيا ممن تم تجنيدهـم في هذا الجيش السـري يتقاضون يوميـاً ما تصل قيمته إلى٦٠٠ جنيه إسـترليني لحماية مسـؤولين غربيين ومدراء شركات النفط والإنشـاءات في العراق، وأشـارت الصحيفـة إلى أن القوات الجوية الخاصة تعاني حالياً من خسـارة بشـرية ونقص في الأفراد بشكل غير مسبوق؛ نظراً لأن جنودها الحاصلين على مستويات عالية من التدريب يواجهون إغراءات للعمل بشركات الأمن هذه، وأوضحت أن شـركات الأمن البريطانيـة لها النصيب الأكبر مـن عقود الأمن الخاصة في العراق للدرجة التي وصل معها حجم أعمالها هناك إلى نحو مليار جنيه إسترليني.

ونقلـت الصحيفة عن خبراء عاملين في هذا المجال أن ما يتراوح بين١٢٠٠ و١٥٠٠ جندي وضابط شـرطة بريطاني سابق بما في ذلك ضباط سـابقون في القوات الجوية الخاصة، ومشاة البحرية الملكية، البريطانية وقوات المظلات، يمارسون حالياً عملهم في العراق، وتذكر الصحيفـة أن وزارة الخارجية البريطانية، وإدارة التعاون الدولي بها أنفقتا نحو ٢٥ مليون جنيه إسـترليني لتأجير أفراد حراسـة خاصة ومستشارين أمنيين لحماية موظفيها المدنيين في العراق.

وقد لا تتوفر معلومات بشـكل دقيق عن الشـركات البريطانية؛ لأن مثل هذه الشـركات في العادة لا تصرح عن نشاطها الفعلي سواء أكان فـي العراق أو غيرها مـن الدول، ومن الشـركات الفاعلة في مجال الارتزاق العسكري شـركة عمليات الأمن الأوربي، وتقول هذه المجموعة عن نفسها إنها قادرة على إرسال فرقة قتالية إلى أي مكان

في العالم خلال ٤٨ ساعة فقط، وهذه الجماعة مارست دوراً قتالياً واضحاً في جنوب إفريقيا خلال حقبة الحكم العنصري وكانت تعرف باسم جماعة (أوت كامس) التنفيذية[٨].

ومن الشركات المهتمة في البعدين العسكري والاقتصادي (المنظمة الاستشارية للرقابة على الأخطار)، التي تستمد اسمها من الوظيفة التي تقوم بها، وهي تقديم النصائح للقوات الأمريكية لتقليل الأخطار التي قد تتعرض لها، وتسارع لحماية نفسها في وقت مبكر، وقد تحولت هذه الوظيفة إلى واحدة من أضخم النشاطات في سوق الخطر في العراق، كما تقدم نصائحها لعملائها عن الأخطار التي ستواجههم في حالة إنشاء مشروع اقتصادي جديد، والتأكد من طبيعة العراقيين الذين يتقدمون للعمل بهذه الشركات، وقدرت أرباح هذه المنظمة في سنة ٢٠٠٣م بنحو ٩,١ مليار دولار، وكانت في سنة ٢٠٠٢م حوالي ٥٠ مليون دولار قبل أن تتوسع أعمالها وتشمل العراق، وهذا يعني أن خروج هذه الشركات بنشاطها عابرة الحدود الدولية للعمل في المناطق التي تزداد فيها الأخطار، قد ضاعف من الأرباح التي تحققها في العمليات التقليدية ذات الطبيعة المدنية، وهذا النشاط يعود بالفائدة على الحكومة الأمريكية كونها تجني من خلفه الضرائب.

وفي تصريحات لريتشارد فنينج[٩] رئيس إدارة عمليات هذه الشركة ومقرها لندن، قال إنهم فتحوا الباب لتجنيد أفراد للذهاب إلى العراق لمن لديهم الكفاءة للقيام بهذه المهمة، وبصفة خاصة للجنود السابقين في بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا، وأكد أن زيادة الطلب على هذه

الخدمة يرجع إلى الرغبة في التقليل من عدد العسكريين النظاميين الذيـن تعتمد عليهم قيـادة قوات التحالف في العـراق، وكانت هذه المنظمة قد بدأت نشـاطها أول مرة في سنة ١٩٧٥م كمجموعة تابعة لشـركة تأمين بريطانية، ثم تشـعبت اهتماماتها بحيث أصبح لديها ٤٠٠ شـخص متفرغين للعمل لحسـابها في أنحاء العالم، بالإضافة إلى ٣٠٠ آخرين في العراق.

وكذلك هناك شركة (أجيس) للخدمات الدفاعية[١٠]، التي أسسها الكولونيل البريطاني (تيم سبايسر) سنة ٢٠٠٢م، فقد كشفت دراسة أجراها (ب. سـنجر)، الخبير في معهد (بروكينـز) أن وزارة الدفاع الأمريكية منحت في شهر مايو ٢٠٠٤م - قبل انتقال السلطة للعراقيين بشـهر واحد - عقداً قيمته ٢٩٣ مليون دولار لشركة (أجيس) للقيام بدور التنسيق مع أكثر من خمسين شركة خاصة تعمل في مجال الأمن لتولي مهمة دعم الأمن والاستقرار في العراق، وهو ما يعكس تناقض ما هو متفق عليه من تسـليم سـلطات الأمن إلى العراقيين، وتعاظم الدور المستقبلي لشركات الأمن الخاصة في العراق، فضلاً عما يمثله ذلك من تعارض في المسـؤوليات الأمنية بين الأجهـزة العراقية من جهة، وهذه الشـركات من جهة ثانية، وقـوات الاحتلال كجهة ثالثة، كمـا يمثل هذا العقد المشـار إليه نموذجاً لاسـتمرار الوجود الأمني المتخفي تحت ستار شركات تقوم بأعمال غير عسكرية، لكنها تمارس نشـاطات أمنية تعد جزءاً أساسـياً من الدور العسكري الأجنبي في العراق.

وهذا الدور التنسيقي الذي يقوم به (سبايسر) جعله يشرف على غرفة عمليات تقبع في المنطقة الخضراء في بغداد، وتتمتع هذه الغرفة بالاستقلالية المطلقة ولديها قمرها الصناعي الخاص بها.

وكانت هذه الشركة فيما مضى تحت اسم (ساندلاين) وقد أثارت ضجة عالمية عندما كانت ترسل أسلحة إلى سراليون على الرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة عام ١٩٩٨م، كما أن الصحافة البريطانية أطلقت على تيم سبايسر صفة المرتزق الأكبر، ورفعت ضده دعوة في بريطانيا إلا أنه اكتشف لاحقاً أن موظفي وزارة الخارجية البريطانية كانوا على علم بصفقة الأسلحة إلى سراليون ومن ثم حُلت شركة (ساندلاين)، وعند تجدد الحاجة لها ظهرت تحت اسم إيجيس.

وهناك شركة (إيرنيس) البريطانية وهي متخصصة بتجنيد المرتزقة وتنفيذ مهمات الحماية العسكرية الخاصة، وقد وقعت في صيف ٢٠٠٣م عقداً قيمته ٣٩,٥ مليون دولار مع شركتين تابعتين لشركة هاليبرتون الأمريكية الشهيرة (صاحبة أول عقد في العراق بعد الاحتلال) هما: (كيلوك براون) و(روت) لتدريب وتأهيل ٦٥٠٠ شخص أغلبهم من البيشمركة لحماية ١٤٠ منشأة نفطية عراقية في شمال العراق.

ويقع مقر شركة (إيرنيس)، التي تأسست سنة ٢٠٠١م، بحيّ المنصور ببغداد، وهي بريطانية مئة بالمئة بالرغم من أنها مسجلة في جنوب إفريقيا، ويرأسها (أليستير موريسون) وهو ضابط سابق

بالقوات الخاصة البريطانية، وينحدر جميع عناصر الشـركة تقريباً من القوات الخاصة البريطانيـة والأمريكية والجنوب إفريقية. وفي ٣٠ مـارس ٢٠٠٤م انضم الجنرال المتقاعد (جون هولمز) إلى مجلس مديري الشركة، وهو ضابط بارز في الجيش البريطاني قاد ٢٢ عملية جويـة، وتم ترقيته إلـى رتبة لواء وقائد للكتيبة الخامسـة المحمولة جواً، وسبق لشـركة (إيرنيس) أن تولت حماية أنابيب شركة (بريتش بيتروليـوم) في كولومبيا، ومن بين نشـاطاتها، بيـع معدات وأجهزة عسكرية وأسلحة خفيفة وتأهيل القوات الخاصة في شرطة مكافحة الشغب، أما مرتزقة شركة (ميتيوريك) فتتولى حماية أعضاء مجلس الحكـم المنحل والوزراء حالياً، وهي تقوم أيضاً بتدريب العراقيين من أتباع الأحزاب القادمة من الخارج.

يقـدر حجم التجـارة المربحة التي تحققها مكاتـب الارتزاق في العـراق بحدود مليار دولار في السـنة، فعلى سـبيل المثال اعترفت الخارجيـة السويسـرية أنها تدفـع ١.٦ مليون فرنـك (١.٢ مليون دولار) في السنة لفرع شركة ميتيوريك تاكتيكال سوليوشنس MTT للارتـزاق في بغداد، مقابل تأمين حماية السـفارة ومنزل السـفير وأربعة دبلوماسيين سويسريين يقيمون في العاصمة العراقية.

كذلـك هنـاك شـركة (Global Risk strategies) ومركزهـا فـي هامبتون، وتقـوم بتزويد جيوش الاحتـلال بالمرتزقة من نوعية (الجـوركا) وهم من النيبـال، انخرطوا في الجيـش البريطاني منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي وشاركوا مع الجيش البريطاني في كل حروبه في العالم، ومعروف عنهم الوحشـية والصلابة في القتال،

بالإضافة إلى قوات شبه عسكرية من فيجي، ومتطوعين سابقين في فرقة القوات الخاصة SAS - ex لحراســة مقر رئاســة بول بريمر (ســابقاً) في بغداد، وتأمين مواقع رئيسة من بينها ١٥ مقراً للسلطة الأمريكية والعراقية، بما في ذلك المنطقة الخضراء في وسط بغداد، بالإضافة لحراســة قوافل الإمداد التي تمر في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المقاومة العراقية.

وهناك شــركات كلوبال ديسك ستراتيجي وشركة هارت جروب، وهذه الشــركة تقوم بمهام قتالية مباشــرة، وقد حوصر خمســة من عناصرها لعدة ساعات في مبنى بمدينة الكوت في العراق وقتل أحد أفرادهــا وفر الآخرون، وكان القتيل مدير الشــركة ذاته، ثم خطفت المقاومة العراقية مستشــاراً أمنياً من أصل ياباني وهو أكيهيتو سايتو ثم قتلته، ومع هذا ما زالت الشركة تمارس دورها في العراق.

الشركات الفرنسية[١١]

لجأت فرنســا إلى تشكيل فرقة ضخمة من المرتزقة أطلق عليها اســم الفرقة الأجنبية، وذلك خلال اجتياحها الجزائر ســنة١٨٣١م، وكانت معســكراتها في الجزائر، وقد منع المواطنون الفرنســيون من الانتمــاء إلى تلك الفرقة، وبلغ تعداد المرتزقة فيها في بعض الأوقات ثلاثين ألف قاتل، ولم تكن أنظمة الفرقة تسمح بطلب بيانات تفصيلية عن المرتزق المتقدم للتطوع، وإنما عليه أن يوقع عقداً للعمل في الفرقة مدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ومن بين بنود العقد إنزال عقوبات صارمة تصل إلى الإعدام بحق المتخاذلين في المعركة والفارين منها.

وقد كان لهذه الفرقة دور مهم في توسيع الاستعمار الفرنسي، كما أنها شاركت في معارك الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، ثم حُلت وأعيدت إلى الخدمة منذ عام ١٩٤٦م لترسل إلى فيتنام واستمرت حتى عام ١٩٥٤م، ثم أعيدت إلى الجزائر، إلى أن أمر الجنرال ديغول بإلغائها عام ١٩٥٩م، ومن ثم اتجهوا إلى الدول الإفريقية التي كانت تعاني من مشاكل وحروب داخلية ليجدوا هناك مجالات واسعة للعمل والمغامرة.. فهناك عرف العالم أسماء من كبار أعلام المرتزقة من أمثال بوب دينار والكولونيل ترانكيه وتوني دي سانت بول وشاكرام وشتينر وغيرهم كثير.

تعد فرنسا من البلدان التي سنت القوانين التي تمنع نشاط المرتزقة على أراضيها، فالقانون المناهض لنشاط المرتزقة الذي أقر بإجماع الجمعية الوطنية الفرنسية في ٣ أبريل ٢٠٠٣م ويعاقب عليه المرتزق بالسجن خمسة أعوام وغرامة ٧٥ ألف يورو. وتضاعف العقوبة تجاه القيمتين على تجنيد المرتزقة (السجن سبعة أعوام وغرامة ١٠٠ ألف يورو).

في فرنسا حيث يستفيد موظفو الدفاع والشرطة من نظام تقاعد مبكر، شكل قدامى الوحدات الخاصة ووحدات النخبة التابعة للشرطة والجيش والفرقة الأجنبية وأجهزة المخابرات وبعض وحدات المظليين، أو قدامى أجهزة الأمن الخاص أمثال الجهاز المكلف أمن حزب (الجبهة الوطنية)، شكل هؤلاء جميعاً يداً عاملة مميزة للعمليات السرية كما في زائير (١٩٩٧ و ٢٠٠١م) ومدغشقر (٢٠٠٢م) وساحل العاج (٢٠٠١-٢٠٠٣م)، وقد وردت أسماء ضباط كبار سابقين في

عــداد من يجندون المرتزقة: ضباط الشــرطة الســابقين بول باريل، ألان لوكارو ، فيليــب لوغورجو، روبير مونتويا أو الجنرال جانو لاكاز (رئيس هيئة أركان الجيوش الفرنســية السابق) المستشار لدى شركة (جيوس) الأمنية التي يرأس مجلس الرقابة فيها الجنرال جان هينريخ وهو المدير الســابق للمخابرات العســكرية ولجهــاز الأمن الخارجي الفرنسيين.

يرأس الســيد بول باريل إحدى أهم الشركات الفرنسية في هذا القطاع، فيؤكــد أنه ما زال كما كان، «ضابطاً فــي الأمن الداخلي». لا يدعــي باريل لعب دور «تان تان» (شــخصية المدافع عن الخير في الشــرائط المصورة) في إفريقيا حيث يقدم الاستشــارات للعديد من رؤساء الدول. فإضافةً إلى الحماية ومكافحة التجسس والاستقصاء والوقاية من الإرهاب والتدريب على التقنيات والرياضات القاســية، فإنه يقدم أيضاً خبرته في مجال (إدارة الأزمات).

إن إعداد وتطويع المجموعات يشكل الشق الأول من عمل المرتزقة الفرنســيين المتمتعين بـ (مهارة قد يحسدهم عليها الكثير من الجنود في الجيش النظامي)، أما الاختصاصات فإنها تشــكل الشــق الثاني مثل ســلاح الإشــارة والمعلومات وقيادة الهليكوبتر واستخدام المدافع وإعــداد العمليات الخاصــة... وحول هذا يوضح فرانســوا كزافيي سيدوس، صاحب كتاب عن تاريخ المرتزقة ورفيق سلاح سابق لـِ بوب دونار أنه «منذ ما بين ٣٠ و٤٠ عاماً كانت الجيوش الغربية والمرتزقة تقــوم بتدريب الجيــوش الإفريقية؛ أما اليوم فإن المقاتل الأساســي يجري إعــداده بالإجمال ليقوم بالاســتعراض ويطلــق الرصاص».

و(أوراق القوة) لدى الفرنسيين هي أنهم يعرفون جيداً إفريقيا الناطقة بالفرنسية ومهارة «فنية» في مقابل الكفاءة «الصناعية» لدى الأنكلوساكسون حسب رأي جيروم.

يشدد جيروم على أن الفرنسيين عندما يأتون من جيوش ذات تجهيزات أقل جودة مما لدى الأمريكيين وذات لوجستية مركبة كيفما كان، فإنهم عامة قد يتدبرون أمرهم بشكل أفضل؛ لأنهم «يعرفون كيف يرتجلون». والحال أن انسحاب القوات الفرنسية من إفريقيا منذ أكثر من عشر سنوات أوجد حركة طلب جديدة على الخدمات العسكرية. ويستخلص جان فيليب دانيال أن هذا يفضي إلى «خصخصة المساعدات العسكرية التقنية».

إن تحدّر المرتزقة الفرنسيين من الوسط العسكري هو في أساس علاقاتهم الغامضة بالأجهزة الخاصة وبأجهزة المخابرات في الدولة الفرنسية. ومنابتهم الأساسية هي في أفواج المظليين وقوات البحرية (الاستعمارية سابقاً) والفرقة الأجنبية. وهؤلاء الرجال، سواء أكانوا في العشرين أم الخامسة والعشرين أم الثلاثين من العمر يتركون مؤسسة يرون أنها بيروقراطية جداً ليتحملوا مسؤوليات في إطار مجموعات عملانية ذات صيغة أكثر اختصاراً. وحول هذه النقطة تجمع جميع الشهادات من قريب أو بعيد على ما يعترف به جيروم في قوله: «لو بقيت في الجيش لكنت مجرد رقيب».

وبالنسبة إلى «الدولة» فإن الاستعانة بالجنود «الخاصين»، وهي العبارة المستخدمة غالباً مكان كلمة «المرتزقة» المعتبرة تحقيرية،

يمثل منفعتين رئيسـتين. فهي تعفيها من أي رقابة ديموقراطية دون المخاطـرة بإثـارة الرأي العام، يقول أحدهـم إن المرتزقة الذين على الهيئة «يسـتخدمون ويرمون، لا يتركـون أي أثر». وبطابع جدي لاذع يهمس ضابط متقاعد مـن المديرية العامة للأمن الخارجي: «يفضّل فقـدان عنصر من المرتزقة بدلاً من فقدان ناخب»، فيما يضيف آخر ما يزال ناشـطاً في هذا المجال: «أضف أنه لن يكون على الجيش أن يدفـع بدل تعويضه». فلو أنه تم إرسـال مرتزقة يعملون على طريقة (راينبو وارير) لسهّل ذلك إلى حد كبير إدارة الأزمة السياسية.

الشركات الإسرائيلية

إن جاز لنا القول إن إسـرائيل الحالية تعـد الأكبر في احتضان المرتزقة وتسـهيل عملهم، سـواء أكانوا في العراق أو فلسطين، فقد نقلت نشـرة (ويكلي ديفينس ريفيو)[١٢] في أكتوبر ٢٠٠٢م، عن خطة قدمها اللواء احتياط جدعون شيفر نائب رئيس سلاح الجو الإسرائيلي إلى الحكومة، وتقضي باستجلاب جنود مرتزقة بعد اعتناق اليهودية من دول إفريقية وآسـيوية فقيرة من أجل التغلب على مشكلة رفض الجنود الإسرائيليين العمل في تلك المناطق الفلسطينية، حيث يواجه الجيش الإسرائيلي مأزقاً أخلاقياً بسبب تزايد عدد رافضي الخدمة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م، على أن تقدم المؤسسـة العسـكرية الإسـرائيلية تسـهيلات لكل من يخدم لمدة عـام واحد وتمنحه على الفور الجنسية الإسرائيلية.

وتؤكد بعض المجلات العسكرية المعنية بالشأن العسكري أن الجيش الإسرائيلي يحتفظ بما تعداده (٧٣٦٥) مرتزقاً بين أفراده، وأنه يملك منظومة متقنة لاستقدام المرتزقة لزجهم في كثير من الواجبات العسكرية التي يستمتعون فيها بالقتل بين الفلسطينيين للتخفيف عن كاهل قواته العسكرية، وهو الأمر الذي فضحه العقيد المتقاعد اليعازر إسحق الخبير العسكري والمحاضر في عدد من المعاهد العسكرية الإسرائيلية في كتاب ألفه وصدر حديثاً بعنوان (المرتزقة في الجيش الإسرائيلي) والذي كشف فيه عن أن الجيش الإسرائيلي اعتمد على هؤلاء المرتزقة منذ تأسيسه الرسمي في العام ١٩٤٨م عندما استقدم ٤٩٤ من المحاربين المتقاعدين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية ووضعوا تحت إشراف إسحق بن باؤول مستشار رئيس الوزراء. وكان بن غوريون رئيس الوزراء الأسبق قد احتفى بمجموعة منهم عام ١٩٥٠م ومنحهم أعلى الأوسمة لخدماتهم المتميزة للكيان الصهيوني.[١٣]

وزيادة على ذلك فقد خصصت لهم أبواب إنفاق خاصة بهم ضمن ميزانية الحرب الصهيونية بدأت بما يساوي ٣٥٠ ألف شيكل وصلت في زمن نتنياهو إلى سبعة ملايين ونصف، خصوصاً وأن عهده شهد استقدام الكثير من الضباط السوفييت المتقاعدين ممن جندهم السمسار الكسندر يهودا الذي هاجر إلى الأرض المحتلة عام ١٩٩٢م. فقد كان ذلك السمسار من الضباط الروس المتقاعدين من فئة الأعوان (من رتبة ملازم وحتى رتبة رائد) داخلاً للعمل في إسرائيل براتب شهري يصل إلى عشرة آلاف دولار، بينما يبلغ راتب

الضباط الأعلى رتبة عشـــرين ألف دولار شــهرياً، عدا عن المكافآت الضخمة جداً لمن يقتل مقاوماً حيث تتراوح المكافأة بين ســبعة آلاف وثمانية وعشرين ألف دولار بحسب أهمية الضحية.

وبعد أن قلص باراك تلك الميزانية لعدم قناعته بهؤلاء الأجانب، عاد شارون لتوسيع مجالات استقدام أعداد جديدة منهم، إذ بدأ ميزانية عام ٢٠٠٢م بتخصيص ستة ملايين لهم وهو مبلغ يزيد مرتين ونصف على ما كان في زمن سلفه، فالرجل معجب بساديتهم الشديدة ويفخر بتعطشـــهم لســفك أكبر قدر من الدماء؛ مما يحفــل الكتاب المذكور بشــواهد مخزية ومؤلمة منها، فلقد تمت تجربتهم ميدانيا في شــتى المعــارك وخاصة في جنوب لبنان والهجومات التي شــهدتها الضفة الغربية، وكان لهم في مجزرة جنين دور يخدش ضمير الإنسانية.

وتنشط مؤسســـات عديدة إسرائيلية ومنها مؤسسة في هولندا تقوم بدور الوساطة لتوظيف المرتزقة من الأوروبيين، وفي دول العالم كافة عبر أفرعها المنتشرة في الدول الأخرى؛ وذلك لتجنيدهم وشراء خدمتهم العسكرية داخل الجيش الإسرائيلي، وتجند هذه المؤسسة ســنوياً أكثر من ١٠ آلاف شــخص في العام الواحــد، وذلك مقابل مكافــآت مالية كبيرة للمرتزق ومنحه شــقة للإقامة في إســرائيل إلى جانــب برامج أخرى للترفيه، وقد جندت المؤســســة منذ بداية عــام ٢٠٠٢م، أكثر من ٦٥ هولندياً للعمل في الجيش الإســرائيلي في ســلاح المشاة والمدرعات والدبابات، إلى جانب مجالات الخدمة الطبية.

تعرف المؤسسة باسم (Sar-al)، ويرأسها يهودي هولندي هو أبريلس ليزر، ويقوم مركز الوثائق والمعلومات الإسرائيلي في لاهاي بمساعدة ودعم هذه المؤسسة وتقديم التيسيرات كافة لها لجذب المرتزقة، وشن حملات دعائية مضادة للعرب ومروجة للزيف الإسرائيلي بأن العرب لا يرغبون في السلام، وأنهم يسعون لإلقاء إسرائيل في البحر، وأن الخدمة في الجيش الإسرائيلي هي من أجل خدمة (الرب) والعدالة الإسرائيلية، والتركيز على أن إسرائيل تمر بوقت عصيب وهي بحاجة إلى أصدقائها في العالم للوقوف إلى جانبها، بالإضافة إلى ترويجهم لأفلام وشرائط دعائية حول الأحداث الاستشهادية التي يقوم بها الفلسطينيون، وتضخيم شرائط تصوير هذه الأحداث لتقديم الفلسطينيين بصورة (الإرهابيين) الذين يجنون على المدنيين والأطفال والمواطنين والأبرياء من الشعب الإسرائيلي، والتأكيد على أن الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى تقوية ودعم لمواجهة الموت الذي يتوعده به العرب، وبهذه المساعدات لن يتمكن العرب من الانتصار أو هزيمة إسرائيل!!

وتنشط اليوم في إسرائيل شركة (يغال للخدمات الأمنية) حيث ترسل رسائل إلكترونية وخطابات موقعة إلى مجموعة من الضباط الإسرائيليين الذين خدموا في الوحدات المختارة وسرحوا من العمل، يتضمن نصها أن بإمكان الضابط الموافق على العرض المقدم أن يربح مالاً وفيراً؛ وهذا لتشجيع الضباط المسرحين للعمل كمدربين للحراس الذين توظفهم تلك الشركة في أي مكان في العالم.

ومؤسس هذه الشركة هو جابي أرنون وهو جنرال خدم في الاستخبارات العسكرية، وكان قد أكد أن شركته في الماضي كانت تجني أرباحاً تقدر بأكثر من مئة مليون دولار بسبب تنظيم عمليات القمع في العديد من دول العالم الثالث: إلا أن أرنون عاد وأكد أن نشاط شركته تقلص بعد أن سرحت أعداد كبيرة من المنتسبين للشركة، نظراً لتقلص الطلب على الخدمات التي تقدمها الشركة بسبب تحول الأنظمة الدكتاتورية إلى نظم ديمقراطية.

وقد رفض أرنون خلال حديثه تقديم أسماء الدول أو حتى الأشخاص الذين أجر لهم مرتزقة، وأكد أن الفئات المستفيدة من نشاط شركته تطلب تحديداً البحث عمن عمل في الموساد، والشباك، وكذلك العاملين في الاستخبارات العسكرية، والأفراد التابعين إلى وحدة سييرت متكال التي تتولى تنفيذ المهام الخاصة التي تأمر بها هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وكذلك وحدات المستعربين، ووحدة يمام التابعة للشرطة الإسرائيلية، حيث يتولى هؤلاء تدريب كوادر الحراسة في الدول المعنية، وتوظيف أشخاص للعمل مع الكادر المعين، وتتدرج مهامهم في نزع الاعترافات من المعارضين، وجمع المعلومات الاستخباراتية وغيرها من الأمور.

ويمتد نشاط المرتزقة الإسرائيليين إلى داخل المناطق الفلسطينية المحتلة. فهناك الآلاف من الجنود المرتزقة المقيمين في المستوطنات مهمتهم الوحيدة هي قتل المطلوبين، وهم منطويين في كتيبة اسمها الكتيبة الحمراء تابعة للجيش الإسرائيلي، وأغلبهم من دول أوروبا الشرقية، وهناك مجموعة من الجنود الإسرائيليين القتلة أتوا من

روســيا، كانوا يعملون كمرتزقة مقابل قنص كل مقاتل في الشيشان، تلــك المجموعة المرتزقة أتت إلى مســتوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن تم تســريحهم من الجيش الروســي، وعملوا اليوم بمبلغ ١٠٠ دولار لقنص كل مقاوم فلسطيني.

تحظى تلك المجموعة بدعم وتأييد من كبار القادة الإسرائيليين. ولهــا تاريخ في الإرهــاب؛ إلا أنهم تعرضوا للهزيمــة أيضاً على يد قناصة من رجال المقاومة الفلســطينية؛ وذلك بعد أن تم قنص رومان القائد وإبعاده عن الخدمة في إسرائيل مدة تسعة أشهر قبل تسريحه من الخدمة الإسرائيلية، وهو مرتزق من بيلاروسيا قدم إلى إسرائيل في سنة ١٩٧٩م، وتطوع لوحدة مظليين خاصة في الاتحاد السوفييتي وأرسل لأفغانستان حيث قاتل هناك من فوق الجبال، وفي حديث عن لســانه قال معقباً على هزيمته «ذهبنا إلى أفغانســتان كسرية مؤلفة من ٩٠ شخصاً فعدنا من هناك مع ٢١ قتيلاً و ٢٧ جريحاً».

والمرتزق رومان عاد لمكتبه في «جمعية المهاجرين» التي بدأ منها، والاعتــراف الآخر لرومان قوله «لقد نفذنا ١٥٠ كمينا للقناصة نهاراً وليلاً من دون توقف، الجميع يعرفون ما الذي فعلناه هناك، ولكننا لم نحصل على الحــد الأدنى من الاحترام بالرغم من إننا جئنا طواعية للعمل في المكان الأكثر خطورة»[١٤].

ويمتد نشاط المرتزقة الإســرائيليين إلى إفريقيا، ومن أبرز هذه الشــركات: شــركة ليف دان، وشــركة الشــبح الفضي حيث يخشى الرؤســاء الأفارقة من قواتهم المسلحة نفســها، ومن ثم يلجأ العديد من هؤلاء الرؤســاء إلى تكوين ميليشيات قبلية لتأمين أنفسهم، حيث

تتولى شـركات المرتزقة الإسـرائيلية تدريب وتسليح الكثير من هذه الميليشـيات، وفي الكونغو على سـبيل المثال، قامت شركات مرتزقة إسـرائيلية بتدريب وتسليح الحرس الخاص بالرئيس السابق دينيس ساسـو نوجوسـو، في حين تعاقد خلفه ليسـوبا مع شركة ليف دان الإسـرائيلية لتدريب وتسليح ميليشياته من الزولو الجنوب إفريقيين، أمـا غريمهم الثالـث برنار كولايلاس فقد تعاقد مع شـركة مملوكة ليهود لتدريب وتسليح قواته التي أسماها النينجا.

أما الشـركات التـي تتولى تنفيـذ المخططات الإسـرائيلية في إفريقيا من أهمها شـركة بول باريل للأسـرار، وشـركة آباك وهما شـركتان فرنسـيتان مملوكتان لعناصر يهودية، حيث تتبنى إسرائيل سياسـة تهدف إلى إشـعال وتصعيد الصراعات في إفريقيا لتحقيق مصالحها في القارة.

الشركات الجنوب إفريقية

تقدر الأمم المتحدة عدد المرتزقـة من جنوب إفريقيا في العراق ما بين خمسـة إلى عشـرة آلاف مرتزق، حيث تعـد جنوب إفريقيا من أكبر الدول المصدرة للعاملين في الشـركات العسـكرية الخاصة بعد الولايات المتحدة وبريطانيـا، وأغلب هؤلاء المجندين يعملون إما سـائقين، أو حراساً شـخصيين، وفي حماية طرق الإمداد، وحماية الموارد الثمينة.

ولقد ظهر إلى العلن وجود المرتزقة الجنوب إفريقيين في العراق بعـد انفجار قنبلة يوم ٢٨ يناير ٢٠٠٤م في فندق الشـاهين بوسـط

بغداد، مما أسفر عن مقتل فرانسوا سترايدوم وديون جواوز، وكان الأول قد تدرب على أساليب القتل في كويفويت وهو اسم يطلق على وحدة الشرطة في عهد التفرقة العنصرية، وعمل في العراق قبل أن يقتل كخبير أمن.

لقد كشف قتل سترايدوم أن النظام الحاكم في جنوب إفريقيا تجاهل عن عمد تشريع صدر سنة ١٩٩٨م أسوة بغيره من الدول، ولم يمنع العسكريين فيها من مزاولة أي عمل، والقتيلان سترايدوم، وجواوز، جُندا بواسطة شركة ايرينيس الدولية لإمدادها بخدمات الحراسة الشخصية لأحد القادة الأمريكيين في العراق، وفي الثمانينيات، عمل سترايدوم في خدمة شركة كيفيت، وهي جناح وحشي من العسكريين في جنوب إفريقيا كان يدفع مكافآت تشجيعية كما جاء في التقارير لأعضائه على كل جثة لنشطاء منظمة سوابو في ناميبيا، كما اعترف جواوز، وهو عضو سابق بمنظمة فلاكبلاس، للصحافة أنه نسف بيوت من ٤٠-٦٠ من النشطاء المناهضين للتمييز العنصري بقنابل الكيروسين، واغتال وزير في وزارة كوا ندبلي، وناشط حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وهو بييت نتولي، وأشعل النيران في منزل فابيان ريبيرو، وقتل تسعة نشطاء، وبعد انتهاء مرحلة التمييز العنصري نال الكثير من أعضاء المجموعات الأمنية مثل: مكتب التعاون المدني، وكتيبة الجواميس ٣٢، وفرقة المظلات، والوحدة التاسعة لرد الفعل، وكوماندوز الاستطلاع، والكيفيت والفلاكبلاس- نال الكثيرون منهم عفواً من مفوضية الحق والتصالح وبعضهم يعمل الآن في العراق.

وكذلك هناك جراي برانفيلد -٥٥ عامًا- الذي عثر على جثته مقطوعة الرأس ومعرضة للتشويه في إبريل ٢٠٠٤م بعد معركة في مدينة الكوت جنوب شرق بغداد.

وبرانفيلد كان قد بدأ حياته العملية كشرطي في روديسيا (زيمبابوي حاليًا)، حيث انضم إلى وحدة من نخبة العناصر شبه العسكرية، وكان زملاؤه يطلقون عليه لقب (كلب الصيد) في إشارة إلى قدرته على التوصل إلى الأشياء المخفية، بينما كان يلقبه أعداؤه «الحطاب»؛ نظرًا لقدرته على المطاردة في المناطق كثيفة الأشجار الوعرة.

وعندما نالت روديسيا التي كان يحكمها البيض استقلالها في الثمانينيات، نقل برانفيلد مهاراته في القتل إلى جنوب إفريقيا، حيث انضم إلى فريق سري للقتل في أيام التفرقة العنصرية التي استمرت حتى سنة ١٩٩٤م، وكان الفريق يحمل اسم (مكتب التعاون المدني) وتخصص في اغتيال المدنيين المتعاطفين مع حركات تحرير السود، وفي سنة ١٩٨١م عندما اعتقل أحد قادة الفريق في جنوب إفريقيا، وتم نقله إلى زيمبابوي، قاد برانفيلد مهمة ناجحة للإفراج عنه: حيث اختطف مسؤولاً كبيرًا في الشرطة ولغَّم جسد المسؤول بالمتفجرات، ثم احتجز أفراد عائلته كرهائن، وبالتالي نجح في تأمين إطلاق سراح ذلك القاتل!!.

وتعد شركة (النتائج المضمونة) من الشركات الفاعلة اليوم في ميدان جلب المرتزقة، فقد تأسست سنة ١٩٨٩م على أيدي عسكريين

سابقين من جنوب إفريقيا، وأبرمت عقدها الأول سنة ١٩٩٢م مع شركات نفطية من أجل تطهير بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة منظمة أونيتا في أنغولا وحمايتها. وبعد نجاحها الأول، حصلت على عقدين بقيمة ٨٠ مليون دولار مع الحكومة الأنغولية.

وتنتمي (النتائج المضمونة) إلى شركات الأمن الخاصة المزدهرة التي دخلت مسرح الحرب في العقد الأخير من القرن العشرين عارضة فعل ما لا تستطيع الأمم المتحدة فعله- الانحياز إلى طرف، نشر قوة كبيرة، وكثافة نيران وقائية مقابل أجر باهظ، وقد تعاقدت سيراليون مع (النتائج المضمونة) بعد أن اكتشفت أن مختلف نشاطات الأمم المتحدة (قوات التدخل والمراقبون) أكثر كلفة من التعاقد مع الشركة بكثير، فضلاً عن أن عمليات الأمم المتحدة عديمة الفاعلية، وقد كان العقد الذي أبرمه نظام الكابتن ستراسنر مع الشركة سنة ١٩٩٥م في سيراليون بقيمة ٣٥ مليون دولار مقابل ٢١ شهرًا من العمليات لحماية الماس من المتمردين أقل كلفة من المبالغ (٢٤٧ مليون دولار) التي أنفقت على عمليات نشر مراقبي الأمم المتحدة مدة ثمانية أشهر والتي لم تكن ذات فعالية، وفي أوج نشاطها كانت هذه الشركة موجودة في أكثر من ٣٠ بلدًا إفريقياً مع ٥٠٠ موظف في أنغولا وسيراليون، ولكن تمت تصفية هذه الشركة رسميّاً سنة ١٩٩٨م، مع حالة الكساد في أسواق الارتزاق، لتتبدل شكل هذه المنظمة وسميت مكتب (ساندلاين الدولي)، الذي أوقف نشاطه فيما بعد وعاد للظهور كشركة إيجيس لأنظمة الدفاع، وفي يونيو ٢٠٠٥م، كوفئت إيجيس

بعقد سخي بلغ ٣٠٠ مليون دولار مع سلطات الولايات المتحدة من أجل حماية المنطقة الخضراء في وسط بغداد، ومن أجل تنسيق أنشطة كل شركات الحماية الأمنية الخاصة التي تعمل في العراق، وتمتلك الشركة مكاتب تمثيل ومقار في: بريطانيا، الولايات المتحدة، سنغافورة، هونج كونج، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، الصين، أستراليا، بالإضافة إلى ست وعشرين دولة إفريقية من خلال وكلاء وشركات واجهة للتمويه، منها: أنجولا، رواندا، أوغندا، الكونغو الديموقراطية، الكونغو برازافيل، إفريقيا الوسطى، موزمبيق، ناميبيا، سيراليون، ليبريا، غينيا، السنغال، الجزائر، كينيا، السودان.

وفي الوقت ذاته عمدت الشركتان إلى اقتحام مجالات مدنية بقصد الاستثمار من ناحية، ومن ناحية أخرى التمويه على أنشطتها العسكرية، ومن بين المجالات الجديدة التي اقتحمتها الشركتان: السياحة، والإنتاج الإعلامي، وتحلية المياه، والمقاولات، والنقل بأنواعه المختلفة.

وهناك شركة (ميتيوريك للحلول التكتيكية) التي لديها عقد بقيمة ٣,١ مليون دولار مع الحكومة البريطانية لتوفير حرس شخصيين وسائقين للمسؤولين الكبار في العراق، وقد تم تسجيلها مع شركة جراند ليك للتجارة في لجنة الرقابة على التسليح التقليدي الوطنية في جنوب إفريقيا من أجل العمل في العراق.

وهناك شركة (إيرينيز الدولية)، التي أسسها الضابط شين كليري من الاستخبارات العسكرية أيام التمييز العنصري، لديها عقد

بحوالي ٨٠ مليون دولار لتدريب الجنود العراقيين ولحماية المنشــآت النفطية كما قامت بتدريب أعضاء المؤتمر الوطني العراقي في بداية الاحتلال.

وهناك شــركة (لبرتوس فان شــالكويك) المعروفة أيضاً باســم (البحار) ولها فرع للخدمات الأمنية باســم (البحار للخدمات الأمنية -البرتــوس) هو أيضــاً عضو فــي (منظمة الكيفيــت)، ورحلت من نيوزيلندا بعد اتهامها بتهم تتعلق بعمليات التهريب.

وتصــر حكومة جنــوب إفريقيــا، على غيــر منــوال نظيرتيها الأمريكية والبريطانية، على معارضتها للنشــاط العســكري الأجنبي مــن أجل الربح الخاص للأموال، ومن المفترض أن لوائح قانون العون العســكري الأجنبي ينظم ويُحد من إمكانيات الشركات والأفراد في جنوب إفريقيا في المشــاركة في الصراعات العسكرية بالخارج، ومع ذلك، فالخروق والعقوبات الجزائية التافهة الموجودة في هذا القانون تحد من فاعليته، أضف إلى ذلك أن الإرادة السياســية غير موجودة منــذ زمن طويل لفرض هذا القانون فــي الواقع العملي، ويقدر عدد الجنــوب إفريقيين في العراق ما بــين ٥-١٠ آلاف مرتزق، حيث تعد جنــوب إفريقيــا واحدة من أكبــر الدول المصدرة للأفــراد من أجل الشركات العسكرية الخاصة العاملة.

فسيفساء من الشركات العالمية

تنشط عديد من الشركات العالمية الأخرى في جلب المرتزقة إلى العراق ومناطق النزاع في العالم، وهم غالباً من دول أمريكا الجنوبية

وروسيا، ففي مدينة هادزيكى غرب سراييفو عاصمة البوسنة، يوجد مجمع عسكري يضم أحدث تكنولوجيا الكمبيوتر، يعمل على توفير معدات التدريب على الأنشطة الحربية اللازمة لتدريب الضباط الصغار اللامعين فى جيش البوسنة تمهيداً لإعارتهم إلى شركات أمنية عالمية.

وهناك أكثر من نصف مليون جندي تم تسريحهم من جيوش الجمهوريات اليوغسلافية السابقة؛ وتوالى ظهور الشركات الأمنية الخاصة في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية حتى بلغت في رومانيا ثلاثة آلاف شركة، تم دمجها لتصبح الآن ٨٠٠ شركة، أما في صربيا فقد بلغت ١٣٠٠ شركة، وفي كرواتيا ٣٠٠ شركة، وهناك شركات أمنية في البوسنة لكنها تعمل في المجال المدني داخل البلاد، وإن كان هناك (سماسرة) يعملون لصالح شركات أمنية، تضطلع بمهام أمنية وعسكرية بجانب جيوش الاحتلال في مناطق مختلفة من العالم كالعراق وأفغانستان وغيرها.

ومن الشركات الناشطة في العراق شركة (كوبرا)، فقد أكد في حوار نشر في مجلة المجتمع الكويتية بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٦م أن لدى الشركة عملاء يعملون في العراق وعدد من الدول الآسيوية والإفريقية والأوروبية أيضاً، أما شروط اختيار أفراد الأمن للعمل في ساحات التوتر والحروب يقول (دراغن): إن الجهات الخارجية لا تريد التعامل سوى مع العسكريين المحترفين ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، بعد الاطلاع على ملفاتهم الخاصة باللغة الإنجليزية.

وأشـــار إلى أن جميع العاملين معه كانوا عناصر القوات الخاصة في الجيش والشــرطة الصربية ممن تم تســريحهم في وقت ســابق من المؤسسات الرسمية، وبعضهم رياضيون سابقون تم تدريبهم على استخدام السلاح وحماية الأشخاص والمنشآت، ويصل مجمل رواتب العامل في مثل هذه الشركات في صربيا ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ يورو، بينما يصل إلى ٥ آلاف يورو في الخارج.

في شــركة كوبرا وغيرها من الشــركات التي تأسســت في دول يوغسلافيا الســابقة يُلاحظ أن عدداً كبيراً من الجنود الذين قاتلوا بعضهم بعضاً في الحرب اليوغســلافية في تسعينيات القرن الماضي أصبحوا زملاء في الشــركات الأمنية الخاصة، فبعد العداء القومي والديني أصبحــوا بتعبير أحدهم «إخوة في اليــورو والدولار»، وهم يعملون جميعاً لدى شركات أمريكية وبريطانية.

وقد دخلت شــركة (اكزيكيوتيف اوتكمز) الروســية ميدان العمل في المرتزقة في ســنة ١٩٩٣م، حيث أرســلت قــوات لقتال متمردي حركة يونيتا، وجاءت شركة أخرى منافسة وهي شركة الأمن والدفاع الدولــي، المعروفــة اختصاراً (بايــداس) لتركز علــى حماية مناجم الألماس، وقامت شركة إيرسكان وهي شركة أمريكية تعمل في مجال الاستطلاع والمراقبة الجوية بإرسال طائرات تجسس، في حين ركزت شركتا (رانكو) و(ذي اسل آل) على التعامل مع حقول الألغام.

وقامت حركة (يونيتا) هي الأخرى بالاستعانة بخدمات فرق تدريب أجنبية وخبراء في المدفعية والدبابات، مقابل الحصول على امتيازات

نفطية، وقامت شـركات أوكرانية بإرسال أسطول صغير من طائرات ميغ ٢٧ وميغ ٢١ النفاثة وكذلك مروحيات إم اي ٢٤ وطيارين.

وفي تشيلي أعلن (جون ريفاس)[١٥] وهو عضو سابق في البحرية التشـيلية لصحيفة لايترسيرا أن عمله في العراق يجلب دخلاً جيداً لعائلتـه، ومؤكداً للصحيفة أنه لا يشـعر أنه مـن المرتزقة، في حين تؤكد شـركة بلاك ووتر أن المقاتلين التشـيليين على درجة عالية من الاحتراف، وقد سـافر إلى العراق من تشيلي نحو ١٨٤ عسكرياً ممن عملوا في القوات المسلحة التشيلية.

وفي السـلفادور يطلقـون على فرصة العمل فـي العراق الحلم العراقي، حيث يتهافت مئات الرجال والنسـاء للحصول على وظيفة في قطاع الحراسة، وينظر للسـلفادوريين العاملين في العراق بأنهم مجال خصب لسـد النقص في القوات الأمريكية، وهم غالبيتهم من الأشـخاص الذين تلقوا تدريبات على يد الأمريكيين في أثناء الحرب الأهلية التي انتهت سـنة ١٩٩٢م، وهنـاك عمليات تجنيد أخرى تتم فـي غواتيمالا، ونيكارجـوا، وهندوراس، وكلهـم أجمعوا ومن خلال العديد من الشـهادات أنهـم تعلموا كيف يقتلـون فقط، حيث يروي (ماديواوركيا) وهو جندي سـابق واصفاً ما يجده المرتزق من معاملة فيقـول: «كان الأمريكيون يمضون وقتهم في إذلالنا وعلى العمل على خطـوط الجبهة حيث خطر الموت هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً، فيما يؤكد آخرون أن من يقع مريضاً أو مصاباً فلا توجد إسعافات والعلاج الوحيد هو شرب الماء».

عرب مع المرتزقة

يؤكد الرائد فوزي احمود[١٦] أنه لم يوجد في العراق قبل ٩ إبريل ٢٠٠٣م شـركات عراقية خاصة للأمن، لا بل يؤكد عدم وجود خبرة عراقية في هذا المجال، فبالرجوع إلى سلم الرواتب الممنوحة للعاملين بهـذا القطاع ومعدلات الطلب على خدماتهم يجد المتابع -وكما يقول الرائـد فوزي- أن أفـراد الحماية في العراق هـم الأقل من ناحية الطلب بحيث يصل دخل الفرد منهم إلى ١٢ ألف دولار سـنوياً مقابل ١٢٠ - ٢٠٠ ألف دولار لنظرائهم من الشـركات الأجنبية، مما يؤكد أن العراقيين لم يستغلوا في الارتزاق.

وفي لبنان، ظهرت إعلانات في صحف لبنانية تحت عنوان: إعلان (لشـركة أمنية لبنانيـة) يفيد أنها (توظـف الآن للعمل في العراق)، وأن الأفضلية للعسـكريين المتقاعدين والشباب الذين أنهوا الخدمة العسـكرية الذين لديهم خبرة في هذا المجـال، على أن يتراوح عمر المتقدمين بـين ٢٢ و٤٥ عاماً، ثم عاد الإعلان إلـى الظهور مجدداً، غير أن أصحابه اسـتبدلوا العراق إلى لبنـان بعد أن حرك الإعلان الأول رقابة الأجهزة الأمنية الرسمية بلبنان لمعرفة خلفياته، ومن يقف وراءه، وحقيقة ما يجري في الخفاء.

وقد كشـفت صحيفة النهـار اللبنانية[١٧] عن انضمام عشـرات اللبنانيين المسـيحيين للعمل في صفـوف المرتزقة بالعراق من خلال التعاقد مع الشـركات الأمنية الأمريكية، مشـيرة إلى أن الأمريكيين يفضلونهم لأسـباب منهـا: الديانة واللغة وقبولهـم بمرتبات زهيدة،

بالإضافة إلى خبرتهم الأمنية التي اكتسبوها خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

وقالت الصحيفة: «إن السوق اللبنانية هي أحد أبرز الخيارات المعروضة أمام الشركات الأمنية الأمريكية الخاصة المتكاثرة في العراق مع تدهور الوضع الأمني فيه»، وأوضحت أن أبرز الأسباب التي تجعل الشركات الأمريكية تجند عناصر أمنية من اللبنانيين هي الخبرة العسكرية والأمنية التي يتمتع بها اللبنانيون بعد أن خاضوا أنواعاً مختلفة من الحروب على أرضهم.

وأوضحت الصحيفة سبباً آخر لتجنيد اللبنانيين هو اللغة العربية التي تساعد في التعامل مع العراقيين في الوقت الذي تزداد كراهية الشعب العراقي للغربيين، وقالت: إن الأمريكيين «يجدون أنفسهم مرتاحين ومطمئنين إلى التعامل مع اللبنانيين لخبراتهم الميدانية. ومع المسيحيين منهم، الأمر الذي يساويهم مع العناصر الأمنية الغربية».

وأوضحت الصحيفة في تحقيقها أن الرواتب المعروضة على اللبنانيين تتراوح بين ألف دولار و ٤ آلاف دولار أمريكي في الشهر، مؤكدة أن تلك الرواتب متدنية قياساً برواتب الفرنسيين أو الأمريكيين، أو حتى الكرواتيين الذين تتراوح رواتب بعض الخبراء والمحترفين منهم في اليوم الواحد بين ألف و ١٠ آلاف دولار، وفي المقابل نقلت الصحيفة عن شاب يَعد نفسه للانضمام إلى أفراد الأمن في العراق الذي قال: «الرواتب المعروضة تعد خيالية بالنسبة إلينا كلبنانيين قياساً بالرواتب التي نتقاضاها في لبنان مهما تنوعت وظائفنا».

وهناك عناصر من جيش لبنان الجنوبي السابق تعمل في العراق، فقد فوجئت أجهزة الأمن القبرصية خلال مايو ٢٠٠٤م بحركة تدفق مكثفة وغير مسبوقة لمجموعات من السُياح القادمين من إسرائيل، وقد أثار انتباه سلطات المطار أن هؤلاء السُياح غالبيتهم من الذكور، وأعمارهم لا تتجاوز الأربعين، مع عدم وجود مرافقين معهم من أولاد صغار أو أي من كبار السن أو حتى نساء، واكتشفت أجهزة المخابرات القبرصية أن معظم هؤلاء السياح الذين توزعوا بين لارناكا ونيقوسيا وليماسول هم من عملاء الموساد الإسرائيلي، وأن مجموعات كثيرة منهم تتحدث العربية وذات أسماء عربية.

ويقدر تقرير المخابرات القبرصية[١٨] أن أكثر من ٦٠٠ عنصر من جيش لبنان الجنوبي السابق قد مروا عبر الأراضي القبرصية في الأشهر الأخيرة، وأن الغالبية العظمى من هؤلاء غادرت إلى شمال العراق، ولكن برزت تساؤلات حول الدور الذي ستلعبه هذه العناصر في العراق، وبعضهم من الشيعة، لاسيما أن عناصر إسرائيلية من الموساد قد رافقت مجموعات جيش لبنان الجنوبي السابق، وقد تبين أن المهام التي ستقوم بها هذه المجموعات متعددة، تشمل: التجسس لحساب إسرائيل، والعمل إلى جانب المحققين الإسرائيليين في استجواب المعتقلين العراقيين، وحماية الشركات الأجنبية، مثلهم مثل عشرات من اليهود العراقيين واليهود الأكراد واليهود العرب واليهود من جنسيات مختلفة، الذين قبلوا العقود المغرية مالياً للعمل في العراق، لاسيما أن إسرائيل وجدت أخيراً في العراق الفرصة لمكافأة الذين عملوا لحسابها في لبنان، وخانوا وطنهم في سبيلها ثم

تخلت إسرائيل بدورها عنهم!!، أما المكافأة الموعودة فهي بأي حال لن تتجاوز بضعــة آلاف من الدولارات وبعض المزايا الأخرى التي تصب جلهــا في دائــرة الانحطاط الأخلاقي، وفي النهايــة خدمة المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق وسوريا وإيران.

وقد أشــار ذات التقدير إلى تدفق المئات مــن اللبنانيين الذكور تتراوح أعمارهم أيضاً بين الخامســة والعشرين والأربعين، على خط بيــروت – لارناكا، وكانوا يدخلــون قبرص بصفة رجال أعمال، حيث يعقدون اجتماعات مع أمريكيين اتضح أنهم ممثلون لشــركة أمريكية خاصــة تعمل في مجال الخدمات العســكرية لتجنيــد المرتزقة من جنســيات مختلفة، ونقلهم للعمل في العــراق، وأن هؤلاء الأمريكيين يحملون عقداً كبيراً موقعاً بين الشــركة التــي يمثلونها، والبنتاجون للعمل في مجالات حماية الشــخصيات والشركات الأمريكية العاملة فــي مجالات النفط وإعادة الإعمار في العراق وتنفيذ عمليات قتالية خاصــة، وبذلك تحولت لارناكا إلى مركز اســتقطاب لمئات اللبنانيين للعمــل كمرتزقة للخدمة فــي العراق، وتوقيع عقــود معهم بمرتبات مغرية تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة آلاف دولار شهرياً طبقاً للخبرات والمهارات التي يملكونها.

الهوامش:

١) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،
htth/www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml

٢) انظر كرم، جويســن تقرير أمريكي يتهم شــركة هالبرتيون بتمديد ممتلكات التحالف في العراق، صحيفة الحياة، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤م.

٣) انظر شــركات خاصة تدير الصراعات العالمية، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٤ مايو ٢٠٠٤م، نقلاً عن دير شبيغل الألمانية، ترجمة حاتم حسين.

٤) انظر الجميل، ماجد
http://www.alkhaleej.ae/dak/images/200427/05//sup-thur-1.jpg

٥) انظر هتشنز، كرستوفر، محاكمة هنري كيسنجر، ص ١٩٦.

٦) انظر عيسى، حسن عبيد، العراق والمرتزقة الجدد، المؤتمر نت ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦م.

٧) انظر الحسني، السيد عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، منشورات مركز الأبجدية –بيروت ط٦ ١٩٨٢ ج٣ ص ٢٢١.

٨) انظــر تامر، ماجــدة، المرتزقة جنود الثــروة، مجلة الحــوار المتمدن، العدد (١١٧٦)، ٢٣ إبريل ٢٠٠٥م.

٩) انظر سويلم، حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن الخاصة وحرب العراق،
http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm

١٠) انظر السابق.

١١) لمزيــد من التفاصيل حول دور الشــركات الفرنســية انظر فينيــو، بربارة، ودومينغيز، فرانســوا، المرتزقة الفرنسيين فسحة رمادية بين العام والخاص، وانظر عطية، حياة الحويــك، حراس النفط، /http://www.al-moharer.net moh211/hayat-hewayek211.htm ، وانظر وفينيو، بربارة، الارتزاق خارج القانون، http://www.mondiploar.com/article.php3?id_article=32

١٢) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،

http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml

١٣) نشـــرت وكالة الأهرام للصحافة عرضا للكتاب اطلعنا عليه في موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الإنترنيت بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠٠٥.

١٤) انظر منصور، ناهض، مئة دولار على قنص كل مقاوم فلسطيني،

http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-l-t2.htm

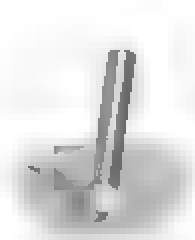
١٥) انظر جيم كاسن وديفيد بروكس، البنتاغون تتعاقد مع مرتزقة متورطين في حروب قذرة، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٥ إبريل ٢٠٠٤م، نقلاً عن صحيفة لاجورنادا المكسيكية.

١٦) انظر

١٧) انظر صحيفة النهار اللبنانية، ١٧يونيو ٢٠٠٤م.

١٨) انظر ســويلم، حســام الديــن محمد، خصخصة الحروب وشــركات الأمن الخاصة وحرب العراق،

http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm



لا أحد يعاقب القاتل

لقد تلقيت أوامر من ضباط في المخابرات العسكرية، وفي وكالة المخابرات الأمريكية، ومن أفراد الشركات الخاصة الذين يدعمون القوات الأمريكية بضرورة تحويل حياة المعتقلين إلى جحيم لإجبارهم على التعاون؛ كما لم تكن هناك أي قواعد لعمل السجن، وأن ضباط المخابرات الأمريكية أو (المرتزقة) وبعضهم عراقيون كانوا يأتون بالسجين ويقولون إنه (سيئ) أو (جيد) أو (ممتاز) سابرينا هارمان

إذا كان من خطط للحرب على الإرهاب وفق رؤيته قد أقر في بدايتها أن المعاهدات الدولية مثل معاهدة جنيف وغيرها لا تنطبق على (أبطال) هذه الحرب، فهؤلاء «الأبطال» بلا شك قد أدركوا أن ما يقومون به سيكون موجلاً مليئاً بالتجاوزات، ولهذا جاء التنصل من المعاهدات الدولية التي لا تنطبق في الحرب على الإرهاب في بدايتها. وفي كل الحروب التي اندلعت خلال الخمسين عاماً الماضية شارك فيها مرتزقة ارتكبوا فظائع يندى لها جبين الإنسانية، وفي العراق تعد الإدارة الأمريكية هؤلاء المرتزقة بأنهم (أصحاب رسالة حضارية)، وأنهم يؤدون (مهمة إلهية) في المنطقة كلها، في حين أنهم ينتمون إلى أكثر من ٢٠ جنسية مختلفة، وتتوزع المهام كافة الموكلة إلى شركات الخدمات العسكرية الخاصة، وأغلبيتهم يحملون جنسيات من دول إفريقية وأوروبية ومن جنوب شرق آسيا والهند ومن أمريكا اللاتينية، ولا يدينون بالولاء والانتماء إلا للجهة التي تدفع لهم: لذلك

فهم على استعداد لتغيير ولائهم باستمرار وعند اللزوم، أما السيطرة العامة على المرتزقة في العراق فتتم من خلال مجموعات تابعة لوكالة المخابرات الأمريكية CIA، التي تتولى الإشراف على تنفيذ مهام الشركات التي تستجلبهم للتعاقدات المبرمة معها من قبل وزارة الدفاع الأمريكية.

وتؤكد التقارير أن المرتزقة في العراق يمارسون بطريقة روتينية أعمالاً تعد مخالفة للقوانين الدولية والقوانين العسكرية الأمريكية التي تحكم قواعد الاشتباك والسلوك في أثناء الحرب وبعدها بالمناطق المحتلة، منها على سبيل المثال ما كشفت عنه صحيفة أرمى تايمز[1] من أن المرتزقة كانوا يستخدمون طلقات خارقة للدروع، وذات اختراق محدود من صنع شركة (RBCD) في سان فرانسيسكو، وهذه الطلقات حُرمت من الجيش الأمريكي بسبب ما تحدثه من رعب ومعاناة غير ضرورية ودمار داخل جسم الإنسان، حيث تفتت الأعضاء الداخلية من الجسم، وقد ذكرت الصحيفة أن هذا النوع من الذخائر أثار جدلاً واسعاً، حيث - (المرتزق) - والذي كان في السابق جندياً في فرقة القوات الخاصة إذا ما استخدمها في أثناء خدمته العسكرية فإنه كان يعرض نفسه للمحاكمة العسكرية بسبب ذلك، لأنها تخالف المعايير الموضوعية ولم تحصل على إجراءات موافقة الجيش، أما عند استخدامها من قاتل، أجير، مرتزق، فلن يجد من يوبخه على هذا العمل، بل ربما يجد الثناء في ظل قوانين وجدت لعدم مسائلته أصلاً.

فقانون رقم ١٧ من أوائل القوانين التي شرعتها سلطات الاحتلال، فقد صدر بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٤، وقد منح الشركات الأمنية الموظفة للمرتزقة حرية العمل بالعراق باعتبارها توفر خدمات الحماية، كما منحها حصانة قضائية ضد ملاحقة القانون العراقي، بحيث يكون أفراد هذه الشركات بمنأى عن الاعتقال أو الاحتجاز. ومنح القانون القوات المتعددة الجنسية كما يسميها الحق في احتجاز أي منهم عند تجاوز الصلاحيات، بحيث لا يخضعون للقانون العراقي كما أنهم معفون من الضرائب والرسوم الجمركية، مع العلم أن هذا القانون كغيره من القوانين المهمة لم يتفاوض المحتل الأمريكي مع أي جهة عراقية عند تشريعه، فالأمريكي معفى كذلك من دفع الرسوم والإيجارات لكافة الأراضي التي تتحول إلى قواعد.

أبو غريب نموذجاً للمرتزقة

وفي أوائل العام ٢٠٠٤م قام بعض عملاء شركتي (كاسي انكوربوريشن) و(تيان كوربوريشن) في إساءة معاملة سجناء عراقيين، وهاتين الشركتين تقومان بإمداد قيادة قوات التحالف بمئات ممن يشاركون في التحقيقات كعناصر (تحت التعاقد الخاص). وكان آخر عقد وقع في هذا السياق مع شركة تيتان بقيمة ١٧٢ مليون دولار لتزويدها بعناصر من المرتزقة موزعين على مجموعة من المهام ضمن (قائمة مشتريات) تقدمها القيادة، أي عدد معين من عناصر الأمن وعدد آخر من المترجمين، وثالث من خبراء الاستجواب وهكذا.

هـؤلاء العاملـون في الشـركات الخاصة لا يخضعـون للقانون العسـكري الأمريكي، ذلك أنهم ليسـوا من مجندي القوات المسلحة، وهـم لا يخضعون أيضاً للقانون المدني الأمريكي؛ لأن هذا القانون لا يطبق في العراق، فضلاً عن أنهم لا يخضعون للقوانين العراقية التي تعـد معطلة في هذه الحالة الاسـتثنائية، وجاء في تقرير نشـر في واشنطن أن هناك ١٧ عنصراً يعملون لشركات خاصة تم إبعادهم من السجن بعد نشر صور التعذيب، وإبعادهم هذا لا يمثل عقوبة من أي نـوع، كما أن العالم لم ينتبه إلى هذه القضية لسـبب واحد، ذلك أن هـذه العناصر المرتزقة كانت تطلب عـدم تصوير ما يفعلون، من هنا فإنه لا وجود لدليل مادي على ما ارتكبوه بحق السـجناء، بالرغم من أن ما يقال إنهم لعبوا دوراً أكثر قسوة وشراسة مما فعله العسكريون الذين تم التقاط صورهم.

وأفـاد (روبرت فيسـك)[٢] أنه على اقتناع تام أن المسـؤولين عن عمليـات التعذيـب التي فرضت علـى معتقلي (أبو غريب) ليسـوا فقط مجموعة من أعضاء الشـرطة العسكرية الأمريكية التي تتميز بوحشيتها، ولكن أيضاً هناك تدخلات خارجية أكدت أنها إسرائيلية؛ لأن المحققين المتهمين بتشجيع الجنود الأمريكيين على إساءة معاملة المسجونين العراقيين، إنما يعملون لدى شركة خاصة تربطها صلات عسـكرية وتجارية مع إسـرائيل، وأن رئيس هذه الشركة التي تورط أفرادهـا في عمليات التعذيـب قد تلقى دورة في أحد معسـكرات التدريب الخاصـة بمكافحة الإرهاب في إسـرائيل، وفي بداية عام ٢٠٠٤م تلقـى مكافأة من شـاؤول موفاز وزير الدفاع الإسـرائيلي،

وهذه الشـــركة هي (كاســـي إنترناشيونال) ويرأســـها الدكتور ج. ب. لندن، وزيارته لإسرائيل تمت ضمن رعاية مجموعة ضغط إسرائيلية يشـــارك فيها بعـــض البرلمانيين الأمريكيين ومستشـــارون في مجال الدفاع بهدف «تنشيط فرص الشراكة الاستراتيجية والعمل المشترك بين وكالات الدفاع والأمن الداخلي الأمريكية والإسرائيلية».

وهنـــاك ما قالتـــه الضابط في الشـــرطة العســـكرية الأمريكية ســـابرينا هارمان إحدى المتهمات بالإشـــراف على تعذيب المسجونين فـــي أبوغريـــب، إذ قالت هارمان إنه لم يكن هنـــاك أي قواعد تنظم حدود ممارســـتهم لمهمة «حراسة» المعتقلين، وإنهم أشركوا - دون أن يكون ذلك قانونياً - في مهمة اســـتجواب هـــؤلاء المعتقلين والضغط عليهم.

وتقـــول هارمـــان: «إنها تلقـــت أوامر من ضباط فـــي المخابرات العســـكرية وفي وكالة المخابـــرات الأمريكية ومن أفراد (الشـــركات الخاصـــة) الذين يدعمـــون القوات الأمريكية بضـــرورة تحويل حياة المعتقلين إلـــى جحيم لإجبارهم على التعـــاون، وأضافت: إنه لم تكن هنـــاك أي قواعد لعمل الســـجن، وأن ضباط المخابـــرات الأمريكية أو (المرتزقـــة) وبعضهم عراقيون كانوا يأتون بالســـجين ويقولون إنه (ســـيئ) أو (جيد) أو (ممتاز)، وكان الاتفاق هو أن تذيق (الســـيئين) من إبداعاتها ما يجعلهم يتحولون إلى تصنيف جيد أو ممتاز، أما من كانـــوا أصلاً جيدين أو ممتازين فإنها كانت توصي بإعطائهم وجبات ساخنة وفراشاً نظيفاً»، أما السيئون فإننا نعرف الآن - ومن صور أبو غريب وما بعدها - ما كان يحدث معهم[٢].

وأشــار تقرير الجنرال (تاجوبا) الخاص بعمليــات التعذيب في أبوغريب، إلى وجود عناصر مزدوجة الجنسية، أشرفوا على عمليات التعذيب، حدد منهم بالاسم ستيفن ستافانوفيتش الأسترالي الجنسية ويعمل لحســاب شــركة كاســي، وقد أصدر تعليمات لبعض عناصر الشــرطة العســكرية غير المدربين على فنون الاستجواب، ليرشدهم إلى الطرق التي تُســهل عملية الاستجواب «وتهيئة الظروف المناسبة التى تجبرهم على الإفصاح عمــا لديهم من معلومات»، وقد اعترف أحد زملاء ستافانوفيتش -ويدعى جوريان- أنه قد تلقى تدريباً على كيفية الاستجواب في إسرائيل.

ويقول أســتاذ القانون الأمريكي فيليب كارتر إن العاملين في هذه الشركات الخاصة ممن يذهبون إلى ميدان الحرب يدخلون من الوجهة القانونية فيما أسماه (المساحة الرمادية)، أي تلك التي لا تخضع لقانون واضــح، مضيفاً: «الإدارة الحالية ولعة بهذه المســاحة الرمادية، فقد اخترعت اســم المقاتلين من الأعداء لإطلاقه على معتقلي جوانتانامو حتى لا تطبق عليهم اتفاقيات جنيف لحماية أسرى الحرب من الجنود النظاميين، ثم ها هي الآن تستخدم المرتزقة الذين تقع حالتهم أيضاً ـ من الوجهة القانونية ـ في تلك المساحة الرمادية ذاتها»[٤].

ومع ازدياد التعامل الأمريكي مع المرتزقة فقد علق جاري ســولز - خبير جرائم الحرب في جامعة جورج تاون - أن ســبب اســتخدام المرتزقة في اســتجواب المعتقلين، هو قلة وجود عســكريين حقيقيين (نظاميين) للقيام بهذه المهام، عدا على أن كثيراً من الوظائف الحساسة تم إلغاؤها الآن فــي الجيش الأمريكي، لدرجة أنهم عندما يحتاجون

إلــى مدربين متخصصين لا يجدونهم، مما يدفعهم إلى الاعتماد على المرتزقة من العســكريين الســابقين ذوي الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تفتقدها القوات النظامية؛ لأن ما هو متاح حالياً في الوحدات العسكرية هم جاذبو الزناد من الجنود العاديين، إضافة إلى أن المرتزقة الذين استأجرتهم العسكرية الأمريكية تدفع لهم مرتبات تعادل ثلاثة أضعــاف ما يحصل عليه الجنود الأمريكيــون النظاميون الخاضعون لقانون الأحكام العســكرية، ليس ذلك فقط، بل إن دافعي الضرائب الأمريكيين هم في الواقع الذين يتحملون دفع مرتبات هؤلاء المرتزقة، وفــي كل الأحوال فإن جرائم هؤلاء المرتزقة لا تعد جرائم حرب؛ لأن كل شــخص ألقي القبض عليه بعد إعــلان الرئيس الأمريكي جورج بــوش انتهاء الحرب فقد أهليته كســجين حــرب، ومن هنا لا تنطبق عليه معاهدة جنيف الدولية المتعلقة بالأسرى.

تغطية رسمية لجرائم المرتزقة

حالة اللامبــالاة التي تصف الموقف الأمريكــي والبريطاني وكل الدول التي تحتضن شــركات الارتزاق العســكري تكاد تكون واحدة، فمــع أن مخططي انقلاب غينيا كانوا معروفين جيداً لجاك ســترو، وكوندوليسا رايس ودونالد رامسفلد؛ إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تفعلا شــيئاً لإيقافهم، وفي سنة ١٩٩٨م عندما اكتشف أن الشركة العســكرية، داينكورب، ومقرها الولايات المتحدة، متورطة في تهريب الرقيق الأبيض البوســني، تم ســحب ١٢ موظفاً من الشركة، أما من قُدم إلى المحاكمة هما شــخصان أبلغا عن بيــع الفتيات وفصلا من عملهما!!.

وفي كولومبيا، تقوم ذات الشركة وبالتعاون مع الحكومة الأمريكية برش مبيدات الأعشـاب السامة على الحقول، دون اعتبار إلى الآثار الضـارة الهائلة على القرويين والفلاحـين هناك، وذات الأمر ينطبق على أنشطة شركة إيرينيز هي الأخرى؛ فقد اتهمت بارتكاب فظاعات في غينيا ومارست القتل لأصحاب المناجم الصغار بين عامي ١٩٩٤م و٢٠٠٢م.

ومع هذا الخزي العالمي لمن يقولون إنهم يحملون مشـاعل الحرية والتنوير لا بد من التأكيد على أمرين:

أولاً: أن الولايـات المتحدة التي تتـذرع دائماً بالحجج الأخلاقية صوتت عام ١٩٧٣م ضد القرار الدولي رقم ٣١٠٣ الذي يتضمن على عدم شرعية تجنيد المرتزقة، وكذلك صوتت معها إسرائيل وبريطانيا وفرنسـا وهي كلها دول ضالعة في تجنيد المرتزقة ورعاية شركاتها، كذلك اقترح الرئيس جورج بوش الابن تشكيل وحدات خاصة تشرف عليها الشـركات، وأطلق على هذه الوحدات اسـم وحدات الاحتياط المدني، مهمتها تخفيف العبء عن القوات المسـلحة بحيث تتكون هذه الوحدات من مدنيين يتمتعون بمهارات فائقة يلبون نداء الواجب كما يقول السـيد الرئيس ويضطلعون بالمهمة التـي تكلفهم بها الولايات المتحدة عندما تحتاجهم.

ثانياً: تقنيات التعذيب التي اسـتخدمت ضد المعتقلين العراقيين في أبو غريب وغيرها، شـبيهة تماماً بتلك التي اسـتخدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في بلدان أمريكا الوسطى، بما في ذلك هندوراس تحت إشراف نيجروبونتي، وفي إطار قانون حرية المعلومات

لعام ١٩٩٧م، أفرجت وكالـة المخابرات المركزية الأمريكية عن كُتيب يتعلق بالتدريب في هذا الشـأن، يُوضح تفاصيل طرق التعذيب التي استخدمت ضد المتمردين في أمريكا الوسطى إبان حقبة الثمانينيات واسـمه (التدريب على استثمار الموارد البشرية ١٩٨٣م) وكتاب آخر لوكالة المخابرات المركزية خاص بالتدريب في فترة الحرب في فيتنام يطلق عليه (كوبارك - اسـتجوابات أجهـزة المخابرات المضادة وقد صـدر في يوليو ١٩٦٣م)، وكلا الكتابـين يُعلمان ذات طرق التعذيب التي تسـتخدم في العراق ومعسـكر جوانتنامو بواسطة الأمريكيين اليوم: منها إجبار المعتقلين على خلع ملابسهم والإبقاء عليهم عرايا، وتركهم معصوبي العينين، واسـتخدام غرف استجواب مظلمة وبلا نوافذ وبلا دورات مياه، وينصح الكتاب الصادر سـنة ١٩٨٣م الجلاد الذي يقوم بالاستجواب باسـتغلال بيئة المتهم من أجل خلق مواقف سـيئة له ولا يقدر على تحملها، كما يقترح الكتاب حرمان المعتقلين من الطعام والنوم، ووضعهم في مواقف قاسية كالتهديد بالاغتصاب أو الموت وتعذيب عائلاتهم، ومن مخازي نيجرو بونتى في هندوراس فقط أنه أنشـأ وحدة اسـتخبارات عسكرية سـرية تسمى الكتيبة ٣١٦، قامت باقتراف جرائم عديدة ضد المعارضين، كما أسست تلك الشركات قاعدة عسكرية جوية لتعذيب المعتقلين، ولا تختلف أفعالهم في العراق عن باقي الدول التي عاثوا فيها فساداً.

وبعد سـقوط الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا انتقل آلاف الجنود السابقين ورجال الشرطة إلى بلدان مختلفة، وكثير من هؤلاء

كانوا عنصريين قساة ارتكبوا جميع صنوف التعذيب والانتهاكات في ظل نظام الحكم العنصري، وقد تم استئجار المئات من هؤلاء الأفراد للقتال في عدد من المناطق الساخنة في العالم، امتدت من السودان إلى زيمبابوي وحتى كوسوفو؛ ولذلك لم تكن مفاجأة أن يتهم كثير من هؤلاء المرتزقة بارتكاب جرائم وفظائع خلال قتالهم في هذه الأماكن، ومعظم الجنود والشركات التي عمدت من أجل تجنيدهم يعتبرون أنفسهم فوق أي قانون، وتحولوا ببساطة لهذا العمل في الخفاء متحدين كل القوانين، وفي البيرو أطلق أحد هؤلاء المتعاقدون النار على طائرة خاصة تقل منصرة أمريكية وطفلها عن طريق الخطأ، وتم إسقاط الطائرة بعد أن اعتقد هذا المرتزق أن الطائرة تعود إلى أحد مهربي المخدرات، وقد قُتل جميع من كان على الطائرة، وطبعاً لم يجد من يحاسبه.

إن استئجار المرتزقة والتعاقد مع شركات أمنية خاصّة من خارج الجيش مقابل أموال طائلة يبعد المسؤولية عن أي قيادي في الجيش الأمريكي أو غيره، ويتيح الفرصة أمام هؤلاء المرتزقة استخدام أنواع التعذيب والترهيب والقتل كافة دون رقيب، فهم يكادون يكونون حسب ما قاله تقرير (هيومن رايتس ووتش) الأخير بمأمن تام من أي مساءلة أو عقاب على أفعالهم؛ لأن شروط عملهم مع الجيش الأمريكي تمنحهم الحصانة من المقاضاة أمام المحاكم، وهم لا يخضعون لتسلسل القيادة العسكرية، وبالتالي لا تجوز محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية ولا الأمريكية أو حتى في البلاد التي يخدمون فيها.

لقد عانت أغلب دول العالم الثالث من آثار المرتزقة، ويشكل إرداف المرتزقة في الحروب لتخفيف العبء على القوات المسلحة

الحكومية للانتباه بشكل دقيق إلى مهام أمنها القومي أحد أبرز سمات الحروب الأخيرة منذ التسعينيات وحتى اليوم، ومن النماذج العالمية الأكثر شهرة في هذا السياق عدة دول ممتدة من إفريقيا إلى آسيا وحتى العديد من دول أمريكا الجنوبية ويوغوسلافيا السابقة.

ففي أنغولا هناك ٨٠ شركة كانت تعمل في الحرب الأنغولية وحدها خلال المدة من ١٩٧٥م إلى ٢٠٠٣م، حيث توظف تلك الشركات مقاتلين قدامى من مختلف أرجاء العالم، بعض منهم ينتمي إلى الفيلق الأجنبي الفرنسي والى قوات المظليين في جنوب إفريقيا، ومنهم كذلك من ينتمي لسلاح الجو الأوكراني وإلى القوات النيبالية التي تخدم في الخارج.

وفي سيراليون حيث تشكل مناجم الألماس مناخاً مواتياً لتنافس أصحاب القوة على ريع المناجم، وغالباً ما تلجأ تلك الجماعات وحتى الدولة إلى الاستعانة بالمرتزقة فقد استطاع على سبيل المثال مئة وخمسون جندياً من التابعين لإحدى شركات المرتزقة أن يقمعوا حركة تمرد في ذلك البلد الإفريقي المنهك من التدخلات العسكرية.

وفي الكونغو التي كانت تعرف سابقاً باسم زائير: لجأت جميع أطراف الحرب الأهلية هناك إلى الاستعانة بخدمات تلك الشركات، غير أن شركة (بي إم إف جيولينك) وهي إحدى الشركات الفرنسية التي استعانت بها الحكومة في زائير وقتها، لم تفلح في منع هزيمة الديكتاتور سيسي موبوتو على يد خصمه لوران كابيلا، الذي لجأ هو الآخر إلى خبراء من شركة اكزكوتيف اوتكمز عندما أحاطت به

الأزمات، كما قامت كل من رواندا وأوغندا باســتئجار خدمات قوات من شركة ستابيلكو وشركة أخرى من جنوب إفريقيا، كما قامت شركة افيانت وهي شــركة يتخذ فريق عملها من الولايات المتحدة مقراً لها بالإشــراف على هجمات جوية لصالــح زيمبابوي وهي إحدى الدول المتورطة في ذلك الصراع الكبير في بلدان وسط إفريقيا.

وعانت جزر القمر في المحيط الهندي من أشهر المرتزقة العالميين وهو بوب دينار الفرنسي على مدى الثلاثين عاماً الماضية. كونه -وكما تؤكد العديد من التقارير- يمســك بكل خيــوط الاتصال بالأرخبيل، حيث شارك في أكثر من محاولة لقلب نظام الحكم بها، وقد ورد اسم بوب دينار مجــدداً في التحقيقات التي تجريها الشــرطة الإيطالية في مدينة فيرونا حول اكتشــاف شبكة من المرتزقة الإيطاليين كانت تخطــط لقلب نظــام الحكم في جزر القمر، التي ســبق أن تعرضت لثماني محاولات لقلب النظام.

وفي العراق لا يستطيع أحد أن يُنكر وجود المرتزقة، وتعود أغلب الروايات عن وجودهم لعائدين من العراق عن رجال مسلحين يجوبون العراق ويقومــون بخدمات نيابة عن الاحتلال الأمريكي والبريطاني، فبعضهم مدرب جيداً، وآخرون تلقوا تدريباً بســيطاً، كما يشاهدون في فنادق بغداد حاملين معهم أسلحتهم.

هــؤلاء المرتزقــة -وإن كان حضورهــم واضحــاً وباتــت القوى العسكرية المسيطرة في العديد من بقاع العالم تعترف بجلبهم للخدمة العســكرية- إلا أن أمر تجنيدهم لم يصدر بشــكل قرار رسمي تابع

للأمم المتحدة أو حتى من قبل الدول التي تستقدمهم للعمل، ومن هنا فعندما يُقتلون نجد تجاهلاً تاماً لهم، ومن يحاول أن يعرف الحقيقة عنهم قد يجد ذات المصير -القتل-. يقول شقيق الصحفي مازن دعنا الذي قتل في العراق في ١٧ أغسطس ٢٠٠٣م: إن شقيقه اكتشف مقابر جماعية لجنود أمريكيين مرتزقة يتم دفنهم في الصحراء العراقية، هؤلاء الجنود لا يحملون الجنسية الأمريكية بل يحملون البطاقة الخضراء، وإنهم قد وعدوا بعد انتهاء العملية العسكرية في العراق بحصولهم على الجنسية، بالإضافة إلى مكافأة مالية، وإن من يقتل من هؤلاء المرتزقة من قبل المقاومة العراقية لا يتم الإعلان عنه ويتم دفنه بسرية تامة في الصحراء العراقية بعد وضعهم في أكياس بلاستيكية، أما مصادر مازن -كما يقول شقيقه- فهي عديدة، فهناك جهات من المقاومة العراقية أخبرته، ومن ناحية أخرى وهي الأهم أن ثمة أحد هؤلاء المرتزقة قد أخبره بذلك، وأنه يخشى أن يقتل وأن يكون مصيره مثل مصير زملائه[٥].

وما يؤكد صحة هذا الاستنتاج الذي توصل إليه دعنا، ما نشر في صحيفة (فيلادلفيا انكويرر) من أن عشرات الآلاف من الجنود الذين يخدمون في الجيش الأمريكي ليسوا مواطنين أمريكيين بل مهاجرون يأملون في الحصول على الجنسية الأمريكية بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية، وقالت الصحيفة إن هناك ٢٤ ألف جندي في الجيش الأمريكي العامل في العراق ليسوا مواطنين أمريكيين، ويحمل بعضهم منهم إقامة دائمة أو ما يسمى جرين كارد (البطاقة الخضراء) وهذه النسبة تشكل ٣,٤٪ من عدد القوات الأمريكية

المسلحة، فيما تؤكد مصادر كردية أن هؤلاء المرتزقة الذين زجت بهم الولايات المتحدة في الحرب مقابل حصولهم على البطاقة الخضراء تمهيداً لحصولهم على الجنسية الأمريكية، بدؤوا عمليات هروب واسعة خوفاً من هجمات المقاومة بمساعدة عصابات التهريب الكردية التي تنشط في المناطق الحدودية مع دول الجوار، وتحصل هذه العصابات مقابل تهريب الجندي الواحد على ٥٠٠ دولار، بالإضافة إلى ١٠٠ دولار مقابل شراء ملابس جنود البشمرجة الكردية لاستخدامها في الهروب، و٤٠٠ دولار مقابل الحصول على جواز سفر مزور.

وأوردت الصحيفة إحصاءات عن الجيش الأمريكي عام ٢٠٠٢م أكدت أن ٤٪ من عدد الذين تقدموا لدخول الجيش جاء معظمهم من الدول التي تنطق بالإسبانية. ويقول كاتب المقال: إن الحصول على الجنسية الأمريكية لا يأتي بشكل تلقائي، حتى بعد خدمة الجندية، مشيراً إلى أنه في عام ٢٠٠٢م تقدم ١٣.٥ ألف جندي من الذين لا يحملون الجنسية للحصول عليها، إلا أن ٨ آلاف فقط حصلوا على الجنسية.

ويقول الناشط الأمريكي المعارض للحرب على العراق كارلوس ميندس إنه في دولة ترتفع فيها أقساط التعليم لغير الأمريكيين بشكل يجعل فرص التعليم أمامه شبه مستحيلة، وفي دولة تكون فيها الخدمات الصحية صعبة المنال للفقراء، يتجه الأهالي إلى الزج بأبنائهم في صفوف الجيش الأمريكي أملاً في الحصول على تعليم أو خدمات صحية أو الجنسية الأمريكية، أما أصحاب السلطة في الإدارة الأمريكية فيمتلكون الوسائل الكفيلة بإعفاء أبنائهم من الانخراط في الجيش وإبعادهم عن ويلات الحروب.

إن عمل هؤلاء المرتزقة لا يتبع أي قانون أو عرف عسكري في العراق؛ لأن الحاكم المدني السابق بول بريمر قرر عدم إخضاع قطاع الأمن الخاص للتشريعات المستحدثة، كما منع أي رقابة على هذا القطاع من جانب العراقيين، أما الجانب الأمريكي فقد ضاعف عدد العاملين من مدنيين وعسكريين بما يخدم المصالح الاستراتيجية القومية، وحجم العقود الموقعة بما فيها من مصالح مالية يُجبر من خلالها الموقعون على الانصياع للرغبات الأمريكية في عدم الإعلان عن عدد قتلاهم من المرتزقة في العراق.

وإضافة إلى ما سبق الفيلم الذي أظهر بعضاً من هؤلاء المرتزقة وهم يطلقون النار على العراقيين، فقد كشفت صحيفة الصندي تلغراف عن فلم فيديو (تذكاري) يَظْهرُ مرتزقة يطلقون النار على المدنيين العراقيينَ بشكل عشوائي، الفلم كشف عنه من قبل محققين ونشر على شبكة الإنترنت، وهو مرتبط (بوكالة الخدمات الدفاعية)، احتوى على أربع لقطات منفصلة يظهر فيها المرتزقة وهم يَفْتحونَ النار بالبنادق الآلية على السيارات، ويظهر الفيديو، في أحد الهجماتَ سيارة مرسيدس تُطلَقُ عليها النار من مسافة قريبة قبل أن تصطدم بسيارة أجرة مدنية، وفي اللقطة الأخيرة، تظهر سيارة مدنية بيضاء تتحاشى رشقات النيران بينما كانت تقترب من عربة لشركة أمن غير معروفة، ويمكن للمشاهد أن يرى الرصاص وهو يصيب السيارة قبل أن تتوقّف، أما اللهجة فهي إسكتلندية أَو أيرلندية، وكانت بداية ظهور الفيلم على موقع http://www.aegisiraq.co.uk كما يحتوي الموقع على رسالة

من العقيد سبايسير مالك الوكالة الأمنية، موجه إلى مستخدميه تنص: «أَنا قلق بشأن أجهزة الإعلام التي تهتم بهذا الموقع، وأنا أُذكّرَ كُلّ واحد مِنْكم بالتزامِه التَعَاقُدِيِّ أَنْ لا يَتكلّمَ مع أَو يُساعدَ أجهزةَ الإعلام دون تصريح من قبل إدارةِ المشروعِ أَو الوكالة في لندن، «أمتنع عن إرسال أيّ شيء إلى الشركة. مثل هذه الأشياء التي ظهرت يمكن أن تؤدي إلى خسارة أَو إلغاء عقدنا وبالنتيجة الخسارةِ لكُلّ شخص منكم»[٦].

أما محاكمة هؤلاء المرتزقة على فعلتهم فهي لن تجدي نفعاً في بلد يجهل القاتل لماذا يَقْتُل، والمقتول لماذا يُقتل، حيث تعترف وزارة الخارجية الأمريكية بأن عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المقاولين في العراق قد عكست إشرافاً سيئاً من قبل المسؤولين الأمريكان في العراق، الذين لم يتم إلزامهم بتقديم التقارير والإبلاغ عن السلوك الإجرامي لهؤلاء.

ومن خلال مسح أجرته صحيفة التايمز هناك تقريباً ٢٠٠ «حادثة» سجلت ضد شركات الأمن الخاصة منذ نوفمبر ٢٠٠٤م التي تبين أن ١١ ٪ من حوادث إطلاق النار من قبل المقاولين على العربات المدنية مجرد الاعتقاد بأنها تهددهم، وهذه التقارير التي حفظت طوعاً من قبل وزارة الدفاع الأمريكية لا تُشير إلى أي تبرير عن السبب لإطلاق النار، وتحتوي معلومات محدودة جداً حول مصير شاغلي السيارات التي تم إطلاق النار عليها، وتبين أيضاً أن المقاولين لم يتلقوا أي تهديد أو إطلاق نار من الجهة المصابة، لكن قتلوهم لأنهم يعتقدون بأنهم كانوا قائمين بعمليات انتحارية محتملين.

إن خطر هؤلاء المرتزقة على الأمـن واضح في الحالة العراقية، ولكن هناك خطر آخر قلما نجد من يتحدث عنه وهو خطر وجود هؤلاء المرتزقة على الاقتصاد العراقي، حيث تدفع رواتب هؤلاء المرتزقة من مخصصـات الإعمـار التي تلتهم نحو ٢٠-٣٠٪ من الميزانية حسـب بعـض التقديرات، ومن هنا تبرز مخاطـر وجود مثل هذه العصابات على الأمن والاقتصاد في العراق، حيث يتقاضون عشرات الآلاف من الدولارات لقاء مهامهم التي يقومون بها، فعلى سـبيل المثال يتقاضى المتعاقـدون الذين يدربون العراقيين على نزع الألغام وتشـغيل كلاب اكتشـاف الألغام رواتب تتراوح بين ١٥ و٢٥ ألف دولار شـهرياً، غير أن العراقي الذي يدربونه والذي سـيمد يديه فعليـاً لينتزع اللغم لا يتجاوز راتبه الشـهري ١٢٥ دولاراً، حتى وإن قتل فإن التعويض الذي سـيحصل عليه ذوي القتيل لن يصل بأي حال إلى راتب شـهر واحد مما يحصل عليه المرتزق.

الهوامش:

١) انظر وتسـنـد، روساند سفاحو بغداد الحقيقيين، صحيفة البابيس الإسبانية، ٦ مايو ٢٠٠٤م، ترجمة جريدة الجرائد العالمية في ١ يونيو ٢٠٠٤م.

٢) انظر سويلم. حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن الخاصة وحرب العراق،

http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm

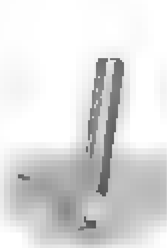
٣) انظر صحيفة الوطن السعودية، ١٦ مايو ٢٠٠٤م.

٤) انظر السابق.

٥) انظر صحيفة الخليج الإماراتية،

http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=79929

٦) انظر: شون ريموند ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥.



الارتزاق بين القبول الرفض

إن اللجـوء إلى الخصخصـة يخلّص الحكومات من عقـدة ما يصطلح تسـميته «أكياس البلاستيك السـوداء» لنقل جثث جنودها العسكريين، والمشـاهد الرسمية لدفن النعوش التي تسهم في خفض معنويات الرأي العـام، في حـين أن المرتزق آخذ من القتل مهنة لكسـب العيش يتحمل مخاطرها هو وليست حكومته. المؤلف

قـد لا نجد عاقلاً واحداً على سـطح البسـيطة يحاول أن يبرر وجود المرتزقة، ولكن هؤلاء القتلة لهم آراؤهم في مهنتهم ما بين مؤيد لهـا بدافع القتل، وآخرون يقرنون القتـل بالنهم الواضح لجمع أكبر قدر من الأموال، وهذا يوجب علينا أن نرصد كلا الموقفين، كما يجب رصد الرأي العام الأمريكي باعتبار أن الولايات المتحدة هي من اخترع ما أصبح يعرف (بالحروب الاسـتباقية) (والحـرب على الإرهاب)، والشـاهد في سياق الحديث هنا ما نشرته صحيفة نيويورك هيرالد تريبيـون بتاريخ ٢٢ إبريـل ٢٠٠٤م عندما كتبت: «يلجأ العسـكريون الأمريكيون إلى الاسـتعانة بعناصر مـن خارج صفوفهم في مجالات إعداد الأغذية أو غسـيل الملابس، مستخدمين في ذلك شركات من القطاع الخاص، وهذا اتجاه كانت القوات المسـلحة للولايات المتحدة قد سلكته بحماس شديد منذ التسعينيات، لكن هذا شيء واستخدام القطـاع الخـاص لأداء مهام الحرب والقتال شـيء آخـر تماماً، ثم تضيـف: «إن المصير الفظيع لمتعاقدي الأمن الأربعة، في الفلوجة في

شـــهر مارس ٢٠٠٤م جاء ليؤكد مشكلة اعتماد الولايات المتحدة على العناصر المأجورة لأداء مهام القتال»؛ ثم تبادر الصحيفة إلى تفسـير تعريف الحارس الأمني الخاص. أو الحارس العامل لحسـاب القطاع الخاص فتقـول: «إن مصطلح الحارس الأمني الخـاص لا يعبّر عن العمل الحقيقي الموكل لهؤلاء الرجال أو النسـاء المسـلحين، إنهم لا يجلسـون خلف مكاتب لكي يوجهـوا الزائرين إلى كيفية الدخول إلى أروقة هذا المبنى أو ذاك.. ولا يكاد يستخدمهم أحد في حراسة آبار النفط على سبيل المثال.

إن المصطلح الأوفق الذي يصدق عليهم هو (البنادق المأجورة) وهم مكلفون بالسـهر على أمن مقار القيادة لقوات الاحتلال، ومما لا شك فيه أن هذا الاعتماد المتزايد على متعاقدين لا يتحملون سوى مسؤولية فضفاضة -مقارنة بالجندي النظامي- أمر جدير بأن يتفجر يوماً في وجه منفذيه؛ لأنه يبعث بالرسـالة الخطـأ التي تقول للعراقيين حتى بعد أن انتقلت إليهم السـيادة في بعض المناطق بأن الولاء لا ينبغي أن يتوجه إلى الوطن بل يتجه إلى من يدفع ثمن العقد.

والحـق أن ظاهرة المرتزقة بلغت من الاستشـراء والاتسـاع إلى الحد الذي دعا عدداً كبيراً من الكتّاب والخبراء في الولايات المتحدة نفسـها إلى التحذير من مغبتها وعواقبها، وكشفت صحيفة نيويورك أن السـيناتور جـاك ريد عن ولاية رود إيلانـد وعضو لجنة القوات المسـلحة في مجلس الشـيوخ كتب في منتصف إبريل ٢٠٠٤م خطاباً إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومعه ١٢ من أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين يقول فيه: إن إسـناد مهمة حفظ الأمن في العراق

إلى شــركات بعقود خاصة يثير تســاؤلات خطيرة، وتؤكد الصحيفة أن تدفق هذه الشــركات إلى العراق وهي فاقدة الخبرة قد أسهم في إيجاد مناخ من الفوضى في هذا البلد الممزق[1].

كما حذر الكاتب (باري يومان) من استشــراء ظاهرة خصخصة الحرب، وكتــب مقالاً بعنوان (الدور المتزايــد للمرتزقة) فيقول: «إن حجم هذا الاستثمار الرأسمالي الخاص قد بلغ في الولايات المتحدة ما يزيد ســنوياً على ٤٠٠ مليار دولار، تأتي من تشــغيل عناصر من مرتزقــة الجنــود والضباط، ويقوم علــى أمر هذا العمــل عدد من الكولونيــلات والجنــرالات المتقاعدين من خدمة القوات المســلحة الأمريكية، ويكلفون بمهام عســكرية بالدرجــة الأولى تبدأ من جمع المعلومات والاســتخبارات خلــف خطوط العدو وعمليــات التدريب وأداء المهام الحربية الشــديدة الخطورة وفي مقدمتها مهام التدمير والتخريب، وقد يضاف إليها عمليات التحقيق والاســتجواب وســط أشد الظروف إهانة وإذلالاً للكرامة البشرية».

ويصــف مايــكل فيكــرز وهو مــن (مركــز تخمينــات الموازنة والاســتراتيجية) حول خطر المرتزق حين يقول: «هناك إحساس بأن مثل هؤلاء المرتزقة حتى وإن كانوا يعملون تحت قيادة الولايات المتحدة أو قيادة دولية فإن مستوى المُساءلة السياسية المتوقع – إذا كان هناك حالات قتل غير عمد – سيكون أعلى، مقارنة بقوات حكومية»[2].

وهناك جون (بيتر فام) الذي يعد جلب هؤلاء المرتزقة للعمل شراً لا بد منه، ولكن حتى يوظف هذا الشــر في إطار قانوني فإنه يقول:

«إن خصخصة عمليات حفظ السلام ربما تكون البديل الوحيد في المنظور القريب لمراقبة الآلاف الذين يموتون، ومن الأفضل التعامل والتعاون مع هذه الظاهرة بدلاً من الاستمرار الزائف في تجاهلها وعدم تقديم حلول بديلة حقيقية وعملية، وإذا ما أقدمت الحكومات على استخدام المرتزقة، فمن الواجب إخضاعهم لنفس قوانين عمل القوات النظامية، وهو ما يعني أيضاً أن الحكومة التي تستأجر قوات مخصخصة ينبغي أن تكون مستعدة لمحاسبتهم في المحاكم في حال القيام بأعمال تمثل خرقاً للقوانين السائدة، وقد ظهر من قبل عدد من هؤلاء المرتزقة في محاكم (أسلاب وغنائم) خاصة، ويمكن للكونجرس أن يقدم في هذا الصدد على خطوة مهمة بتطوير قانون خاص يحكم كيفية التعامل مع المتعهدين العسكريين الخاصين، وبذلك يشجع الدول الأخرى على القيام بالشيء نفسه.

وعلى صعيد العاملين في ميدان الشركات الأمنية فقد أكد (سايمون فولكز) المدير التنفيذي لشركة أمن بريطانية أنهم (المرتزقة) يعملون لقاء الأجر، وفسر ذلك بأن الكثير من شركات الأمن تقوم باستئجار هؤلاء الأفراد من شركات أخرى، كانت قد قامت باستئجارهم من مقاولين، مما يعني في المحصلة أن هذه الشركات أصبحت تمثل منفذاً لتسلل أي منظمات أو دول أو أجهزة مخابرات للتخريب وإثارة الفوضى في العراق، أو للعمل لحساب دولهم داخل هذه الحالة من الفوضى، ومنهم بالطبع عملاء للمخابرات الإسرائيلية وغيرها، الذين وجدوا في العمل كرجال أمن فرصة للتنقل بحرية في كل أنحاء العراق كما يريدون.

ويعلق مايكل بتلز وهو مؤسس شركة خدمات أمنية على الدور الذي تقوم به، فقال: «إن هذه الشركات المدنية تعمل وسط أشد المناطق عداء في هذا الصراع، وفي بداية الحرب في العراق كانت شركات الأمن الخاصة تجلب رجالها من عناصر قتالية متميزة، أما الآن فقد ازداد الطلب عليهم مما لا يضمن أن يكونوا جميعاً على كفاءة عالية»، كما وصف بتلز العمليات التي تقوم بها هذه الشركات بأنها صناعة، وحرب لتحقيق المكاسب للباحثين عن الثروة أو للمرتزقة.

ويعد العديد من رؤساء الشركات الأمنية أن عملهم هو أمني خدماتي، وتستعين بهم الحكومات ومنهم (أندرو ويليامز) من شركة (نورث بريدج للخدمات) وهو مظلي سابق حارب في فوكلاند وشارك في عمليات تمتد من الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية، حيث قال في حوار مع وكالة «رويتر» يوم ٩ مايو ٢٠٠٥م: «لسنا مرتزقة.. (نورث بريدج) شركة عسكرية مشروعة تعمل فقط لحكومات منتخبة ديمقراطيًا أو وكالات معترف بها»، والسبب كما يحاول أن يقنع نفسه هو أن حكومات اليوم مثل أفغانستان والبلقان والعراق تعاني جيوشها الوطنية من مشاكل ومثقلة بالأعباء، ويمكن لشركته أن تقدم ما تحتاجه من مساعدة لحفظ السلام، وتبلغ به الجرأة إلى القول إن شركته وبالتعاون مع الأمريكيين تستطيع أن تضع كتيبة من خمسة آلاف جندي على الأرض بكل معداتها في أي مكان بالعالم خلال ثلاثة أسابيع»!.

ويحاول بعض من مؤسسي هذه الشركات عدم الخلط بين الخدمة العسكرية وعمليات الأمن، ويحاولون أن يكونوا أصحاب رؤية

واضحة في التفريق بين ما هو عسكري وما هو شبه عسكري، ويقول (السـرجينت أروين) وهو عسكري سابق في الجيش الأمريكي يعمل مع إحدى شركات المرتزقة أنه منجم للذهب، وللحصول على الأموال يكفي أن نكون قد أمضينا خمس سنوات في الجيش، ويشاركه الرأي أحد أعضاء الميليشـيا الصربية (النسـور البيض) وهو من القناصة المحترفين في الجيش اليوغوسـلافي السابق قبل أن يلتحق بالقطاع الخاص وقام بمهمات في عدة دول إفريقية، يؤكد أن هذا الأجر يمكن أن يبلغ للرجال المحترفين نحو ١٥ ألف دولار يومياً.

إن جميع الرجال والنساء المجندين للعمل بواسطة شركات القتل هذه، هم في عمومهم ينتمون إلى مجتمع مهمّش، وسـواء أكانوا أبناء عائلات معدمة، أو انتهازيين، أو بؤسـاء بسطاء، فإنه كان من السهل أن يتحولوا إلى متمردين لا يتوقع ما يمكن أن يفعلوه، ولأنهم يتقاضون أجـراً ليقاتلـوا أو يقوموا بمهام أخرى، فإن هـؤلاء الجنود كثيراً ما يكونون غير متحمسـين لعمل ذلك، ولا سـيما إذا تأخرت أنصبتهم، ولذلـك لم يكن من المسـتغرب أن تكـون هذه الجيـوش المركّبة من عناصر مختلفة غير مسـتقرة ومتقلبة وعلى استعداد لبيع نفسها لمن يدفـع ثمناً أكبر أو للهروب لدى تعرضها لأقل هجوم. وفوق كل ذلك، فـإن جنود هذه الجيوش لم يكن لديهـم ذات الاهتمام أو الهمّ الذي يوجه سادتهم الذين يجندونهم، وكان بإمكانهم في حالة عدم فرارهم أن يكشـفوا عن شراسـة ليسـت لها حدود، وقد كان المرتزقة الذين ينتسـبون إلى سويسـرا الحالية، هم الذين مثلـوا الجندية المأجورة لزمن طويل، معروفون أيضاً بوحشـيتهم ولامبالاتهم الكاملة بمدونة الشرف والأخلاق المعمول بها في الفروسية سابقاً.

لا يُهمل المؤيدون لخصخصة العمليات العسكرية أهمية الجانب الاقتصادي، ألا وهو أن تكاليف عمليات الخصخصة تخفف القيود المالية على الدولة، فقد أكدت وزارة الدفاع الأمريكية في سنة ٢٠٠٢م أن في إمكانها أن توفر ما يزيد على ١١ مليار دولار ما بين العامين ١٩٩٧م و٢٠٠٥م بفضل أعمال تلزيم العقود، وهذا يمكن اعتباره أحد أنواع الدعاية لتحويل النظام الدفاعي نحو الشركات الخاصة عبر خفض عدد الموظفين لمصلحة القطاع الخاص، كما أن تلك القوات لن تكلف الخزنة الأمريكية وتستطيع الانتشار بشكل أسرع من القوات النظامية، وبحسب النقابي روبرت هارنج رئيس الاتحاد الأمريكي للموظفين الفيدراليين في أوائل سنة ٢٠٠٣م إن عدد الموظفين العاملين بموجب عقود مع وزارة الدفاع كان أكبر بأربع مرات من عدد الموظفين المدنيين، هذا وقد صدرت انتقادات عنيفة للجيش الأمريكي بعد أن أعلن في أكتوبر ٢٠٠٢م أن هناك نحو ٢٠٠ ألف وظيفة سوف تنتقل إلى القطاع الخاص في المرحلة الثالثة من عمليات الخصخصة العسكرية[٣].

وهناك من الآراء التي تقول أن اللجوء إلى الخصخصة يخلّص الحكومات من عقدة ما يصطلح بتسميته «أكياس البلاستيك السوداء» لنقل جثث جنودها العسكريين، والمشاهد الرسمية لدفن النعوش التي تسهم في خفض معنويات الرأي العام، في حين أن المرتزق أخذ من القتل مهنة لكسب العيش يتحمل مخاطرها هو وليست حكومته.

أما أكثر الأمور سلبية ووضوحاً في هذا الأمر فهو أن الرقابة على الشركات العسكرية الخاصة تكاد تكون معدومة من قبل المشغلين

الأصليين، كما أن القوانين الدولية التي وقعتها الهيئات الدولية لا تزال غير مؤهلة لمكافحة مخالفات المرتزقة، كما أنهم -المرتزقة- يعملون في مناطق يكاد يكون فيها القانون المحلي غائباً، وعند وقوع جريمة حرب تتنصل منها الأطراف سواء أكانت الشركة المشغلة، أو وحتى الحاكم العسكري، وبالطبع يكون القانون الدولي غير فاعل في هذه الحالة، ومن الطبيعي أن تستمر الفوضى التي يسببها المرتزق دون رقيب أو حسيب.

ويبقى السؤال الذي يبحث عن إجابة هل من الجائز استخدام هؤلاء القتلة وتقديم الدلائل الأخلاقية والقانونية على قبول أفعالهم، فهناك من يقول إن كان استخدام هذه القوات لإتمام بعض المهام في المناطق الصعبة فلا بأس، أما أن تخصص عمليات حفظ السلام فهذا غير مقبول عند الذين لم يتخذوا موقفاً واضحاً من دواعي وجود هؤلاء المرتزقة إلى جانب الجيوش.

إن من الواضح أن العاملين في شركات المرتزقة العسكرية لا تحكمهم أي قوانين أو حتى اتباع تعاليم عسكرية، وبالتالي فإن القانون الذي يردعهم غير موجود أصلاً، كما أنهم لا يعرفون أي شروط أخلاقية أو إنسانية أو وطنية، بل يعرفون سيدهم الذي يغدق عليهم الأموال، وهذا واضح في التجاوزات التي ارتكبوها مراراً.

وقد تصاعد القلق العالمي ضد المرتزقة، ففي سنة ١٩٦٦م تبنى مجلس الأمن قراراً يدين تجنيد المرتزقة لإسقاط حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجردت المادة السابعة والعشرون من

البروتوكــول الإضافي الأول لســنة ١٩٤٩م الملحق باتفاقيات جنيف المرتزقــة من حق المطالبة بوضع العســكري أو بوضع أســير حرب، لتتركهم عرضة للمحاكمات كجنــاة عامين في الدولة المتضررة، لكن المادة تركت تعريف المرتزقة -برأي العديد- ذاتياً بشكل خطر ويعتمد جزئياً على تقدير الأسـباب التي تدفع شـخصاً للقتال، وفي سـنة ١٩٦٨م أقرت الأمم المتحدة ومنظمــة الوحدة الإفريقية قوانين ضد المرتزقة، جاعلة استخدامهم ضد حركات التحرر الوطني والاستقلال قابلاً للعقاب كفعل جنائي، ومنذ بداية التسعينيات أخذت هيئة الأمم المتحدة تحذر مــن أخطاء تزايد عدد المرتزقة فــي العالم، فوضعت مشــروع معاهــدة ينص علــى مكافحة تجنيــد المرتزقــة، وتمويلهم وتدريبهــم، ولكن هذا المشــروع بقي حبراً علــى ورق، فقد وقع عليه اثنا عشــر بلداً فقط وهــذا غير كاف لتصبح تلك المعاهدة ســارية المفعــول، حتى أصبح هــؤلاء المرتزقة مصدر قلق بالــغ لدى العديد مــن المحللين والمراقبين في أوروبا وغيرها، ففي فرنســا بدأت لجنة الشــؤون الاســتراتيجية التابعة لوزارة الدفاع بدراسة هذا النوع من المرتزقة، وأشــارت تلك اللجنة إلى أن هذه الظاهرة بتزايد مســتمر وتشــكل تهديداً حقيقياً لكل الشــعوب، وذلك عندمــا تتملص الدول العظمى من مســؤولياتها الأخلاقية والأمنية في بقاع الأرض وتضع خدماتها في يد أقلية تريد الهيمنة والسيطرة على الأكثرية.

ومــع أن الأمم المتحدة تُجرم الاســتعانة بهم؛ إلا أن الأمين العام السابق للمنظمة الدولية كوفي عنان فكّر في الاستعانة بهؤلاء المرتزقة فــي رواندا مع تصاعــد أعمال الإبادة الجماعيــة عندما كان أميناً

عامًا مساعدًا للأمم المتحدة مكلفًا بشؤون عمليات حفظ السلام، وأصدر تصريحًا شهيرًا في ذلك الوقت قال فيه: «يوم احتجنا إلى جنود مدربين للفصل بين المقاتلين واللاجئين، فكرت في احتمال اللجوء إلى شركة خاصة، لكن العالم ليس مهيأً ربما لخصخصة السلام»(٤).

ومع أن القانون الدولي يجرّم التعامل مع المرتزقة إلا أن أحداً لم يوجه اتهاماً إلى الإدارة الأمريكية -على سبيل المثال- كونها منحت أكثر من ثلاثين ألف عقد إلى شركات خاصة تضم بين موظفيها قتلة مأجورين، وفي تصريح للصحفيين في ٣٠ إبريل ٢٠٠٤م، رأى (كينيث روس) المدير التنفيذي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش أنه إذا كان البنتاجون ينوي استخدام متعاقدين من القطاع الخاص من أجل مهمات عسكرية استخباراتية فيجب عليه أن يتأكد أولاً من أنهم خاضعون لبعض القيود والأشكال الرقابية القانونية، ذلك أن عمل هؤلاء وسط فراغ قضائي يعد تشجيعاً على التجاوزات، وفي العام ٢٠٠٠م صدر تقرير عن خصخصة العلميات العسكرية أكد في النهاية على أن الخصخصة أقل تكلفة من التدخل العسكري ولكنها تفسد نوعية النتائج وتقلل من احترام حقوق الإنسان وفي ظل الأوضاع السائدة في عالم اليوم فإن النتائج المترتبة على عمل المرتزقة أخذت تظهر هنا وهناك، ولكن حتى الآن لم تصدر أي تصريحات رسمية غربية تحديداً ومن جهات دولية تقرع ناقوس الخطر الذي سيقضي يوماً على العسكرية النظامية لصالحه.

الهوامش:

١) انظـــر عبدالكريم، رعد، المرتزقة ودورهم القـــذر في العراق، موقع المختصر للأخبار ٢١/٧/٢٠٠٦م.

٢) انظر http://www.albayan-magazine.com/trgmat/3.htm

٣) انظـــر ســـنجر، بيتر وارن، مهنة بعمـــر العالم، صحيفة اللومنـــد توبلوماتيك الفرنسية، ٢٩ إبريل ٢٠٠٣م.

٤) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق، http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003//06/article01.shtml



نضوب المتطوعين

هل نحـــن بحاجة إلى قانون كوني لدعم الهيمنـــة الأمريكية، وهل يظهر من بني جلدتنا من هو مســتعد للتضحية بحياته.. وأخلاقه.. في سبيل البطاقـــة الخضراء الأمريكية وبعض الميـــزات الأخرى لخدمة الجندية الأمريكية في حروبها العالمية وخدمة مصالح العم سام الضيقة؟!

المؤلف

تشير العديد من التقارير إلى أن أرض العراق تضم نحو ٤٨ ألف مرتـــزق يعملون في مجـــال الأمن الخاص، ويقـــدر حجم أعمال تلك الشـــركات الخاصة بمليارات الدولارات، وتأتي عمليات حراسة آبار النفط بأرباح طائلة لتلك الشـــركات، وربما تدر عليها ضعف المقابل الـــذي تحصل عليه من أدائهـــا في أي أعمال أخـــرى، ويقوم عملاء تلك الشـــركات أحياناً بمنـــح حقوق تعدينية إلى شـــركات على صلة وثيقة بتجار الســـلاح وشركات تأجير المرتزقة، كما أن الحصول على أرقام يُشـــكل أحد الصعوبات التي تواجه الباحثين عن حقيقة نشاط المرتزقة: عدا أن حسابات الحكومة الأمريكية، وأجهزة مراقبة العقود غير واضحة تماماً في هذا الشـــأن، حيث يقدر الجيش الأمريكي أنه مـــن بين ٨٧ مليون دولار المخصصة لعام ٢٠٠٥م للحملة العســـكرية الموســـعة في العراق، بما في ذلك آســـيا الوســـطى وأفغانستان، فإن ثلث هذا المبلغ ويصل إلى نحو ٣٠ بليون دولار تقريباً يتم إنفاقه على تعاقدات مع الشركات الخاصة.

أما دخل هؤلاء القتلة فقد أشار تقرير صحفي[1] إلى أن الدخل الأساسي لشركات المرتزقة الآن لم يَعُد يأتي من بلدان ما وراء البحار الفقيرة كالسابق، بل من دول الشمال الغنية، حيث الجيوش الغربية المحترفة التي (تخصخص) نشاطاتها أكثر فأكثر مثل: الحراسة والصيانة والتدريب والتعاون، في حين يسهم قطاع النشاطات الأمنية الخاص الموسع وحده الذي يبلغ حوالي ٥٠ مليار دولار في جميع المجالات، ويعمل فيه مليون شخص من بينهم ٨٠٠ ألف في أوروبا.

وتقدر العديد من التقارير التي تناولت رواتب المرتزقة العسكريين أن الضابط منهم والذي يقود المتطوعين الآخرين يتقاضى راتباً بحدود ١٠٠٠ - ١٥٠٠ دولار في اليوم، والمرتزق العادي يتقاضى ما بين ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار في اليوم، طبقاً لطبيعة المهمة التي يُكلف بها، والمنطقة التي يعمل فيها من حيث الحالة الأمنية، والمعدات العسكرية واستخدام الأسلحة والأجهزة الحديثة، وقيادة الطائرات والمروحيات والدبابات والعربات المدرعة والآليات الأخرى، ويمكن أن يصل مرتب المرتزق المحنك في القتال إلى نحو ١٥٠٠ دولار في اليوم، لاسيما إذا كان يعمل في إحدى المناطق الساخنة مثل المثلث السني في العراق حيث تشتد المخاطر الناتجة؛ إلا أن التمييز العرقي يظهر بوضوح في هذا الشأن، فنجد أن المرتزق الأمريكي المتخصص في المهام الصعبة يتقاضى عشرة أضعاف ما يتقاضاه مثيله من جنسية أخرى من دول العالم الثالث.

تأتي خصخصة الجيوش بعد انتعاش أسواق السلاح والطلب المتزايد على الشركات الأمنية الخاصة ونضوب المتطوعين الراغبين

بالالتحاق بالوحدات العسـكرية؛ لهذا فقد حـذر أكثر من خبير من تأخـر الجيش الأمريكـي في تجنيد أعداد إضافيـة من المتطوعين، ولهـذا تلجـأ قيادة الجيش إلـى المرتزقة، ويبدو أن فجـوة التجنيد التي باتت تقلق الجيش الأمريكي آخذة في الاتسـاع، فقد كان تعداد الجيش الأمريكي سـنة ١٩٨٩م نحو ٢,١ مليون عسكري خفض إلى ١,٤ مليون سـنة ٢٠٠٤م، وأكدت وثائق البنتاجون وجود ٣٠ ألفًا من المرتزقـة بين صفوف الجيش، وجاء ذلك ضمن الشـهادة التي أدلى بها ديفيد شـو وكيل وزارة الدفاع الأمريكية أمام اللجنة العسـكرية التابعة لمجلس الشـيوخ الأمريكي، وهـي اللجنة المختصة بالنظر في المشـكلات التي تواجه العاملين في الجيش، هذا بالإضافة إلى أحد عشـر ألفًا في قوات الحرس الوطنـي وقوات الاحتياط في الولايات المتحدة من غير الحاصلين على الجنسـية الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من شـركات المرتزقة التي تعمل لصالح الجيش الأمريكي في العراق، والتي تقوم بتوفير الحماية لشركات إعادة الإعمار والشركات الأمريكية والغربية الأخرى.

ويقول (الميجور سـتيفين ناجلر) الذي يعمـل واعظًا في الجيش الأمريكـي في حديث له بصحيفـة النيويورك تايمز: «لقد كان هناك العديد من مسـؤولي التجنيد بالجيش الأمريكي الذين مروا بأوقات عصيبة وبانهيارات عصبية بسـبب فشـلهم في الحصول على المزيد مـن المتطوعين الجدد، وفي ظل ضغوط الجيش عليهم بضرورة جلب المتطوعين بأي طريقة».

وتشــير أرقام الجيش الأمريكي -التي نشرتها جريدة النيويورك تايمــز- إلــى أن هنــاك ٣٧ ضابطًا علــى الأقل فــي إدارة التجنيد الأمريكية التي تشـرف على عملية تجنيـد المتطوعين قد هربوا من الخدمة العسـكرية منذ أكتوبر عام ٢٠٠٢م، وفي إشــارة أخرى إلى مدى الضغوط الملقاة على كاهل مسؤولي التجنيد بالجيش فإن وثائق الجيــش الأمريكي تشـير إلى أن عدد الجرائم التــي اقترفها أولئك الضباط المشرفين على عملية التجنيد قد زادت بصورة كبيرة، والتي تتـراوح ما بين تجنيد أفـراد غير مؤهلين من أجـل الوفاء بالحصة المقررة علــى كل ضابط، أو إعطاء مزايا أو مكافآت اســتثنائية إلى المتطوعين من أجل إغرائهم بالتطوع.

وهناك شــهادة متداولــة مثل غيرها على حجــم الضغوط التي يعاني منها مجندو الجيش الأمريكي ومنها شــهادة الجندي (جوشو أكاي) فيقــول[٢] إنه نال إجازة من العراق للعودة إلى الولايات المتحدة وقرر خلال الحــرب الدائرة في العراق عدم العــودة إليها والهروب مــن الولايات المتحــدة الأمريكية إلى أي مكان فــي العالم، ويتحدث (أكاي) عن تجربته في التجنيد، وكيف أن الضباط المجندين له نكثوا بوعودهــم من ناحية عدم إشــراكهم في المناطــق الملتهبة في العالم وغيرها من أنواع المعاناة الأخرى والتي بسببها قد يطلق الجنود النار على أنفســهم، هرباً من العراق وأفغانســتان، ثم يؤكد أنه وصل إلى كنــدا بعد أن فر مع عائلته واســتقبلته هناك لجنة معارضي الحرب على العــراق التي تتكفل في تدبير أمر لجوئه السياســي في تورنتو هرباً من جحيم القتال.

أما موقف الولايات المتحدة من إعلان الخسائر الحقيقة لحروبها فهذا ما زالت الكثير من الأقلام تتناوله ما بين مصدق ومكذب للأرقام، فما يؤكد التظليل الأمريكي في شأن العدد الحقيقي من القتلى ما نشر من مقال في موقع (كوكب المكيدة) Conspiracy Planet تحت عنوان (أكاذيب البنتاجون) حول وفيات الجنود في العراق، ويقول كاتب المقال أن ستة وعشرين ألفاً من الجنود قتلوا أو أصيبوا بإصابات بالغة أو هربوا من الجيش في حرب العراق، كما يذكر المقال عدد الجنود الذين توفوا في المستشفيات الألمانية أو في الطريق إليها قد بلغ ٦٢١٠ حتى نهاية يناير ٢٠٠٥م، كما يؤكد الكاتب إن وزارة الدفاع الأمريكية تتعمد التقليل من العدد الحقيقي من القتلى فيما يؤكد في مكان آخر أن عدد الجثث التي تم شحنها إلى الولايات المتحدة وصل إلى ٧٠٠ جثة[٢].

واليوم الجيش الأمريكي بحاجة إلى ١٠١٢٠٠ جندي من القوات الأساسية والاحتياط (٢٠٠٥م) وحده للوفاء بحاجات الجيش في كل من العراق وأفغانستان وفي مناطق أخرى حول العالم وفي داخل الولايات المتحدة، وهذا يعني أن كل ضابط تجنيد من أولئك البالغ عددهم ٧٥٠٠ ضابط يواجهون ضغوطًا متزايدة من أجل جلب المزيد من المتطوعين في وقت تصاعد الحرب الحالية في العراق والتي لا تبدو لها نهاية في الأفق.

ويقع أولئك الضباط بين مطرقة الجيش الأمريكي الذي يطالبهم بالمزيد من الجنود تحت أي ظرف، وبين سندان العائلات الأمريكية التي أصبحت تنأى بنفسها عن الجيش الأمريكي بسبب المخاطر التي

يواجهها المتطوعون في كل من العراق وأفغانستان، حيث يعترف اللواء مايكل روشيل قائد وحدة التجنيد بالجيش الأمريكي، فمن الواضح أن الجيش يمر بوقت عصيب فيما يتعلق بتجنيد المتطوعين الجدد، وأن الجيش الأمريكي يواجه أقصى التحديات أمام حركة التطوع في الجيش التي بدأت في سنة ١٩٧٣م، ويقول اللواء روشيل: «لا أنكر أننا بحاجة ماسة إلى المتطوعين، وأن المهمة الأخطر أمام الجيش الأمريكي هي جلب المزيد من المتطوعين في الوقت الراهن الذي تخوض فيه أمريكا حربين في العراق وأفغانستان»[٤]، وحتى يضمن الجيش الأمريكي أن ينال النسبة المتوقعة قام باتخاذ عدة تنازلات من أجل توسيع نطاق المتطوعين الجدد وقبول المتطوعين الأكبر سناً والمزيد من المتطوعين الذين بلا شهادات دراسية، وربما يفكر في تقديم المزيد من التنازلات ولكن دون جدوى، وخاصة وأن الحرب تجد من يرفضها، فلا النفط العربي أصبح يجذب أبناء الأمريكان، ولا التظليل الإعلامي الأمريكي يجد دائماً آذاناً صاغية من أن الولايات المتحدة مستهدفة من الإرهاب.

تشير وثائق الجيش الأمريكي إلى أن الجيش ولأول مرة منذ خمس سنوات يفشل في الحصول على الحصة المطلوبة من الجنود للتطوع، حيث يعاني الجيش من نقص بلغ نحو ثمانية آلاف جندي من الرقم المستهدف في أكتوبر ٢٠٠٤م وهو ٤٩,٢٨٥ جندي، ولم يتمكن الجيش من تجنيد العدد المطلوب من عجز في نسبة المجندين وبلغت ٢٧٪ في فبراير ٢٠٠٥م، و١٣٪ في مارس، و٤٢٪ في إبريل، ومن المتوقع أن يفشل الجيش في الوصول إلى العدد المطلوب في الأشهر القادمة المتبقية من عام ٢٠٠٥م، وحتى الربع الأول من عام ٢٠٠٦م.

وقد صرح الجنرال (ريتشـــارد كودي) نائب رئيس أركان الجيش الأمريكي أمام الكونجرس في ١٦ مارس ٢٠٠٥م أنه يشعر بقلق عميق حول تمكن الجيش من توفير عدد القوات اللازمة للقوات الأمريكية. ويضيف: «إن هذا يؤرقه ويجعله يفكر في الحجم الحقيقي للمشكلة، ويتسـاءل فيما بعد كيف سيكون شـكل الجيش إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه في عام ٢٠٠٧م؟».

وليـس الجيش الأمريكي من يعاني من تدنـي معدلات التجنيد؛ بل إن مشـاة البحرية الأمريكية المارينز هي الأخرى قد فشـلت في الوصـول إلى عدد المتطوعين في ينايـر ٢٠٠٥م ولأول مرة منذ عدة عقـود، في حين نجحـت البحرية والقوات الجوية فـي توفير العدد المطلوب وذلك بسـبب قلة المطلوبين للتجنيد فـي صفوفيهما. ومنذ سـنة ١٩٧٣م كان الجيش الأمريكـي يعتمد على نظام التطوع وتمكن من الحصول على العدد المطلوب الذي يصل إلى مليون جندي أمريكي من القوات الأساسية والاحتياطية والحرس الوطني، وذلك من خلال حمـلات توعية وحث المواطنين على الانخـراط في صفوف الجيش لاكتساب مهارات جديدة وخوض المغامرات والمال الوفير والعديد من المزايا الأخرى. ولكنها في أوقات الحروب لا تعادل مخاطر الموت في ساحات الحروب.

وقد صرح العديـد من كبار رجالات الجيش الأمريكي، بما فيهم اللواء المتقاعد (جريج بارلير) الذي ترأس قطاع البحث والإستراتيجية لهيئة التجنيد بالجيش الأمريكي حتى سنة ٢٠٠٢م أن الضغوط تتزايد على الضباط المختصين بجلب المتطوعين مما يظهر أن هذه السياسة

يجب أن يعاد النظر فيها، وأن يتم التفكير في وسائل أخرى مثل وجود الخدمة الوطنية الإلزامية بين الشباب الأمريكي.

وتتعالى أصوات التحذير من مغبة نضوب المتطوعين، فقد حذر عضو الكونغرس (جوزف بيدن) عن الحزب الديمقراطي في لجنة الشؤون الخارجية أن الجيش قد يلجأ إلى الاعتماد على التجنيد الإجباري، استناداً إلى التقرير الذي قُدم لوزارة الدفاع الأمريكية وأشار إلى الصعوبات التي يعاني منها الجيش لجذب مجندين جدد، وأوضح بيدن لشبكة إن بي سي التلفزيونية سيكون علينا بحث هذه المشكلة، فهناك تراجع بنسبة ٤٠٪ في أعداد المجندين المتطوعين، في حين يطالب آخرون أمثال (توم فريدمان) الناقد السياسي والمتحدث باسم مجلس العلاقات الخارجية أن الوقت حان لإعادة تطبيق التجنيد بالقرعة على الشعب الأمريكي.

وفي خطوة من أجل إغراء الشباب الأمريكي للتطوع في صفوف الجيش قامت قيادة الجيش باتخاذ عدة خطوات، ففي سبتمبر ٢٠٠٤م ضوعفت مكافأة الانضمام إلى الجيش مدة ثلاث سنوات، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٨م، وتقليل شروطه للانضمام، ورفع الحد الأقصى للالتحاق إلى ٣٩ عامًا، وفي العام ٢٠٠٤م وافق الجيش على قبول آلاف المتطوعين دون الحصول على شهادات ثانوية.

كما دشن الجيش الأمريكي حملة إعلانية محلية لإقناع الآباء بتجنيد أبنائهم، فتشير صحيفة (يو إس إيه توداي) الأمريكية إلى أن الجيش الأمريكي بعد أن فشل في إقناع الشباب في التطوع في

صفوف الجيش بسبب عدة عوامل منها رفض الآباء لدخول أبنائهم الجيش، فقد غير الجيش استراتيجيته الدعائية والإعلامية، واتجه إلى إغراء الآباء والأمهات ومحاولة إقناعهم بمزايا الانخراط في صفوف الجيش، وأوضحت الصحيفة أنه من بين مبادرات الجيش الأمريكي والمارينز:

- أربعة إعلانات تلفزيونية مؤثرة للجيش تستهدف الآباء والأمهات والمدربين والوزراء، مضيفة أن الإعلانات أذيعت خلال شهر أبريل ٢٠٠٥م.

- قرار خبراء التطوع بالجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان بزيارة منازل المجندين المحتملين لتهدئة مخاوفهم بشأن الحرب.

- شريط فيديو مدته تسع دقائق يحمل اسم حديث الآباء، يحاول تمرير رسالة الآباء الهادفة إلى القول أن التطوع في سلاح المارينز شيء جيد لأبنائهم.

- حملة بريدية مباشرة لسلاح المارينز إلى آباء الشبان الأمريكيين في المدارس العليا، يركز فيها المارينز على فوائد الالتحاق به، ويطلبون فيها من آباء الطلبة إتاحة الفرصة بالحديث إليهم عن الوظيفة العسكرية.

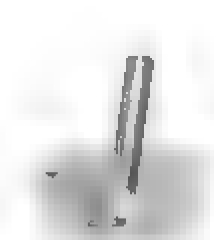
وتشير دراسات عن الجيش الأمريكي والتي أظهرت أن الآباء يمثلون عقبة أساسية أمام التطوع، حيث ذكرت دراسة لمؤسسة ميلوارد براون، على نحو ١٢٠٠ متطوع محتمل، أن المعارضة للخدمة العسكرية تتزايد بشكل كبير بين الأمهات والآباء، فيما وجدت مؤسسة بحثية

أخرى أن المؤثر الأكبر في قرارات الترشيح للانضمام بالجيش كانت الأمهات، بنسبة ٨١٪، تبعهم الآباء بنسبة ٧٠٪، ويسعى كل من الجيش النظامي والمارينز لإقناع الآباء بأن أبناءهم سيتمتعون بالسلامة وأن خدمتهم في العراق ليست بالضرورة حكمًا بالإعدام.

كل هذا النقص بأعداد العسكريين دفع بالإدارة الأمريكية إلى الاستعانة بعصابات الجريمة المنظمة، حيث رموز العصابات وشعاراتها مثبتة على مقرات الاحتلال والآليات في الشوارع وأجساد الجنود على شكل وشوم، حيث يقول (جيفري ستولسون) الذي كان يعمل ضابط إصلاح ومؤسس فريق مكافحة العصابات في سجن بولاية (وسكونسن)، وخبير بثقافة العصابات أنه التقط مئات الصور لكتابات ورسوم ورموز العصابات وهو لا يشعر بالأمان إلى جانب رجال كان يساعد في إدخالهم السجن، ويؤكد (سكوت بارفيلد) وهو محقق في جرائم العصابات في وزارة الدفاع في (فورت لويس) بولاية (واشنطون) أن هذه المشكلة قمة جبل الجليد» وما يثير قلقه أن الجيش الأمريكي يدرب هؤلاء الشبان على فن الحرب داخل المدن ثم يعيدهم إلى شوارع أمريكا حيث يستأنفون القتال، مؤكداً أن العصابات بدأت ترسل أعضاءها الى الجيش الأمريكي.[٥]

وأما هذا التخبط الأمريكي فإن الولايات المتحدة ستكون أمام خيارين وهما إما البدء في تخفيف مستويات القوة الموجودة في العراق أو المخاطرة بانهيار القوة العسكرية الأمريكية القائمة على التطوع، فقد كتب ماكس بوت في صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقترحاً منح الجنسية الأمريكية لأي شخص في العالم مستعد لأن

يخـــدم لمدة معينة في الجيش، والســـؤال الأخلاقي هنا كيف يســـمح ماكس لنفسه ولآخرين في الولايات المتحدة الطلب من شعوب الأرض الإســـهام في توســـيع الإمبراطورية الأمريكية، فهل نحن بحاجة إلى قانـــون كوني لدعم الهيمنة الأمريكية، وهل يظهر من بني جلدتنا من هو مســـتعد للتضحية بحياته وأخلاقه في ســـبيل البطاقة الخضراء الأمريكية وبعـــض المميزات الأخرى لخدمة الجنديـــة الأمريكية في حروبها العالمية وخدمة مصالح العم ســـام الضيقة؟ وهي في مجملها لن تكون إلا للوصول إلى ثرواتنـــا المنهوبة أصلاً والقضاء على بارقة أمـــل للنهوض مســـتقبلاً أو على الأقل القدرة علـــى مواجهة الهيمنة الأمريكية.



الهوامش:

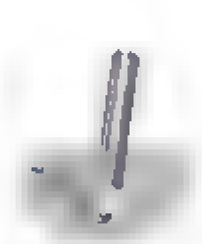
١) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،
http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml.

٢) انظر ميدل إيست أولاين، ٣ أغسطس ٢٠٠٥م.

٣) انظر العبيدي، محمد، خسائر قوات الاحتلال الأمريكي في العراق وعمليات المقاومة أكاذيبها تكشفها الحقائق، صحيفة القدس العربي، ٥ يوليو ٢٠٠٥م.

٤) انظر، البزراوي، محمد، محنة الجيش الأمريكي في العراق، مفكرة الإسلام، ٩ أبريل ٢٠٠٥م.

٥) أنظر، http://www.alshahid-almustakil.com/madarat.htm#amr



ملحق المعلومات

حوليات المرتزقة

- ١٩٦٣: في الكونغو البلجيكية السابقة، حظي المتمردون في منطقة المناجم في كاتنغا الانفصالية بدعم مرتزقة بلجيكيين وفرنسيين.
- ١٧ إبريل ١٩٦٣: حاول مرتزقة دفعت بهم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، اجتياح كوبا (خليج الخنازير).
- ١٩٦٤-١٩٦٧: أكثر من ٨٠٠ جندي من المرتزقة يشكلون رأس حربة الجيش الوطني الأنغولي. وفي العام ١٩٦٧ أقدموا على التمرد بعد أن أمر الجنرال جوزف موبوتو بالقضاء على المرتزقة وعلى جنود كاتنغان واختطاف مويز تشومبي.
- ٥ يوليو ١٩٦٧، استولت كتيبة (ليوبارد) على بوكافو وقاومت حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر قبل أن تنسحب إلى رواندا.
- ١٩٦٧-١٩٧٠: (كلاب الحراسة) يتدخلون بكثرة في بيافرا، الإقليم الانفصالي في نيجيريا.
- ١٩٦٠-١٩٧٥: تتداول الأخبار عن وجود أشهر المرتزقة الفرنسيين، روبير بوب دينار في الغابون وروديسيا والكونغو كينشاسا ثم إيران واليمن وأنغولا. وفي العام ١٩٧٥، وصل علي الصويلح إلى السلطة في جزر القمر.
- ١٦ يناير ١٩٧٧: الأمم المتحدة تتهم كل من المغرب والغابون بالضلوع في الهجوم على كوتونو في بينين. وقد شارك السيد دينار في

هذه العملية الفاشــلة التي لقيت دعماً مماثلاً من التوغو وساحل العاج.

- ٣ يوليو ١٩٧٧: منظمة الوحدة الإفريقية تتبنى معاهدة القضاء على المرتزقة في إفريقيا ويسري العمل بها ابتداء من العام ١٩٨٥م.
- ١٣ مايــو ١٩٧٨: يعــود دينــار إلى جزر القمر مــن خلال انقلاب ليؤسس الحرس الجمهوري (٦٠٠ رجل) ينافس به الجيش الوطني بمساعدة مرتزقة أوروبيين.
- ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩: بوب دينار يقتل رئيس جزر القمر أحمد عبدالله بعد نقاش حاد، ثم يقوم المظليّون الفرنســيون بإجلاء السيد دينار إلى جنوب إفريقيا.
- ٤ ديســمبر ١٩٨٩: الجمعية العامة لــلأمم المتحدة تتبنى المعاهدة الدولية ضد استخدام المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم، وتصادق عليها ٢٢ دولة.
- ١٩٩٢: أول عقــد توقعــه Executive Outcome فــي أنغولا لصالح شركات النفط (هيريتاج أويل)، (غولف شيفرون)، (رانجر أويل)، (سونانغول) و(بترانغول).
- فبرايــر ١٩٩٢: النظام الزائيري يطلب قرضــاً بـ ٩٧ مليون دولار لتجنيد ١٤٠ (تقنياً) أنغولياً من أجل الكتيبة الرئاسية الخاصة.
- ١٩٩٣: وكالة Executive Outcome الإفريقية الجنوبية تتدخل في أنغــولا لتدريب الجنود وتأمين حراســة الحقول النفطية في سويو. وتصل شركة (دينكورب) سراً إلى كولومبيا.

- ١٩٩٤: ترسـل فرنسـا مرتزقة إلى رواندا خـلال عمليات الإبادة الجماعية وبعدها وذلك بالرغم من الحظر الدولي بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٤ ضد أي إمداد أجنبي لرواندا بالرجال والسلاح.
- ١٤ مايو ١٩٩٤م حكومة سييراليون تطلب المساعدة من Executive Outcome مقابل الحصول على قسـم مـن مناجم الألماس في المنطقة.
- ٢٨ سـبتمبر ١٩٩٥: هجوم بقيادة بوب دينار يقلب الرئيس سـعيد محمد دجحار في جزر القمر.
- ١٩٩٦: أقدم مرتزقة من الصرب بموافقة فرنسا على محاولة انقاذ نظام موبوتو في الكونغو كينشاسا.
- مارس ١٩٩٦: في سييراليون قادت Executive Outcome عملية إنقاذ لمراقبين من الأمم المتحدة كانوا معرضين للخطر.
- ١٩ مـارس ١٩٩٧: وفـاة جاك فوكار، (مسـيو إفريقيا) في قصر الإليزيه والمعتبر مدبراً لغالبية عمليات المرتزقة لصالح فرنسا في إفريقيا. الحكومة الزائيرية تستدعي العديد من شركات المرتزقة لإيقاف تقدم القـوات الراوندية والاوغندية. في غينيا الجديدة، اتهم تيم سبيسر من الشركة البريطانية «ساندلاين انترناشيونال» بتنظيم محاولـة انقلابية. وزارة الخارجية الأميركية تكلّف (دون العودة إلى الكونغرس) شـركة MPRI بالمسـاعدة في إنشاء قوة إفريقية لحفظ السـلام ضمن إطار برنامج معالجة الأزمات في إفريقيا ACRI.

- ٢٦ فبراير ١٩٩٨: الجمعية الوطنية في جنوب إفريقيا تحظر الارتزاق من خلال إقرار قانون تنظيم المساعدة العسكرية الأجنبية.
- ١٩ مايو ١٩٩٩: باريس تبرئ بوب دينار ومساعديه من تهمة اغتيال رئيس جزر القمر أحمد عبدالله عام ١٩٨٩.
- أغسطس ١٩٩٩: فرنسا ترسل رجالاً إلى الكونغو برازافيل لدعم ميليشيات الرئيس ساسو نغويسو.
- ٢٠٠١: وجود مرتزقة فرنسيين في زائير وساحل العاج.
- ١٩ يونيو ٢٠٠٢: السلطات الفرنسية تمنع إنزالاً في مدغشقر لاثني عشر من المرتزقة الفرنسيين أو من أوروبا الشرقية.
- ٣ أبريل ٢٠٠٣: الجمعية الوطنية الفرنسية تتبنى قانوناً حول الارتزاق تمنع تجنيد المرتزقة ونشاطهم.
- ٦ مايو ٢٠٠٣: اغتيال المرتزق سام بوكاري في مونروفيا وكان ملاحَقاً بموجب مذكرة توقيف دولية من المحكمة الدولية الخاصة في فريتاون.
- ٢٦ يوليو ٢٠٠٣: الحكم في جنوب إفريقيا على ريشار روجيه وهو جنوب إفريقي من أصل فرنسي، بالغرامة والسجن مع وقف التنفيذ بسبب تجنيده مرتزقة لساحل العاج وذلك عملاً بقانون ١٩٩٨.
- ٢٠٠٤: اعتقال ١٢ مرتزقاً في تنزانيا وهم في طريقهم إلى

مدغشقر يعملون لصالح شركة APIS ١٠ أغسطس ٢٠٠٤: وزارة الدفــاع الأمريكيــة تطلب من الكونغرس ٥٠٠ مليــون دولار لبناء شبكة من (الميليشيات الصديقة) في العالم للقضاء على الإرهاب في المناطق الخارجة عن السيطرة.

- ٢٥ أغســطس ٢٠٠٤: اعتقال مارك تاتشر (نجل مارغريت تاتشر) في جنوب إفريقيا بتهمة الإسهام في تمويل الانقلاب الفاشل في غينيا الاستوائية في شهر مارس من العام ٢٠٠٤.



المؤلف في سطور

- ماجستير إعلام من معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي - جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- بكالوريوس تاريخ من جامعة قسنطينة، الجزائر.
- معد تلفزيوني في قناة المجد الفضائية في الرياض.
- باحث في مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام في الرياض.
- باحث ومنسق وحدة السلام، ووحدة المعلومات الصحفية في مركز الأردن الجديد للدراسات في الأردن.
- باحث في المركز الأردني للدراسات والمعلومات في الأردن.
- شاركَ بتحرير مجموعة من الكتب والمشاركة مع المراكز والمؤسسات الصحفية في إعداد الملفات المتخصصة، ونشر العديد من الدراسات والمقالات.
- صدر له كتابين:

- قتل الشهود الاغتيالات الأمريكية الإعلامية العربية، الرياض، ٢٠٠٤م، دار غيناء.

- المرأة في إسرائيل، الرياض، ٢٠٠٦م، مكتبة العبيكان.

- قدم دورات إعلامية متخصصة في قناة المجد الفضائية في الرياض، ومركز الثريا للدراسات في الأردن، ومركز طيبة الإعلامي للتدريب في السودان.



باسل يوسف النيرب

المرتزقة جيوش الظل

العبيكان

